

شرح المفصل

✽ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ✽
✽ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ✽
✽ على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية ✽

الجزء الاول

✽ قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب ✽

✽ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ✽

ادارة الطباعة النيرية

اصحابها ومؤيدوها في دار الحديث بدار الحديث

✽ صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمورة ✽

حقوق الطبع على هذا الشكل والتصحيح محفوظة الى

ادارة الطباعة النيرية بمصر بشارع الكهكيين نمرة ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ بِسْمِ رَبِّ لَا تَعْسَرُ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

أحمد الله الذي بدأ بالاحسان ، وأحسن خلق الانسان ، واختصه بنطق اللسان ، وفضيلة البيان ؛ وجعل له من العقل الصحيح ؛ والكلام الفصيح ، منبثاً عن نفسه ، ومخبراً عما وراء شخصه ، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه ، ومبلغ أنبائه ، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه .

وبعدُ فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الامام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلاً قدره ، نابهاً ذكره ، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه ، فيسر على الطالب تفصيله ، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغرب ^(١) عبارة فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل ، ومنها ما هو بارد للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل ، استغرت الله تعالى في املاء كتاب أشرح فيه مشكله ، وأوضح مجمله ، وأتبع كل حكم منه حججه وعقله ، ولا أدعى أنه رحمه الله أحل بذلك قصيراً مما أتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أن من كان قادراً على بلاغة الابدحاز كان قادراً على بلاغة الاطناب . قال الخليل بن أحمد رحمه الله : من الابواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوى فيه القوى والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا *

وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون اتمامه عدة مواعظ ، منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته

السبعون بين القلم والافانمل ؛ ومنها أن الزمان فسد حتى علا بأقله على درجه قس ، وانحط قسّه عن درجه باقل ، فلما شرف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل المجاهد المرباط المنصور غياث الدنيا والدين ، ملك الاسلام والمسلمين ؛ سلطان الامه ، ظهر الخلافة ، محيى العدل فى العالمين ؛ سيد الملوك والسلطين ؛ أعز الله أنصاره ، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره ؛ وسرت الرُكبان بأنه خلد الله ملكه أحياء من هذا العلم ربما ؛ وأعاد مائه بجاماً ونبته جميعاً ؛ أملتية حاويا لضروب من فوائد العربية ، وأنفذته خدمة خفت الى مقره الشريف وإن نقل برجانها ظهر المطية ، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته ؛ وأستعينه من الزلل فيما نحوته واعتمدته ، انه ولى ذلك والقادر عليه *

قال جابر الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، وزمخشري قرية من قرى خوارزم ولد بها فى رجب من سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفى ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسائة . وقيل له جابر الله لكثرة مجاورته بمكة حرسها الله ﷻ الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية ﷻ قال الشارح الشيخ الامام العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين أبو البقاء يعيش بن على بن يعلى النحوى رحمة الله عليه الله اسم من أسماء الخالق سبحانه خاص لا يشركه فيه غيره ولا يدعى به أحد سواه قبض الله الانسان عن ذلك ؛ واختلف العلماء فيه هل هو اسم موضوع أو مشتق فذهب سيديوه فى بعض أقواله الى أنه اسم مرتجل للعامة غير مشتق فلا يجوز حذف الالف واللام منه كما يجوز فزعهما من الرحمن الرحيم ، وذهب آخرون الى أنه مشتق وليسيويوه فى اشتقاقه قولان : أحدهما أن أصله إله على زنة فعال من قولهم إله الرجل ياله الإله أى عبد عبادة قال رؤبه :

لله در الغانيات المدم سبجن واسترجعن من تالو (١)

ومعنى الإله المعبود وقول الموحّد ، لا إله إلا الله أى لا معبود إلا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفاً لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت الالف واللام للتعظيم ودفع الشيعاء الذى ذهبوا اليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصار لفظه الله ثم أزيلت الالف واللام كالروض من الهمزة المحذوفة وصارت كأحد حروف الاسم لا تفارقانه ولذلك قد يقطعون الهمزة فى النداء والقسم نحو قولهم يا الله اغفر لى وقولهم أنا الله لأفعلن ؛ وقيل العوض الف فعال ؛ والقول الثانى من قولى سيديويه أن أصله لاه ومنه قول الراجز : (٢)

بحلّة من أبى ربّاح يسمّهُ لاههُ الكبار (٣)

أى الإله ثم أدخلت الالف واللام عليه لما ذكرناه وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس ونحوهما مما أصله الصفة ووزن لاه فعل واشتقاقه من لاه يليه اذا تسرّ كأنه سبحانه يسى بذلك لاستناده واحتجابه عن ادراك الأبصار وألف لاه منقلبة عن ياء يدل على ذلك قولهم لاهى أبوك ألا ترى كيف ظهرت الياء لما نقلت الى موضع اللام ؛ وتفخّم اللام تعظيماً الا أن يمنع مانع من كسرة أو ياء قبلها نحو بالله ورأيت

(١) كذا فى الاصول وفى لسان العرب مادة «اله» «تالهي» (٢) كذا بالاصول والبيت ليس من الرجز بل هو من البسيط المخلع (٣) كذا فى الاصول وفى اللسان «يسمها لام الكبار» وقد ساق البيت مستشهداً به على أن الميم من «الله» قد تخفّف . والبيت للاعشى

عَبَدِيَّ اللَّهِ ، وانتصاب اسم الله هنا بوقوع الحمد عليه وإنما قَدِّم على العامل فيه لضرب من العناية والاهتمام بالحمد سبجانه وتعالى : والعرب تقدم ما هم ببيانها أعنى نحو قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) وأصل الكلام نعبدك ونستعينك فقدم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه ؛ ولو أتى به على أصله وقال الحمد لله لجاز إلا أنه يكون خبراً ساذجاً بلا تخصيص ولا دلالة على العناية به .

والجُحْدُ نوع من المدح وهو الثناء على الرجل بما فيه من حسنٍ يقال حمِدْتُ الرجل أحماه . حمداً وَجُحْدَةً وَجُحْدَةً وهو يقارب الشكر في المعنى ، والفرق بينهما يظهر بضدّهما فبضدّ الحمد الذمُّ وضدّ الشكر الكفران وذلك أن الشكر لا يكون إلا عن معروف يقال حمِدته على ما فيه وشكرته على ما منه . وقد يوضع أحدهما موضع الآخر لتقارب معنييهما . وقيل الحمدُ أعمُّ من الشكر فكلُّ شكرٍ حمدٌ وليس كلُّ حمدٍ شكراً ، وقوله « على أن جعلني من علماء العربية » أي صيرني عالماً من علمائها وجعل هذه تتمدى إلى مفعولين ويكون الثاني هو الأول في المعنى ومثله قوله تعالى (إني جاعلك للناس إماماً) ولجعل مواضع أخرى تكون بمعنى خلق وعمل فتتمدى إلى مفعول واحد نحو قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) وتكون بمعنى التسمية كقولك جعل حسني شيئاً وكقوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً) وتكون من أفعال المقاربة بمعنى طفق ، تقول من ذلك : جعل يقول وأخذ يقول ، والعلماء جمع عالم على حد شاعر وشعراء وعاقِل وعقلاء ويجوز أن يكون جمع عليهم ههنا لأن علماً بمعنى عالم وهو أبين في الصفة وإنما قلنا إنه جمع عالم معقولة ما جاء من جمع فاعل على فعلاء وذلك من قبل أن عالماً وعلماً لغتان ويقول علماء من ليس من لغته عليهم ، فلم بذلك أنه جمع عالم ، والمواد بالعربية اللغة وإن كانت العربية أعم من اللغة لأن اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب والعربية تقع على المفرد والمركب . وقوله ﴿ وجعلني على الغضب للعرب والعصية ﴾ جعلني أي طبعني يقال جبل الله الخلق على كذا أي طبعهم وهو مأخوذ من الجبله وهي الطبيعة يقال ذلك للرجل يثبت على أمر ولا ينفصل ^(١) عنه ، والغضب خلاف الرضى يقال غضبت له إذا كان حياً وغضبت به إذا كان ميتاً ، والعصية التعمص مأخوذ من قولهم عصب القوم بفلان إذا أحاطوا به وسميت به العصبة وهي قرابة الرجل لآبيه وأصل ذلك كله العصب وهو أطناب المفاصل لأن الأقارب يرتبط بعضهم ببعض كربط العصب المفاصل وقوله ﴿ وآبى لي أن أنفرد عن صميم أنصاريهم وأمتاز ، وأنضوي إلى لفيف الشؤبية وأتمحاز ﴾ قوله « آبى لي » كره لي يقال آبى يآبى بفتح العين في الماضي والمضارع وهو فعل نادر ولم يأت منه إلا ما كان عينه أو لامه مفعولاً حقيقياً ، يقال « أنفرد » بالامر إذا قام فيه وحده من غير مشارك وانفرد عنه إذا تركه وفارق الجماعة مأخوذ من الفرد وهو الوتر . و«الصميم» الخالص من كل شيء وصميم الحر والبرد أشده وأصل الصميم العظم الذي هو قوام العظام ، و«الانصار» الاعوان الواحد نصير والنصير والناصر واحد وفعل يجمع على أفعال كشرى وأشراف وأما فاعل فبابه أن يجمع على فعل كشارب وشرب وتاجر وتجر «وأمتاز» أفتل من مرت الشيء أميزه إذا فرزه يقال أمتاز القوم أي تميز بعضهم عن بعض والمراد

يجزور فمهرت ودعا رجال قريش وكانت سنتهم في المولود اذا وُلد في استقبال الليل كفؤوا عليه قدراً حتى يصبح ففعلوا ذلك بالنبي ﷺ فأصبحوا وقد انشقت عنه القدر وهو شاخص الى السماء فلما حضرت رجال قريش وطعموا قالوا امجد المطلب: ما سميت ابنك هذا قال: سميتُه محمداً قالوا: ما هذا من أسماء آبائك قال أردت أن يحمد في السموات والارض ، يقال رجل محمود ومحمد قال الأعشى :

إِلَيْكَ أَيْتَبَ اللَّعْنُ كَانَ كَلَالُهَا إِلَى الْوَاحِدِ الْفَرْدِ^(١) الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

فمحمود لا يدل على الكثرة ومحمد يدل على ذلك والذي يدل على الفرق بينهما قول الشاعر :

فَلَسْتُ بِمُحَمَّدٍ وَلَا بِمُحَمَّدٍ وَلَكِنَّمَا أَنْتَ الْحَبِيطُ^(٢) الْحَبَاتَرُ

وقد سمت العرب في الجاهلية رجالاً من أبنائها بذلك منهم محمد بن حُمران البجعفي الشاعر وكان في عصر امرئ القيس ومما شُويعراً ومحمد بن خولي الهمداني ومحمد بن بلال بن أحيحة وكان زوج سلمى بنت عمرو وجدة رسول الله ﷺ أم جده ومحمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ومحمد بن مسلة الأنصاري وأبو محمد ابن أوس بن زيد شهد بدرًا «والمخفوف» المحوط الذي قد أطيّف به يقال حفّ به أى أطاف قال الله تعالى (وحفّفناها بنخل) أي جعلنا النخل مطيِّفاً بهما ، والأحفة الجوانب الواحد حفاف مثل جراب وأجربة ويقال حفّ به القوم أى صاروا في أحفته أى جوانبه ومنه قوله تعالى (وتري الملائكة حافين من حول العرش) « وعدنان » جد النبي ﷺ الأعلى انتسب اليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قاله كذب النسابون فيما بعد عدنان » وهو صلوات الله عليه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ، ومدركة لقب واسمه عمرو بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من ولد اسمعيل بن ابراهيم إلا أن الاسماء من عدنان الى اسمعيل لا يلمها إلا الله . و« حجاجم العرب » قبائلها التي تجمع البطون فتنسب اليها دونهم نحو كلب بن وبرة اذا قلت كلبى استغثت أن تنسب الى شيء من بطونه « وأرحاء العرب » القبائل التي تستقل بنفسها وتستغني عن غيرها والأرحاء فيما ذكر ابو عبيدة ست : اثنتان في مضر وهما كنانة بن خزيمة ونعيم بن مد واثنتان في ربيعة وهما بكر بن وائل وعبد القيس بن اقصى ، واثنتان في اليمن وهما لحي بن ادد وكناب بن وبرة . وقوله « النازل من قريش في سرّة بطحائها » قريش من ولد النضر ومن لم يكن من ولد النضر فليس قرشياً وكان لقريش عظم في الجاهلية وشرف في الاسلام بمحمد ﷺ . و« البطحاء » ما اتسع من الارض . و« سرتها » وسطها مأخوذ من سرّة الانسان والمراد أنه من صميم قريش ووسط كل شيء أعده له قال الله عز وجل (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) قال العرجي :

كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ فِيكُمْ وَسِطًا وَلَمْ تَكْ نِسْبَتِي فِي آلِ عَمْرُو

ومنه واسطة القلادة للجوهر الذي يكون في وسطها وهو أجودها ؛ ويقال قريش الاباطح وقريش البطاح وهم الذين سكنوا بطحاء مكة ويقال لهم قريش الضواحي ، وقريش البطاح هم الافاضل وهم بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزى وبنو زهرة وبنو تيم بن مرة وبنو سهم وجمح وبنو عدي

(١) كذا في الأصول وفي اللسان مادة « حمد » الى الماجد القرم » (٢) كذا بالاصول

ابن كعب وبنو حنبل بن عامر بن لؤي وبنو هلال بن أهييب بن ضبة بن الحارث بن فهر ويقال لهم الأباطحيون أيضاً قال البهري في المتوكل :

يا ابن الأباطح من أرض أباطحها في ذروة المجد أعلى من روابيها

فهؤلاء قريش الأباطح ويطحاء الوادي مسيل فيه دقاق الحصى ، وأما قريش الضواحي ^(١) فهم الذين لم تسمهم الأباطح فنزلوا ضواحي مكة وهم معيص بن عامر بن لؤي وتيم بن غالب بن فهر ومحارب والحارث ابنا فهر . وقوله ﴿ المبعوث الى الأسود والأحمر ﴾ بالكتاب العربي المنور ﴿ يريد المرسل الى جميع الناس عربهم وعجمهم فالمراد بالأسود العرب لان الغالب عليهم السمرة والسواد . والمراد بالأحمر العجم لان الغالب عليهم الشقرة والبياض وقيل لعائشة رضي الله عنها الحبراء لبياضها يقال أتاني كل أسود منهم وأحمر ولا يقال أبيض ومعناه جميع عربهم وعجمهم قال الشاعر :

جمعتهم فأوعيتهم وجئتهم بمشعر توافت بهم حمران عبد وسودها

يريد بعبد بن أبي بكر بن كلاب . وقوله « بالكتاب العربي المنور » المنور ذو النور أي هو ضياء يهتدي به . وقوله ﴿ ولأهل الطيبين أدعو الله بالرضوان لهم وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان ﴾ ﴿ آله ﴾ آله ﷺ أهل بيته والاف في آل منقلبة عن همزة هي بدل من هاء أهل ولا يستعمل الآل في كل موضع يستعمل فيه الأهل فلا يقال آل الاسكاف ولا آل الخياط ولا انصرف الى آلك كما يقال الى أهلك وإنما يختص الآل بالاشراف يقال القراء آل الله والاهم صل على محمد وعلى آل محمد قال الله تعالى (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) « وأدعو الله بالرضوان لهم » اللام متعلقة بأدعو لا بالرضوان والمعنى أسأل الله لهم الرضوان عنهم وهي في موضع نصب على أنه مفعول له أي من أجلهم وقوله « وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان » أي أدعو الله لنصرتهم على من شاقهم وعدا عليهم -م والشقاق الخالفة والعدوان الظلم الصراح . وقوله ﴿ وأهل الذين يعضون من العريضة ويضعون من مقدارها ويريدون أن يخفوا ما رفع الله من منارها ﴾ يقال « غض » منه يغض اذا وضع منه وتقص من مقداره والوضع من الشيء الانقاص منه والخط من قدره من قولهم وضعت الشيء اذا خططته يقال وضعته أضعه وضعاً . وحكي الفراء موضعاً وموضوعاً « ومقدارها » قدرها يقال قدر وقدر بفتح الدال وسكونها وهو مبلغ الشيء . واخلفض ضد الرفع وهو الانحطاط والله تعالى يخفض من يشاء ويرفع من يشاء « والمنار » الاعلام توضع على الطرق ليهتدي بها وذو المنار ملك من ملوك اليمن سمي بذلك لانه أول من وضع المنار على الطرق ليهتدي بها الناس . وقوله ﴿ حيث لم يجعل خيرة رسوله وخير كتبه في عجم خلقه ولكن في عربيه ﴾ لا يعضون عن الشعوبية منابذة للحق الأبلج وزيفاً عن سواه المنهج ﴿ حيث ﴾ ظرف مكان يتعلق بقوله يضعون من مقدارها ويجوز أن يتعلق بقوله يضعون وتعلقه بالاقرب أولى يعني حيث لم يبعث النبي ﷺ في المعجم ولا نزل القرآن المجيد بلسان غير العربي

وقوله « لا يبعدون عن الشموبية » هو خبر لمل ، والبعد ضد القرب يقال بعد بالضم يبعد اذا تباعد وبعد بالكسر اذا هلك فهو باعد وجمعه بعد مثل خادم وخدم . وقوله « منابذة للحق الأبلج » أى مكاشفة وبجاهرة يقال نابذه الحرب أى كاشفه وانتصابه على أنه مصدر فى موضع الحال نحو قتلتنه صبراً وأتيتنه ركضاً أى منابذين للحق أى مجاهرين « والابلج » الأبيض المشرق قال :
 * حَتَّى بَدَتْ أَعْلَامُ صَبَحٍ أَبْلَجًا *

ويقال الحق أبلج أى واضح مضى . والباطل لجلج أى يتاحلج فلا يعرف « والزيف » الميل يقال قوم زافة عن الشيء أى زائفون و« سواء المنهج » وسطه وسواء الدار وسطها قال الشاعر :
 غَشِيَتْهُ وَهُوَ فِي جَأْوَءَ بَاسِلَةٍ عَصَبًا أَصَابَ سَوَاءَ الرَّأْسِ فَانْفَلَمْنَا
 أى وسط الرأس ، والمنهج الطريق البين . قال * وَالَّذِي يَقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ حَالٌ هُوَ لَا فِي قِلَّةِ إِنْصَافِهِمْ وَفَرْطِ جَوْرِهِمْ وَاعْتِسَافِهِمْ * يقضى منه العجب أى يوفى منه العجب حقه يقال وفيت هذا الامر حقه اذا تناهيت فيه وأديته وأفياً وهو من قضيت الدين قال كثير :
 قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمِهِ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا
 ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة الا منفية نحو ما قضيت العجب من كذا لانهم يريدون المبالغة فى تفخيم الامر وتعظيمه وأنه لا يمكن توفية العجب حقه لعظمه قال الشاعر :

أُنْبِئْتُ أَنَّ شَبِيهَ الْوَبْرِ أَوْعَدَنِي وَمَا قَضَيْتُ بِهِذَا الْمُوَعِدِ عَجَبًا

هكذا ذكره الأصمعى فى كتابه فيما يلحن فيه العامة قال يقولون : قضيت العجب من كذا ، والصواب ما كدت أقضى منه العجب ، ولا يبعد جوازه اذا أريد الاكثار من العجب تفخيماً لسيبه « والانصاف » خلاف الجور والعظم « والفرط » تجاوز الحد « والجور » الميل عن القصد « والعسف » الاخذ على غير قصد يقال عسف واعتسف اذا مال عن طريقه . قال * وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ عِلْماً مِنَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِيْهَا وَكَلَامُهَا وَعِلْمُهَا تَفْسِيرُهَا وَأَخْبَارُهَا إِلَّا وَافْتِقَارُهَا إِلَى السَّرِيَّةِ بَيْنَ لَا يُدْفَعُ وَمَكْشُوفٌ لَا يَتَقَنَّعُ * المراد بالعلوم الاسلامية الفقه وأصول الدين والأخبار عن الرسول ﷺ وعلوم الكتاب العزيز وإنما اقتصر على الفقه والكلام لان الفقه يشتمل على علم الكتاب والسنة كأنه احتوز عن علوم الأوائل نحو الحكمة والفلسفة والهندسة فان أصول هذه العلوم يونانية ثم نقلت الى العربى فعانى هذه العلوم لا تعرف على الحقيقة الا بمعرفة ألفاظها والوصلة الى معرفة ألفاظها معرفة علم العربية . وقوله « وذلك بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع » أى الافتقار الى العربية ظاهر لا يمكن جحوده وباد لا يسم ستره . قال * وَيَرْوَنَ الْكَلَامَ فِي مُعْظَمِ أَبْوَابِ أُصُولِ الْفَقْهِ وَمَسَائِلِهَا مُبَيَّنًا عَلَى عِلْمِ الْأَعْرَابِ وَالتَّفَاسِيرِ مُشْحُونَةً بِالرَّوَايَاتِ عَنْ سِبْيَوِيٍّ وَالْأَخْفَشِ وَالْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ النَّحْوِيِّينَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ * وهذا ظاهر من كلامه مستغن عن التفسير وقوله * وَالْإِسْتِظْهَارُ فِي مَا أَخَذَ النَّصُوصَ بِأَقْوَالِهِمْ وَالتَّشْبِيهُ بِأَهْدَابِ فُسْرِهِمْ وَتَأْوِيلُهُمْ * الاستظهار الاستمانة وهو

استفعال من الظاهر وهو المعين و « المأخذ » جمع مأخذ وهو اسم مكان كالقتل والخروج لمكان القتل والخروج و « النصوص » جمع نص وهو الكتاب والسنة وهو بمعنى منصوب عليه وأصل النص الرفع يقال نص الناقة ينصها اذا رفعها في السير ونص الحديث اذا رفعه وعزاه الى صاحبه ونص العروس اذا أقعدھا على المنصة وهو ما ينص من كرسى أو دكة أو غير ذلك أى يرفع و « التثبث » التعلق يقال تثبث به اذا تعلق به و « الأهداب » جمع هدب وهو طرف الثوب يقال تعلق بأهداب الأدب وأذباله اذا كان له منه حظ و « الفسر » الكشف والتفسير تفعيل منه « والتأويل » تفعيل من آل يؤول اذا رجم والفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير الكشف عن المراد من اللفظ سواء كان ذلك ظاهراً في المراد أو غير ظاهر والتأويل انما هو صرف اللفظ عن الظاهر الى غيره مما يجتمعه اللفظ فاذا كل تأويل تفسير وليس كل تفسير تأويل . قل ﴿ وَبِهِدَا اللِّسَانِ مُنَاقَلَتُهُمْ فِي الْعِلْمِ وَحُجُورِهِمْ وَتَدْرِيسِهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ وَبِهِ تَقَطَّرُ فِي الْقَرَاطِيسِ أَفْلَامُهُمْ وَبِهِ تَسْطُرُ الصُّكُوكُ وَالسَّجَلَاتِ حُكَاْمُهُمْ ﴾ « المناقلة » المحادثة يقال ناقلته الكلام اذا حدثته وحدتك « والمحاوره » المجاوبه وهو مداولة الجواب ومراجعته و « التدريس » مصدر درس يدرس تدرساً التضعيف فيه للتمدية وكان قبل التضعيف يتعدى الى مفعول واحد نحو درست القرآن والدرس ودرسته ايهاها ، و « المناظرة » المجادلة وهو مفاعلة من النظر لان كل واحد ينظر فيما يُفْلِحُ به على صاحبه وقيل هو من النظر وهو المثل فعنى المناظرة الممانلة فيما هم فيه . قوله « وبه تقطر » الهاء ترجع الى علم العربية والنحو وتقطر تسيل يقال قطر الماء وغيره يقطر وقطرته انا يكون متعبداً وغير متعبد كرجع ورجعته و « القراطيس » جمع قرطاس وهو ما يكتب فيه يقال قرطاس وقرطاس بكسر القاف وضمة ويقال قرطاس أيضاً حكاهما أبو زيد و « تسطر » تكتب وأصله الصف يقال بني سطرأ وغرس سطرأ وسميت الكتابة تسطيراً لانها تعمل صفوفًا قال الرازي * ابنى وأسطر سطرأ سطرأ * و « الصكوك » جمع صك وهو الكتاب ، و « السجلات » جمع سجل وهو الكتاب أيضاً مأخوذ من السجل وهو الدلو المملوءة لانها تتضمن أحكاماً و « الحكم » القضاة . قال ﴿ فَهُمْ مُلْتَبِسُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ آيَةً سَلَكُوا غَيْرَ مُنْفَكِّينَ مِنْهَا أَيْتَمًا وَجُجُوا كُلٌّ عَلَيْهَا حَيْثُ سَبَرُوا ﴾ « ملتبسون بالعربية » أى مختلطون وممازجون لها من قولهم تلبست بالامر والثوب أى خالطته ، وقوله « آية سلكوا » أى أى طريق وأى سبيل لان السبيل يذكر ويؤنث قال الله تعالى (قل هذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ) وأى قد تؤنث اذا أضيفت الى مؤنث وترك التأنيث أكثر فيها ، وقوله « سلكوا » أى مضوا ونفذوا يقال : سلكت الشيء فى الشيء اذا أنفذته فيه ، وطعنه سلكى اذا واجهه بها . وقوله « غير منفكين » أى غير زائلين يقال انفك وزال وبرح بمعنى واحد ، وقوله « أينما وجهوا » معناه توجهوا يقال وجه وتوجه بمعنى واحد ومثله نكبت ونكبت بين وتبين وفى المثل « أينما أوجه ألقى سعداً » ومنه صوح النبت وتصوح وقدّم وتقدم . وقوله « كل عليها حيث سبروا » الكمل العميال والنقل قال الله تعالى (وَهُوَ كُلٌّ عَلَى مَوَلَاهُ) وسبروا بمعنى ساروا والتضعيف للتكثير كقولهم موت الشاة وربض الغنم ألا ترى ان الفعل غير متعبد كما كان قبل التضعيف قال ﴿ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي

تَضَاعِفَ ذَلِكَ بِمَجْدُونٍ فَضَلَّهَا وَيَذْفُونُ خَصْلَهَا وَيَذْهَبُونَ عَنْ تَوْقِيرِهَا وَتَعْظِيمِهَا وَيَتَهَوَّنَ عَنْ تَعَلُّمِهَا وَتَعْلِيمِهَا وَيَمْزُقُونَ أَدِيمَهَا وَبَضْفُونَ لَحْمَهَا فَمِنْ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ الشَّعِيرُ يُوَكِّلُ وَيَنْدُمُ ﴿التضاعيف﴾ جمع تضعيف وهو مصدر ضعفته اذا زدته مثله أو أكثر ، يقال : أضففته اضعافا وضاعفته مضاعفة وضعفته تضعيفا كله بمعنى واحد ، وانما جمع المصادر لاثنتي ولا تجميع لانه أراد أنواعا من التضعيف مختلفة كما يقال العلوم والاشغال ؛ و﴿بمجدون﴾ أي يذكرون ولا يكون المجود الامع علم الجاحد قال الله تعالى (وَجَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوًّا) والفضل الزيادة والخبر والمعنى انهم يذكرون زيادة نفعها وخيرها ، « ويدعون خصلها » الخصل الغلب في النضال والسباق يقال تحاصل القوم اذا تراهنوا في الرمي وأحرز فلان خصله اذا غلب ، وقوله « يذهبون عن توقيرها وتعظيمها » أي يعرضون عن ذنك من أمرها يقال ذهب اليه اذا قصدته وذهبت عنه اذا عرضت عنه و﴿التوقير والتعظيم﴾ واحد قال الله تعالى (مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا) أي عظمة وحسن عطف أحدهما على الآخر لاختلاف لفظيهما ومثله قوله تعالى (فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا) والوهن والضعف واحد ومثله قوله الشاعر

أَلَا حَبَدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

والنأى والبعد واحد ومثله « وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا » والكذب والمين واحد ، وقوله « ويتهون عن تعلمها وتعليمها » التعلّم مصدر تعلم والتعلّم مصدر علم والتكرير فيه للتعدية لانه بمعنى المعرفة وتعلم مطاوع علم يقال علمته فتعلم ، وقوله « ويمزقون أديمها » التمزيق التمزيق يقال مزقت الثوب أمزقه مزقا ومزقته تمزيقا اذا كثر ذلك منه و﴿الاديم﴾ الجلد وجمعه آدم كافي وقاف والافيق الجلد قبل دباخته وهذا النوع من الجمع اسم جنس وليس بتكسير ألا ترى أنك تذكره فنقول هو للأديم والأفقي ولو كان تكسيرا لكان مؤنثا كما تقول هي الشيايب والجفان ، والادمة باطن الجلد والبشرة ظاهره يقال رجل مؤدّم بشرأى قد جمع بين ابن الاديم وخشونة البشرة ، وقوله « ويمضون لحما » أي يأكلون لحما بالغيبة والعيب من قوله تعالى (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) والمضغ ادارة الطعام في الفم يقال مضغ بمضغ ويمضغ بالضم والفتح فالضم على الاصل والفتح لمكان حرف الحلق الا ان الضم هو الاصل وأجود ههنا لقرب الفين من الفم ، والمثل السائر « الشعير يؤكل ويندم » يضرب هذا المثل لكل من ينتفع به ويجازي بالتسبيح وذلك أن الشعير يؤكل فيسمن ويغني عن جوع وهو مذموم ، وقوله « ويدعون الاستغناء عنها وأنهم ليسوا في شقٍّ منها » يدعون يزعمون وهو يفتعون من الدعوى ومنه قول لمرى القيس « لَا يَدْعَى الْقَوْمُ أَنِي أَفْرُ (١) » والشق الناحية والجانب والمعنى أنهم يتبرؤون منها ويدعون الاستغناء عنها . قال « فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَمَا بِالْهَمِّ لَا يُطْلَقُونَ اللَّعْنَةَ رَأْسًا وَالْإِعْرَابَ وَلَا يَقْطَعُونَ بَيْنَهُمَا وَيَبْنِيهِمُ الْأَسْبَابُ » « فاما بالهم » فسا حلهم وأصل الطلاق الارسال والتخلية يقال نافقة طالق ونعجة طالق اذا

(١) اصل هذا البيت : فلا وأبيك ابنة العامري لا يدعى الناس اني امر

كانت مرسله ترعى حيث شئت ويقال طلقت المرأة تطليقاً وطلقت هي طلاقاً ولا يقال طلقت بالضم (١)
 و « اللغة » عبارة عن العلم بالكلم المفردة ، و « الاعراب » عبارة عن اختلاف أو آخرها لأمانة معانيها ،
 وقوله « لا يقطعون بينهما » أي بين اللغة والاعراب « وبينهم » أي بين هؤلاء القوم أي الشعوبية ،
 و « الأسباب » الوصلات واحدها سبب مثل قلم وأقلام وأصل السبب الجبل يشد به الشيء ثم جعل كل
 ماجر شيئاً سبباً له ، وقوله « فيقطعوا من تفسير القرآن أنارهما وينفضوا من أصول الفقه غبارهما »
 يقال طمس الطريق انمحي ودرس وطمسته يستعمل متعدياً وغير متعد يطمس ويطامس بالكسر والضم
 والكسر في المتعدي والضم في اللازم هو القياس الا ان اللغات تداخلت ؛ يريد أنه لا بد في التفسير من
 استعمال العربية والاستئناء بدلالة ألفاظها اذ كان منزلاً باللسان العربي فلا بد من معرفة ألفاظ العرب
 والاطلاع على مواضعها اذ الالفاظ أدلة المعاني فكذلك أصول الفقه مرتبط بمعرفة العربية لانه يبتنى على
 معرفة الكتاب والسنة ولا يُعرف معناهما الا بمعرفة العربية ولذلك كانت شرطاً في صحة الاجتهاد . قال
 « ولا يتكلموا في الاستئناء فانه نحو وفي الفرق بين المعرف والمنسك فانه نحو وفي التعريفين تعريف
 الجنس وتعريف العهد فانه نحو وفي الحروف كالواو والفاء وثم ولام المالك ومن التبويض ولفظاها »
 يشير بذلك الى شدة فاقة الفقيه الى معرفة العربية ألا ترى أن الرجل اذا أقر فقال لفلان عندي مائة غير
 درهم برفع غير يكون مقراً بالمائة كاملة لان غير هنا صفة للمائة وصفتها لا تنقص شيئاً منها وكذلك لو قال
 له على مائة إلا درهم كان مقراً بالمائة كاملة لان إلا تكون وصفاً كغير . قال الله تعالى (لو كان فيهما آلهة
 إلا الله لفسدنا) ولو قال له عندي مائة غير درهم أو إلا درهماً بالنصب لكان مقراً بتسعة وتسعين درهماً
 لانه استئناء والاستئناء اخراج ما بعد حرف الاستئناء من أن يتناوله الأول وكذلك لو قال ماله على
 مائة الا درهمين لم يلزمه شيء كما لو قال ماله على ثمانية وتسعون درهماً ولو رفع فقال ماله عندي مائة الا
 درهماً لكان مقراً بدرهمين والمسائل في ذلك كثيرة ، ومن ذلك لو قال ان دخلت الدار فأنت طالق
 فانه لا يقع الطلاق الا بدخول تلك الدار المعينة ولو قال ان دخلت داراً فأنت طالق وقع الطلاق بدخول
 أى دار دخلتها لانه علق الطلاق بدخول دار منكورة واشياءها تم وفي الاول علق الطلاق بدخول دار
 معهودة فلا يقع الطلاق الا بدخولها ، وأما الفرق بين لام العهد ولام الجنس فن جهة المعنى وأما اللفظ
 فشئ واحد وذلك أنك اذا قلت الرجل وأردت العهد فانه يخص واحداً بعينه . ومعنى العهد أن تكون
 مع انسان في حديث ثالث غائب ثم يقبل الرجل فتقول وافي الرجل أي الذي كنا في حديثه وذكره قد
 وافي . وان أردت تعريف الجنس فانه يدل على العموم والكنهة ولا يكون مخبراً عن احاطة بجميع الجنس
 لان ذلك متعذر غير ممكن فإذا قلت العسل حلوا واخل حامض قائما معناه العسل الشائع في الدنيا المعروف
 بالعقل دون حاسة المشاهدة حلوا ، وكذلك اخل ، والذي يدل على أن الالف واللام اذا أريد بهما الجنس
 تعمان قوله تعالى (ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) فصحة الاستئناء من
 الانسان تدل على ان المراد به الجماعة ، ومن ذلك حروف المطف نحو الواو والفاء وثم فان الواو معناها

الجمع المطلق من غير ترتيب والفاء تدل على ان الثاني بعد الأول بلا مهلة ونم كذلك الا ان بينهما تراخياً . فعلى هذا اذا قال لزوجه أنت طالق ان دخلت الدار وكلمتك فهذه تطاق بوقوع الفعلين جميعا بدخول الدار والكلام لا تنطلق بأحدهما دون الآخر فان دخلت الدار ولم يكلمها لم تطاق وان كلمها ولم تدخل الدار لم تطاق ولكن اذا جمع بينهما طلقت ولا يبالي بأيهما بدأ بالكلام أم بالدخول أى ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد أن يجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوله ألا ترى أنك تقول رأيت زيدا وعمرا فيجوز أن يكون عمرو في الرؤية قبل زيد . قال الله تعالى (واسجدى واركعى مع الراكعين) وكذلك ان قال لعبد ان دخلت الدار وكلمت زيدا فأنت حر فانه لا يعتق الا بوقوع الفعلين جميعاً كيف وقما ولا فرق فيه بين وقوع الاول قبل الثانى أو الثانى قبل الاول فى اللفظ ، ولو قال ان دخلت فكلمت عمراً لا يقع العتق الا بالجمع بينهما مرتباً الكلام بعد الدخول بلا مهلة ولو قال ذلك بنم لكان فى الترتيب مثل الفاء الا أنه يكون بينهما تماد وتراخ ، ومن ذلك حروف الجر نحو من واللام فان الرجل اذا حلف وقل والله لا آكل من طعام زيد فانه يبحث بأكل اليسير منه ولو قال لا آكل طعام زيد فانه لا يبحث الا بأكل الجميع وكذلك لو كان عنده عبد فقال هو لزيد بفتح اللام والرفع لم يلزمه شيء . ولو قال لزيد بكسر اللام والغضض لكان مقراً له به لان اللام اذا فتحها كانت تأكيدها وكان مخبراً أن العبد اسمه زيد واذا كسر اللام كانت لام الملك الخافضة وكان مخبراً أنه ملكه . قال **وفي الحذف والاضمار وفى أبواب الاختصار والتكرار وفى التعليل بالمصدر واسم الفاعل وفى الفرق بين إن وأن** واذا ومنى وكما وأشباها مما يطول ذكرها فان ذلك كله من النحو * ومن ذلك مسائل الطلاق اذا قال : أنت طالق طلقت منه وان لم ينو ولو أتى بلفظ المصدر فقال أنت طالق لم يقع الطلاق الا بنيته لانه ليس بصريح انما هو كناية على ارادة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل على حده ما غور أى غائر ، ومنهم من يجعله صريحاً يقع به الطلاق من غير نية كاسم الفاعل لكثرة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل وكثرة استعماله فى الطلاق حتى صار ظاهراً فيه قال الشاعر

فانَ تَرَفَّقِي بِإِهْنَدُ فَالَرَّفَقُ أَيْمَنُ وانَ تَخَرَّقِي بِإِهْنَدُ فَالْخَرَّقُ أَلَامُ
فَأَنْتِ طَلَّاقُ ^(١) وَالطَّلَّاقُ عَزِيمَةٌ نَلَّانَا وَمَنْ يَخَرَّقُ أَعْقُ وَأَظْلَمُ
فَيُبْنِي بِهَا إِنْ كُنْتُ غَيْرَ رَفِيقَةٍ فَا لِأَمْرِي بَعْدَ الثَّلَاثَةِ مُقَدَّمُ

فأوقع الطلاق موقع طالق على ماترى ويجوز ان يكون على حذف مضاف أى ذات طلاق كما قال صلى المسجد والمراد أهل المسجد واسأل القرية وهو كثير ، واعلم ان هذه المصادر اذا أجريت مجرى أسماء الفاعلين ووضعت موضعها فلك فيها وجهان أجودهما أن تتركها على لفظ واحد فى الواحد والاثنتين والجمع والمؤنث فتقول أنت طلاق وأنتم طلاق وأنتن طلاق وهذا رجل عدل ورجال عدل ونسوة عدل والاخر أن تنى وتجمع فتقول عدلان وعدول وأشد ابن الاعرابي

(١) كذا فى بعض النسخ المخطوطة وهو الموافق لرواية مفعى الليب بشرح الدماميني ج ١ ص ١١٥ وفى بعض النسخ « الطلاق »

طَمِعْتُ بِلَيْلِي أَنْ تَرِيْعَ وَلَمَّا يُقَطَّمُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ الْمَطَامِعُ
وَبَايَعْتُ لَيْلِي فِي خَلَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ شُهُودٌ عَلَى لَيْلِي عُدُولٌ مَقَامِعُ

لجمع عدلا ومقنعا كما ترى وقد روى قوله والطلاق عزيمة ثلاث على ثلاثة أوجه الطلاق عزيمة ثلاثا برفع عزيمة ونصب الثلاث والطلاق عزيمة ثلاث برفعهما والطلاق عزيمة ثلاث بنصب العزيمة ورفع الثلاث فإذا نصب الثلاث فكأنه قال أنت طالق ثلاثا ويكون قوله والطلاق عزيمة مبتدأ وخبرا فكأنه قال والطلاق مني جد غير لغو ، وإذا رفعهما كانت الثلاث خبراً ثانياً أى الطلاق الذى يقع بمثله الطلاق هو الثلاث أو يكون موضحاً للعزيمة على سبيل البدل وتقع واحدة لا غير ، ويجوز أن يكون المراد أنت طالق ثلاثا ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كأنه قال والطلاق الذى ذكرته ونوَيْتَه عزيمة ثلاث فسر بهذا الدليل هذا إذا نوى الثلاث ودليل على ذلك قوله فبني بها فهذا دليل على ارادة الثلاث والبيّنونة ، وأما إذا نصب عزيمة مع رفع الثلاث فعلى اخبار فعل كأنه قال والطلاق ثلاث أعزم عليك عزيمة ويجوز أن يكون التقدير والطلاق إذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبد الله راكبا أحسن منه ماشيا والمراد إذا كان ماشيا ، كما تقول هذا بسراً أطيب منه رطباً أي هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً ، وقوله «من يخرق أعق وأظلم» قد حذف الفاء الذى هو جواب الشرط والمبتدأ أيضاً والمعنى فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستقبحة ، ومن ذلك الفرق بين ان المكسورة الخفيفة وبين المفتوحة وذلك أن المكسورة معناها الشرط والمفتوحة معناها الغرض والعلة ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار لم يقع الطلاق حتي تدخل الدار لان معنى تعليق الشيء على شرط هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولو فتح أن لكانت طالقاً في الحال لان المعنى أنت طالق لان دخلت الدار أي من أجل أن دخلت الدار فصار دخول الدار علة طلاقها لا شرطاً في وقوع طلاقها كما كان في المكسورة وكذلك لو شدد أن يقع الطلاق في الحال كانت دخلت الدار أو لم تكن ، ومن ذلك إذا ومتى وكما تستعمل في الشرط كما تستعمل إن إلا أن الفرق بين هذه الأشياء وبين إن أن إن تعلق فعلاً بفعل وإذا وكلما للزمان المعين فإذا قال أنت طالق ان دخلت الدار أو قال أنت طالق إذا دخلت الدار لم تطلق حتي تدخل الدار ، أما ان فشرط لا يقع الطلاق الا بوجود ما بعدها وأما إذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكأنه قال أنت طالق إذا جاء وقت كذا وكذا ففي طاق وقت دخول الدار فقد استوت ان وإذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق وتفرقان في موضع آخر فلو قال إذا لم أطلقك أو متى لم أطلقك فأنت طالق وقع الطلاق على الفور بمعنى زمان يمكن أن تطلق فيه ولم تطلق ، ولو قال ان لم أطلقك فأنت طالق كان كأنه على التراخي يمتد الى حين موت أحدهما وذلك لأن إذا ومتى اسمان للزمان المستقبل ومعناهما أي وقت ولهذا تقع جواباً عن السؤال عن الوقت فإذا قيل متى ألقاك فيقال إذا شئت كما تقول يوم الجمعة أو يوم السبت ونحوهما وليست كذلك إن ، ألا ترى أنه لو قيل متى ألقاك لم يقل في جوابه إن شئت وإنما تستعمل ان في الفعل ولهذا يجاب بها عن سؤال عن الفعل فإذا قيل هل تأتيني فيقال في الجواب ان

شئت ، ومنى حالها كحال اذا في أنها للزمان وليس في هذه الكلم ما يقتضى التكرار الا كلما وذاك
 أنك اذا قلت كلما دخلت الدار فانت طالق طلقت بكل دخول الى أن ينتهى عبده الطلاق لان
 مامن كلما مع ما بعده مصدر فاذا قال كلما دخلت فعنده كل دخول يوجد منك فانت به طالق وكل معناه الاحاطة
 والعموم فلذلك يتناول كل دخول ، وقوله **وَهَلَّا سَقَمُوا** رَأَى مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا
 أَوْدَعَ كِتَابَ الْإِيمَانِ **﴿** وهو صاحب الامام أبي حنيفة رضى الله عنهما وذلك أنه ضمن كتابه المعروف
 بالجامع الكبير في كتاب الايمان منه مسائل فقه تبتى على أصول العربية لا توضح الا لمن له قدم راسخ في هذا
 العلم ، فمن مسأله الغامضة أنه اذا قال أى عبيدى ضربك فهو حر فضر به الجميع عتقوا ، ولو قال أى
 عبيدى ضربته فهو حر فضر بالجميع لم يعتق الا الاول منهم فكلام هذا الخبر مسوق على كلام النحوي
 في هذه المسألة وذلك من قبل أن الفعل في المسألة الاولى عام وفي المسألة الثانية خاص وانما قلنا ذلك لان
 الفعل في المسألة الاولى مسند الى عام وهو ضمير أي وأي كلمة عموم وفي المسألة الثانية خاص لان الفعل
 فيه مسند الى ضمير المخاطب وهو خاص اذ الراجع الى أى ضمير المفعول والفعل يصير عاماً بعموم فاعله
 وذلك أن الفاعل كالجزء من الفعل وانما كان كذلك لان الفعل لا يستغنى عنه وقد يستغنى عن المفعول
 فكأنه أحد أجزائه التي لا يستغنى عنها ، ويدل على ذلك أمور الاول منها أنه متى اتصل بالفعل الماضى
 ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وضربنا وذلك لئلا يجتمع في كلمة أربع حركات لو ازم لو قيل
 ضربت ولا يلزم ذلك في المفعول لانه فضلة فهو كلاجنى من الفعل ؛ الثاني أنك تقول قلت هند وقعت
 زينب فتوث الفعل لتأنيث فاعله والقياس أن لا يلحق الكلمة علم التأنيث الا لتأنيثها في نفسها نحو
 قائمة وقاعدة واما أن تلحق الكلمة العلامة والمراد تأنيث غيرها فلا فلو لا ان الفعل والفاعل ككلمة
 واحدة لما جاز ذلك ، الثالث أنك تقول يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضرب بين قاتلون في
 هذه الافعال علامة الرفع وقد تغفل بينه وبين المرفوع ضمير الفاعل وهو الالف والواو والياء في يضربان
 ويضربون وتضرب بين فلو لم يكن الفاعل والفعل عندهم كشيء واحد لما جاز الفصل بين الفعل واعرابه
 بكلمة أخرى ولا يجوز مثل ذلك في المفعول ؛ ومن ذلك أنهم قدوةوا كنى ففسبوا الى كنت قال الشاعر
 فاصبحت كُنْتِيَا واصبحت عاَجِنَا وشرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاَجِنُ

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد لما جازت النسبة اليه اذ الجمل لا ينسب اليها وقد قالوا
 لا تحبده بما لا ينفعه فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلا لاتحادهما فبان بما ذكرناه أن الفعل والفاعل عندهم شيء واحد
 فلذلك لما كان الفاعل في أي عبيدى ضربك عاماً صار الفعل عاماً ولما كان الفاعل في أي عبيدى ضربته
 خاصاً لانه كناية عن المخاطب صار الفعل خاصاً ؛ ولولا خوض هذا الامام في لجة بحر هذا العلم النفيس
 ورسوخ قدمه فيه لما ألمَّ ببقه هذه المسألة ونظائرها بما أودعه كتابه فجاخذ فضل هذا العلم مكابر والمنكب
 عنه خاسر ، وقوله **﴿ وَمَا لَهُمْ لَمْ يَتَرَأَطُوا فِي مَجَالِسِ التَّدْرِيسِ وَحَلَقِ الْمُنَاطَرَةِ ثُمَّ نَظَرُوا هَلْ تَرَكَوا
 لِلْعِلْمِ جَمَالًا وَابْهَةً وَهَلْ أَصْبَحَتْ اخْطَاصَةً بِالْعَامَةِ مُشَبَّهَةً وَهَلْ اقْتَلَبُوا هَرَاةَ السَّاحِرِينَ وَضَحْكَةً**

لِلنَّاطِرِينَ هَذَا) التراطن التكلم بكلام العجم قل الشاعر * أصواتهم كتر اطن الفرس (١) * و « مجالس التدريس » أما كنه وهو جمع مجلس لمكان الجلوس والتدريس مصدر درّس يدرس تدريساً والتضعيف فيه للتعدية تقول درست العلم درساً ودرسته تدريساً صار بالتضعيف يتعدي الى مفعولين وقيل سمي ادريس الكثرة دراسته كتاب الله تعالى وكان اسمه أخوخ « وحلق المناظرة » الجماعة يجتمعون للمناظرة وغيرها قيل لهم ذلك لتحلقهم واستدارتهم تشبهاً بحلقة الخاتم والدرع يقال حلقة بسكون اللام والجمع حلق بفتح الحاء واللام وهو جمع على غير قياس ؛ قل الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء وفتح اللام كبذرة وبذر وقصعة وقصم وحكي يونس حلقة في الواحد بفتح الحاء واللام والجمع حلق بالتحريك أيضاً قال ثعلب كلهم يميزه على ضمه قل أبو يوسف سمعت أبا عمرو الشيباني يقول ليس في الكلام حلقة بالتحريك الا جمع حالق نلدى بحلق الشعر على حد كافر وكفرة و « المناظرة » مفاعلة من النظر لان كل واحد ينظر ويفكر فيها يفلج به على صاحبه وقيل هو من النظير لان كل واحد منهما نظير صاحبه في النظر و « الجمال » الحسن يقال قد جمل الرجل بالضم جمالا وهو جميل وجمال بالتشديد للمبالغة وامرأة جميلة وجملاء عن الكسائي وأنشد

فَهَيَّ جَمَلَاءَ كَبْدَرٍ طَالِعٍ بَدَتْ الْخُلُقُ جَمِيعًا بِالْجَمَالِ

« والابهة » الجلال « والخاصة » خلاف العامة « والهزأة » بسكون الزاي الرجل يهزأ به والهزأة بالتحريك الذي يكثر استهزاؤه بالناس والهزأة السخرية يقال هزأ به واستهزأ ومثله الضحكة والضحكة فالاسكان للمفعول والتحريك للفاعل ، وقوله « فَإِنَّ الْإِعْرَابَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا » « أجدى » أنفع وهو أفضل من الجدا وهو العطية وأصل الجدا المطر العام وهو مثل يضرب لمن يكثر الانتفاع به لان العصا كلما كسرت حصل منها منافع وأصله ان غنية الكلابية كان لها ولد شاطر كان يلعب الصبيان فيشجونه فتأخذ أروش الشجاج حتى استغثت من ذلك فقالت

أَحْلِفُ بِالْمَرْوَةِ يَوْمًا وَالصَّغَا إِنَّكَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا

سئل أعرابي عن قولهم : أجدى من تفاريق العصا ، فقال : ان العصا تقطع سواجير للأسارى والكلاب نم تقطع السواجير أوتادا نم تقطع الأوتاد أشطة فان جعلوا رأس الشظاظ كالفلكة صار مهاراً للبختي فان فرق المهار صار منه تواد وهي خشبات تشد على خلف الناقة اذا صرت فان كانت العصا قناة فكل شقة منها جلاشق وهو قوس البندق وان فرقت الشقة صارت سهاما واذا فرقت السهام صارت حطاء والحطاء جمع حظوة وهو السهم الصغير فان فرقت الحطاء صارت مغازل فان فرقت المغازل شهب بها المشعب أقداحه المضدوعة . فكيف تشظت آلت الى نفع فضرب في الانتفاع بها المثل ، وفي قوله « أجدى من تفاريق العصا » نظر وذلك أن أفضل من كذا لا يستعمل الا مما يستعمل منه ما أفعله ، والتعجب لا يكون مما هو على أربعة أحرف ، والجيد أن يقال : أنفع من تفاريق العصا ، ويجوز ان يحمل على رأى من يقول ما أعطاه للدراهم وأولاه للغير وقوله « وآتاه الحسنة عديد الحصا » الآتار ما بقي من رسم

(١) الشعر لطرفة بن العبد واصل البيت فأثار قارطهم غطاها جنما بصوتهم كتر اطن الفرس

الشيء وسنن رسول الله ﷺ آثاره وواحد الاثنان أثر وأثر بفتح الهمزة والثاء وكسر الهمزة وسكون
الثاء والمراد به منافع الاعراب ، والمديد والمعد واحد يقال عددت الشيء اذا أحصيته ويقال هو عديد
الحصا والتراب مبالغه في الكثرة قال ﷺ ومن لم يتق الله في تنزيهه فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير
معرب ﷻ التنزيل مصدر نزل ينزل تنزيلا مثل كلم يكلم تكليما ، والمراد به ههنا المفعول بمعنى منزله
والمصدر يستعمل بمعنى المفعول كثيرا نحو ضرب الأمبر أي مضروبه وخلق الله أي مخلوقه ، واجترأ
أقدم وهو أفتعل من الجرأة وتأويله تفسير ما يؤل اليه وهو غير معرب أي ليس بذي معرفة بالاعراب
يقال رجل معرب أي ذو حظ منه وقوله ﷻ ركب عميةا وخطب خطب عشواء ﷻ هو مثل يضرب لمن يصيب
مرة ويخطي أخرى والمراد بركب عمية أي ناقة عمية والخطب الضرب يقال خطب البعير بيديه الأرض
خطباً اذا ضربها ومنه قيل خطب عشواء وهي الناقة التي في بصرها ضعف فهي تخطب اذا مشت لا تتوقى
شيئاً . قال الخليل : العشواء هي الناقة التي لا تبصر ما أمامها فهي تخطب بيديها كل شيء وقد يكون
ذلك من حدثها فهي ترفع طرفها ولا تعتمد موقع يديها قال ﷻ وقال ماهو تقول واقتراء وهراء وكلام الله
منه براء ﷻ والتقول الباطل وهو مصدر تقول تقولاً وهو بناء للدخول في أمر وليس منه كفولهم تقيس
وتنذر اذا اتى الى قيس ونزار وليس منهم والاقتراء الاختلاق افتعال من الغرية والخلق وهو الكذب
والهراء المنطق الفاسد يقال منه أهراً الرجل في منطقته وقيل الهراء الكثير . قال ذو الرمة :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْخَوَاشِي لَأَهْرَاءَ وَلَا نَزْرُ

والبراء بمعنى البريء يقال براء وبريء مثل طوال وطويل قال ﷻ وهو المرقاة المنصوبة الى علم البيان
المطلع على نكت نظم القرآن ﷻ المرقاة الدرجة والبيان الكشف عن الشيء والبيان الفصاحة المراد به ههنا
علم الكلام المنشور نحو الجناس والطباق ونحوهما ، والمطلع المظهر قال أطلعتني على الأمر اذا أريته إياه
والمراد أنه وصلة الى فهم معاني كتاب الله عز وجل ومعرفة قوائمه وقوله ﷻ الكافل بابرز محاسنه ﷻ الكافل
الكافي من كفل اليتيم اذا كفاه . ومنه قوله تعالى (وكفلها زكريا) أي علما وكفاهها المؤونة وهو ههنا
بمعنى التكفل ولذلك عدا بالباء والابرار مصدر أبرزه يبرزه اذا أظهره ، والمحاسن المآثر وهو ضد
المساوي الواحد حسن جاء على غير بناء واحده كاللذا كبر كان قياس واحده محسن ، وقوله ﷻ الموكل
بانارة معادنه ﷻ الموكل أي المعتمد من الوكيل يقال وكتبه بكذا أو كاله والفاعل موكل والمفعول موكل ،
والانارة الاظهار من أنرت الحديث اذا نقلته عن غيرك والمراد أن النحو طريق الى ظهور مافي القرآن
من حسن وبديع ، والمعادن جمع معدن بكسر الدال ومعدن كل شيء مركزه والمراد أنه المعتمد في بيان
أصوله ، وقوله ﷻ فالصادق منه كاساد لطرق الخير كيلا تسلك الصادق ﷻ المعرض والمانع يقال صد عن الشيء
صدوداً أي أعرض والساد فاعل من سدوت الشيء سداً اذا منعت النفوذ فيه ، والطرق جمع طريق
والخير ضد الشر ، والسلوك النفوذ والمعنى أن المانع من تعلم النحو كساد طرق الخير ووجه البر أن
ينفذ فيها ، وقوله ﷻ والمريد بموارده أن تعاف وتترك ﷻ المريد فاعل من الارادة وهي المشيئة والموارد
الطرق . قال الشاعر :

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ إِذَا اعْوَجَّ الْمَوَارِدُ مُسْتَقِيمٌ

أى المانع منه والمعرض عنه كالمانع من طرق الخير والمريد بطرقه أن تعاف أى تذكره وتتركه ؛ وقوله ﴿ ولقد ندينى ما بالمسلمين من الأرب الى معرفة كلام العرب ﴾ ندينى دعائى يقال ندينه الى الحرب أو غيره اذا دعوته اليه ؛ والأرب والأربة والمأربة الحاجة وخص المسلمين بذلك دون غيرهم لأمرين : أحدهما أن الغالب على المسلمين التكلم بلسان العرب ؛ والنحو قانون يتوصل به الى كلام العرب : والأمر الثانى أنه وسيلة الى معرفة الكتاب العزيز والسنة اللذين بهما عماد الاسلام ؛ وقوله ﴿ وما بى من الشقة والحذب على أشياعى من حدة الادب ﴾ الشقة بمعنى الحذر يقال أشقت عليه اذا خشيت عليه وأشقت منه اذا خذره ، والمصدر الاشفاق والشقة الاسم ؛ والحذب التعطف يقال حذب عليه وتعذب اذا تعطف والأشياع الأحزاب . والأعوان والحفدة الخدم واحدهم حافد على حد كافر وكفرة . وقوله ﴿ لا انشاء كتاب فى الاعراب محيط بكافة الابواب ﴾ الانشاء الاختراع يقال أنشأ خطبة ورسالة وقصيدة اذا اخترع ذلك : وقوله بكافة الابواب شاذ من وجهين : أحدهما أن كافة لا تستعمل إلا حالا وههنا قد خفضها بالباء على أنه قد ورد منه شيء فى الكلام عن جماعة من المتأخرين كالغفارى الخطيب والخزرى وقد عيب عليهما ذلك والذين استعملوه لجأوا الى القياس (١) والاستعمال ما ذكرناه والوجه الثانى أنه استعمله فى غير الأناسى والكافة الجماعة من الناس لغة . قال ﴿ مرتب ترتيباً يباغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعى ويملاً سجالهم بأهون السقى ﴾ الأمد الغاية والسجال جمع سَجَل وهو الدلو . قال الخليل السجل الدلو الملائى ؛ وقوله ﴿ فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل فى صنعة الاعراب مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأول فى الاسماء . القسم الثانى فى الافعال . القسم الثالث فى الحروف . القسم الرابع فى المشترك ﴾ قلت انما قسمه هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه وعلى الناظر فيه وجدان ما يرومه ويجرى ذلك مجرى الأبواب فى غيره قوله ﴿ وصنفت كلا من هذه الاقسام تصنيفاً ﴾ معناه ميزت كل صنف منها على حدة والصنف النوع من كل شيء ﴿ وفصلت كل صنف منها تفصيلاً ﴾ أى جعلته فصولاً ، وقوله ﴿ حتى رجع كل شيء فى نصابه ﴾ نصاب كل شيء أصله واستقر فى مركزه أى فى موضعه ومركز الجند موضعهم كأنه موضع ركزهم الرماح ﴿ ولم أدخر فيها جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ﴾ أدخر أفتل من الدخر فأبدل من الدال دالا غير معجمة وأدغم فيها التاء وذلك من قبل أن الدال حرف مجهور والتاء حرف مبهموس فكبرها تجاوزهما مع ما بينهما من التنافى وابدال الدال دالا لانها توافقتا فى الجهر وتوافق التاء فى المخرج تقريباً لأحدهما من الآخر والمعنى اني لم أبق شيئاً مما عندى من الفوائد إلا أودعته إياه ﴿ ونظمت من الفوائد المتناثرة ﴾ نظمت أى جمعت من قولهم نظمت الخرز واللؤلؤ فى خيط

(١) صحح الشهاب الخفاجى ان يقال جاءت الكافة ؛ وإطال البحث فيه فى شرح الشفاء . وقال شارح الباب انه استعمل مجروراً واستدل به بقول عمر بن الخطاب « على كافة بيت مال المسلمين » وقال ابراهيم الكوراني . من قال من النجاة . ان كافة لا تخرج عن النصب فحكمه ناشئ عن استقرار ناقص انظر شرح السيد مرتضى للقاموس فى مادة « كف »

والخيطة النظام والفرائد جمع فريدة وهو الكبار من الدر . والمتناثرة المتبددة والمراد اني جمعت فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرقاً في غيره وعبرت عنه بأحسن عبارة ؛ وقوله ﴿ مع الإيجاز غير المحل ﴾ الإيجاز الإقلال يقال يقال كلام وجز ووجيز وموجز وموجز اذا قل مع تمام المعنى وما أحسن قول ابن الرومي يصف امرأة بطيب الحديث

وَحَدِيثُهَا السَّخَرُ الْحَلَالُ لَوْ أَنَّهُ
إِنْ طَالَ لَمْ يُحْلَلْ وَإِنْ هِيَ أُوجِرَتْ
شَرَكُ الْقُلُوبِ وَفِتْنَةُ مَا مِثْلُهَا
لِلْمُطْمَئِنِّ وَعُقْلُهُ الْمُسْتَوْفِرُ

الحل الممثل يقال أخل بكذا اذا أهمله وتركه كأنه مأخوذ من الخلل وهو الفرجة بين الشبيين . والتأليخيص غير الممل مناصحة ﴿ التأليخيص الشرح والتبيين يقال أخصت له المعنى اذا شرحتة وبينته له ؛ واللل السامة يقال مللت الشيء أهله اذا ستمته والمعنى اني أوجزت العبارة من غير ترك شيء من القوائد وبينته بشرحي من غير امال بطل العبارة والمناصحة المفاعلة من النصح وهو خلاف الفش ؛ وقوله ﴿ لقتبسيه ﴾ أي لستغنيبه يقال أقبست الرجل علماً وقبسته نأراً واقبست منه علماً ونأراً . قال الكسائي : أقبست الرجل علماً ونأراً سواء وقبسته فيهما ؛ وقوله ﴿ أرجو ﴾ أي أمل تقول رجوته أرجوه رجواً وارتجيبته أرتجيبه ارتجاء ورتجيبته أترجاه ترجياً ؛ وقوله ﴿ أن أجنى ﴾ منها نمرقي دعاء يستجاب وثناء يستطاب ؛ يقال جنيت النمرة واجنيتها اقطعتها ونمر جني حين يقطف والنمرة واحد النمار والنمر جنس ونمرة كل شيء ما ينتجه والدعاء مصدر دعا يدعو والدعوة المرة الواحدة والمستجاب المقبول والثناء اللكلام الجميل والمستطاب الطيب ؛ وقوله ﴿ والله عز سلطانه ولى المعونة على كل خير والتأييد والملى بالتوفيق فيه والتسديد ﴾ قلت لما أضاف كلا الى خير استغرق الجنس لان معنى الكل الاحاطة والعموم فصار كما لو أدخل عليه الاف واللام كأنه قل والله ولى المعونة على الخير والتأييد فيستغرق الجميع فاعرف ذلك

﴿ في معنى الكلمة والكلام ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحتها ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف . والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احدهما الى الأخرى وذلك لا يتأني إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد والطلق بكر ويسمى الجملة ﴾

قال الشارح أيده الله موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي اعظم انهم اذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدوده بمحدد يحصل لهم الغرض المطلوب وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر ؛ وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة ، والقريب منه أدل على حقيقة الحدود لانه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة ، « فاللفظة » جنس للكلمة وذلك أنها

تشتمل الماهل والمستعمل فلمهل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بازا معنى نحو صص وكق ونحوهما فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لانه ليس شيئاً من وضع الواضع ويسمى لفظة لانه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيبويه رحمه الله فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة ، ولو قال عوض اللفظة عرض أو صوت لصح ذلك ولكن اللفظة أقرب لانها تتضمنها ، والاشياء الدالة خمسة الخط والعقد والاشارة والنصبه واللفظ فحد باللفظة لانها جوهر الكلمة دون غيرها بما ذكرنا أنه دال ، وقوله « الدالة على معنى » فصل فصله من الماهل الذى لا يدل على معنى ؛ وقوله « مفرد » فصل ثان فصله من المركب نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرف بالالف واللام فانه يدل على معنيين التعريف والمعرف وهو من جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان اذ كان مركباً من الف واللام الدالة على التعريف فهى كلمة لانها حرف معنى والمعرف كلمة أخرى ، واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شىء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو قولك زيد فهذا اللفظ يدل على المسمى ولو أفردت حرفاً من هذا اللفظ أو حرفين نحو الزاى مثلاً لم يدل على معنى البتة بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغلام فانك لو أفردت اللام لدلت على التعريف اذ كانت أداذه كالكاف فى كزيد والباء فى يزيد ومن ذلك ضرباً وضربوا ونحوهما فان كل واحد من ذلك لفظة وفى الحكم كلمتان الفعل كلمة والالف والواو كلمة لانها فعيد المستند اليه فلو سميت بضرباً وضربوا كان كلمة واحدة لانك لو أفردت الف والواو لم تدل على جزء من المسمى كما كانت قبل التسمية ؛ وقوله « بالوضع » فصل ثالث احتز به من أمور : منها ما قد يدل بالطبع ، وذلك أن من الالفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم أخ فانه يفهم منه استغراقه فى النوم وكذلك قوله عند السعال أخ فانه يفهم منه أذى الصدر ؛ فهذه ألفاظ لانها مركبة من حروف ملفوظ بها ، ولا يقال لها كلم لان دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح ، الامر الثانى الانفصال عما قد يغلط فيه العامة وتصحفة وذلك أن اللفظة اذا صحفت وفهم منها مصحفة معنى ما فلا تسمى كلمة صناعية لان دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع ، ومنها أن يحتز بذلك من التسمية بالجلل نحو برق نحوره وتابط شراً فان هذه الاشياء جل خبرية وبعد التسمية بها كلم مفردة لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى فكانت مفردة بالوضع فاعرفه ؛ وفى الكلمة لغتان كلمة بوزن نبقة ولبنة وهى لنة أهل الحجاز وكلمة بوزن كسرة وسدرة وهى لنة بني تميم وتجمع الكلمة على الكلمات وهو بناء قلة لانه جمع على منهاج التثنية والكثير كلم وهذا النوع من الجمع جنس عندنا وليس بتكسير وقد تقدم نحو ذلك * قال صاحب الكتاب * وهى جنس تحت ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف * قال الشارح : الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ (١) العام وكل لفظ عم شيتين فصاعداً فهو جنس لما تحتها سواء اختلف نوعه أو لم يختلف وعنده آخرين لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو الحيوان فانه جنس للانسان والفرس والظائر ونحو ذلك فالعام جنس وما تحتها نوع وقد يكون جنساً لأنواع ونوعاً لجنس

(١) هذا اسم الجنس الجمعى ويقابله اسم الجنس الافرادى نحو رجل وكتاب . واسم الجنس المطلق وهو ما يستعمل فى القليل والكثير نحو عسل وماء

كل حيوان فانه نوع بالنسبة الى الجسم وجنس بالنسبة الى الانسان والفرس واذا قد فهم معنى الجنس فالكلمة اذا جنس والاسم والفعل والحرف أنواع ولذلك يصدق اطلاق اسم الكلمة على كل واحد من الاسم والفعل والحرف فتقول الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة كما يصدق اسم الحيوان على كل واحد من الانسان والفرس والطائر فاعرفه * قال صاحب الكتاب: ﴿والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احدهما الى الاخرى﴾ قال الشارح: اعلم ان الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو زيد أخوك وقام بكر وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركب من كلمتين أسندت احدهما الى الاخرى، فالمراد بالمركب اللفظ المركب مخفف الموصوف لظهور معناه؛ وقوله من كلمتين فصل اخترز به عما يأتلف من الحروف نحو الاسماء المفردة نحو زيد وعمر ونحوهما، وقوله: أسندت احدهما الى الاخرى، فصل ثان اخترز به عن مثل معدي كرب وحضرموت، وذلك أن التركيب على ضربين تركيب افراد وتركيب إسناد فتركيب الافراد أن تأتي بكلمتين فتركهما وتجعلهما كلمة واحدة بازاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بازاء حقيقتين وهو من قبيل النقل ويكون في الاعلام نحو معدي كرب وحضرموت وقالي فلا ولا تنقيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو معدي كرب مقبل وحضرموت طيبة وهو اسم بلد باليمن؛ وتركيب الاسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب احدهما الى الاخرى فعرفك بقوله أسندت احدهما الى الاخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة اذا كان لاحدها تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتعام الفائدة وانما عبر بالاسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الاسناد أعم من الخبر لان الاسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام فكل خبر مسند وليس كل مسند خبرا وإن كان مرجع الجميع الى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أن معنى قولنا قم أطلب قيامك وكذلك الاستفهام والنهي فاعرفه * قال صاحب الكتاب: ﴿وهذا لا يتأني إلا في اسمين أو في فعل واسم ويسمى الجملة﴾ قال الشارح قوله: وهذا إشارة الى التركيب الذي يتعمد به الكلام ويحصل منه الفائدة فان ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو زيد أخوك والله إلها لان الاسم كما يكون خبرا عنه فقد يكون خبرا أو من فعل واسم نحو قام زيد وانطلق بكر فيكون الفعل خبرا والاسم المخبر عنه ولا يتأني ذلك من فعلين لان الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تستند الى محدث عنه ولا يتأني من فعل وحرف ولا حروف واسم لان الحرف جاء لمعني في الاسم والفعل فهو كالجزء منها وجزء الشيء لا يتعمد مع غيره كلاما ولم يند الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصة وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساءت فيه الامالة، واعلم أنهم قد اختلفوا في لفظ الكلام فذهب قوم الى أنه مصدر وفعله كالم محذوف الزوائد ومثله سلم سلاماً وأعطي هطاء قالوا والذي يدل على أنه مصدر أنك تعمله فتقول عجب من كلامك زيدا فاعمالك اياه في زيد دليل على أنه مصدر اذ لو كان اسما لم يحجز إعماله وقد أعمل. قال الشاعر * وبعده عطائك المائة الرثانا * فاعمل المعطاء في المائة. وقال الآخر:

الْأَهْلَ إِلَى رَيْبًا (١) سَبِيلٌ وَسَاعَةٌ تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا
فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بَهَا فَإِنَّ كَلَامِهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا
وذهب الاكثرون الى انه اسم للمصدر وذلك أن فعله الجاري عليه لا يخلو من أن يكون كـم مضاعف
العين مثل سلم أو نكلم ، فكلم فعل يأتي مصدره على التفعيل وتكلم مثل فعل يأتي مصدره على التفعّل
فتبت أن الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم قال الله تعالى (وكلم الله موسى تكليما)
وقال (صلوا عليه وسلوا تسليما) والكلام والسلام اسم للمصدر ولا يمتنع أن يفيد اسم الشيء ما يفيد
مسماه قال الله تعالى (ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقا من السموات والارض شيئا) وقد يطلق
الكلام بازاء المعنى القائم بالنفس قال الشاعر :

إِنَّ الْكَلَامَ لَعَبَى الْفُؤَادِ وَلَمَّا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

فاذا كان اسم المعنى كان عبارة عما يتكلم به من المعنى واذا كان مصدراً كان عبارة عن فعل جارحة
اللسان وهو المحصل المعنى المتكلم به واذا كان اسماً للمصدر كان عبارة عن التكليم الذى هو عبارة
عن فعل جارحة اللسان ، وما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والقول والكلم والجواب ان الكلام
عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق اطلاقه
عليها كما أن الكلمة جنس المفردات فيصح أن يقال كل زيد قائم كلام ولا يقال كل كلام زيد قائم
وكذلك مع الجملة الفعلية ؛ وأما الكلم فجماعة كلمة كلبنة وابن وثقة (٢) وثمن فهو يقع على ما كان
جماً مفيداً كان أو غير مفيد فاذا قلت قام زيد أو زيد قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه ولا يقال
له كلم لانه ليس بجمع اذ كان من جزأين وأقل الجمع ثلاثة ، ولو قلت ان زيدا قائم وما زيد قائم
كان كلاماً من جهة افادته وتسمى كلماً لانه جمع ، وأما القول فهو أعم منهما لانه عبارة عن جميع
ما ينطق به اللسان تاماً كان أو ناقصاً والكلام والكلم أخص منه ، والذى قضى بذلك الاشتقاق مع
السمع ألا ترى أن اشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح كأنه لشدة تأثيره ونفوذه في النفس
كالجرح لانه ان كان حسناً أثر سروراً في النفس وان كان قبيحاً أثر حزناً مع أنه في غالب الامر
ينزع الى الشر ويدعو اليه قال الشاعر * وَجَرَحُ اللِّسَانِ كَجَرَحِ الْيَدِ * وقال الآخر :

قَوَارِصُ تَأْتِيْنِي وَتَحْتَقِرُوهَا وَقَدْ يَمْلَأُ الْقَطْرُ الْإِنَاءَ فَيَقْمُ (٣)

وغير المفيد لتأثيره له في النفس ، وأما القول فهو من معنى الاسراع والخفة ولذلك قيل لكل
مامذل (٤) به اللسان وأسرع اليه تاماً كان أو ناقصاً قول *

(١) في نسخة ليلي

(٢) التثنية من البعير والثاقفة الركبة الى ان قال وفي الصحاح هو ما يقع على الارض من اعضائه اذا استناخ وغلظت
الركبتين وغيرهما ثم قال والجمع ثفن وثفنت اه لسان العرب

(٣) يفعم كيطرف معناه يمتلئ قال في اللسان فعم يفعم فعمامة وفعمومة فهو فعم يمتلئ الى ان قال وفعمه
يفعمه وافعمه ملاء *

(٤) المذل الضجر والقلق اه لسان فيظهر ان المعنى لكل ما تحرك به اللسان الخ

﴿ القسم الاول من الكتاب وهو قسم الاسماء ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : ﴿ الاسم مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ﴾ قال الشارح قد أكثر الناس في حد الاسم فأما صيويه فإنه لم يحده بمحد ينفصل به من غيره بل ذكر منه مثالا اكتفى به عن الحد فقال الاسم رجل و فرس ؛ وكأنه لما حدد الفعل والحرف تميز عنده الاسم ؛ ونحنا أبو العباس قريباً من ذلك فقال : فأما الاسماء فما كان واقعاً على معان نحو رجل و فرس وزيد ؛ وقد حده أبو بكر محمد بن السري فقال : الاسم مادل على معنى مفرد كأنه قصد الانفصال من الفعل اذ كان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان ، فان قيل اليوم واليلة قد دلت على أزمنة فافرق بينهما وبين الفعل قيل اليوم مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعني آخر والفعل ليس زماناً فقط ؛ « فان قيل » فأين وكيف ومن أسماء دلت على شيئين الاسمية والاستفهام وهذا قاذح في الحد ، فقلنا بواب أن هذا انما يكون كاسراً للحد أن لو كان الاسم على بابه من الاستعمال فأما وقد نقل عن بابه واستعمل مكان غيره على طريق النياحة فلا ، وذلك أن من يدل على معنى الاسمية بمجودها واستفادة الاستفهام انما هو من خارج من تقدير همزة الاستفهام معها فكأنك اذا قلت من عندك أصله أمن عندك فهما في الحقيقة كلمتان الهمزة اذ كانت حرف معنى ومن الدالة على المسى لكنه لما كانت من لا تستعمل الا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام لزومها اياها وصارت من نائبة عنها ولذلك بنيت لدلالاتها على الاسمية دلالة لفظية ودلالاتها على الاستفهام من خارج ولو وجد اسم معرب نحو زيد وعمرو وهو يدل على مادل عليه من من غير نياحة لكان قاذحاً في الحد ، وقد حده السيرافي بمحد آخر قال كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل فقوله كلمة جنس الاسم يشترك فيه الأضرب الثلاثة الاسم والفعل والحرف ؛ وقوله تدل على معنى في نفسها فصل اخترز به من الحرف لان الحرف يدل على معنى في غيره وقوله : من غير اقتران بزمان محصل ؛ فصل ثان جمع بها المصادر الى الاسماء ومنع الافعال أن تدخل في حد الاسماء لان الاحداث تدل على أزمنة مبهمه اذ لا يكون حدث الا في زمان ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماض وإما غير ماض ، وقد اعترضوا على هذا الحد بمضرب الشول (١) وخفوق (٢) النجم وزعموا أن مضرب الشول يدل على الضراب وزمنه وذلك وقت معلوم وكذلك خفوق النجم ، وقد أجيب عنه بأن المضرب وضع للزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب فقولنا مضرب الشول كقولنا مشقي ومصيف وقولهم أتى مضرب الشول وانقضى مضرب الشول كقولهم أتى وقته وذهب وقته والضراب انما فهم من كونه مشتقاً من لفظه والحدود يراعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق أو غيره مما هو من لوازمه ألا ترى أن ضارباً يفهم منه الضرب لانه من

(١) جمع شائل وهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح أي ترفعه فذلك آية لقاحها وترفع مع ذلك رأسها وتشمخ بانفها وهي

حينئذ شامدة لسان

(٢) خفق النجم يخفق واخفق غاب وقيل هو اذا تلاه فاضاه اه منه

لفظه والمفعول لانه يقتضيه ولم يوضع لواحد منهما بل وضع للفاعل لا غير ، وأما قول صاحب الكتاب في حده ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران فقوله ما دل ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو كلمة ولو صرح بها لكان أدل على الحقيقة لانه أقرب الى المحدود اذ ما عام يشمل كل دال من لفظ وغيره والكامة لفظ والاسم المحدود من قبيل الالفاظ لكننه وضع العام موضع الخاص ، وقوله : في نفسه ، فصل احتراز به عن الحرف اذ الحرف يدل على معنى في غيره ، وقوله دلالة مجردة عن الاقتران فصل ثان احتراز به عن الفعل لان الفعل يدل على معنى مقترن بزمان ؛ وحاصل هذا الحد راجع الى الاول وهو ما دل على معنى مفرد ويرد على هذا الحد المصادر وسائر الأحداث لانها تدل على معنى وزمان وذلك أن أكثر النحويين يضيف الى ذلك الزمان المحصل لان زمن المصادر مبهم وربما أوردوا نقضاً مقدماً للحاج وخفوق النجم ، والحق أنه لا يحتاج الى التعرض لقوله : محصل ، لانا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ وانما الزمان من لوازمها وضرورتها ؛ وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز عنها ألا ترى ان جميع الافعال لا بد من وقوعها في مكان ولا قائل أن الفعل دال على المكان كما يقال إنه دال على الزمن ، وأما خفوق النجم فالمراد وقت خفوق النجم فالزمن مستفاد من الوقت المحذوف لامن الخفوق نفسه على أنا نقول المضرب والمقدم زمن الضراب والقدم وانما يبين باضافته الى الحاج وللشول وذلك الزمن معلوم بالعرف لا مفهوم من اللفظ ألا ترى أنك لو أخايته من الاضافة قللت أثبت مقدما لم يفهم من ذلك زمان فعلت أن هذه الالفاظ مجردة عن الاقتران أنفسها « وأما اشتقاق الاسم » فقد اختلف العلماء فيه فذهب البصريون الى أنه مشتق من السمو . وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة وهي العلامة ، والقول على المذهبين أنه لما كان علامة على المسمى يعلوه ويدل على ما تحته من المعنى كالطابع على الدرهم والدينار والوسم على الاموال ، ذهب البصريون الى أنه مشتق من السمو وهو العلو لا من السمة التي هي العلامة ؛ قال الزجاج جعل الاسم تنويهاً للدلالة على المعنى لان المعنى تحت الاسم ؛ وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة التي هي العلامة وكلاهما حسن من جهة المعنى الا أن اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنك تقول أسميته اذا دعوته باسمه أو جعلت له اسماً والاصل أسموته فقلبوا الواو ياء لوقوعها رابعة على حد أدعيت وأغزيت ولو كان من السمة لقليل أسموته لان لام السمو واو تكون آخرأ وفاء السمة واو تكون أولاً ومن ذلك قولهم في تصديره سُمي وأصله سميو فقلبوا الواو ياء وأدغمت على حد سيد وميت ولو كان من الوسم لقليل فيه وسيم فتقم الواو الاولى (١) مضمومة فان شئت أقرتها وان شئت همزتها على حد وقت وأقمت وفي عدم ذلك وأنه لم يقل دليل على ما قلناه ؛ ومن ذلك قولهم في تكسيره أسماء وأصله أسماء فوقت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة فقايت همزة بعد أن قبلت ألفاً ولو كان من الوسم لقليل فيه أو سام فلما لم يقل ذلك دل على صحة مذهب البصريين وأنه من السمو فان ادعى القلب فليس ذلك بالسهل فلا يصار اليه وعنه مندوحة ؛ وفي الاسم لغات اسم بكسر الهمزة واسم بضم الهمزة

وسم بكسر السين من غير همزة وقالوا سم بضم السين قال الشاعر * باسم الذى فى كل سورة سُمه *
وقال الآخر :

وعامنا أعجبنا مقدمه يدعى أبا السمح وقرضاب (١) سُمه

بروي بضم السين وكسر ها وقد ذكر فيها لغة خامسة قالوا سمى بزنة هدى وعلى وأنشدوا * والله أمهاك
سمامباركا * ولا حاجة فى ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال سم ونصبه لانه مفعول ثان فان صحت
هذه اللغة من جهة أخرى فجازها أنه تم الاسم ولم يحذف منه شيئاً كما تم الآخر فى غداً فقال * إن مع
اليوم أخاه غداً * قال صاحب الكتاب : * وله اختصاص منها جواز الاسناد اليه ودخول حرف التعريف
عليه والجو والتنوين والاضافة * قال الشارح ختم الله بالصالحات أعماله : لخصائص جمع خصيصه وهى
تأنيث التخصيص بمعنى التخصيص ثم جعلت اسماً للشيء الذى يختص بالشيء ويلزمه فيكون دليلاً عليه
وامارة على وجوده كدلالة الحد الا ان دلالة العلامة دلالة خاصة ودلالة الحد دلالة عامة وذلك أنك
اذا قلت الرجل دات الالف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسماً والحد يدل على ضروب الاسماء
كلها والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو قولك كل مادل على معنى مفرد فهو اسم وما لم يدل
على ذلك فليس باسم والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس نحو قولك كل مادخل عليه الالف
واللام فهو اسم فهذا مطرد فى كل ما تدخله هذه الاداة ولا ينعكس فيقال كل ما لم تدخله الالف واللام
فليس باسم لان المضمرات أسماء ولا تدخلها الالف واللام وكذلك غالب الاعلام والمبهمات وكثير
من الاسماء نحو أين وكيف ومن لا تدخل الالف واللام شيئاً من ذلك وهى مع ذلك أسماء ، ومن
خواص الاسم « جواز الاسناد اليه » فالاسناد وصف دال على أن المسند اليه اسم اذ كان ذلك
مختصاً به لان الفعل والحرف لا يكون منهما اسناد وذلك لان الفعل خبر واذا أسندت الخبر الى مثله
لم تعد مخاطب شيئاً اذ الفائدة انما نحصل باسناد الخبر الى مخبر عنه معروف نحو قام زيد وقعد بكر
والفعل نكرة لانه موضوع للخبر وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة
لم يكن فيه للمخاطب فائدة لان حد الكلام أن تبتدىء بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم
تأتى بالخبر الذى لا يطمع ليستفيده ، ولا يصح أن يسند الى الحرف أيضاً شئ لان الحرف لا معنى له فى
نفسه فلم يقد الاسناد اليه ولا اسناده الى غيره فلذلك اختص الاسناد اليه بالاسم وحده ، ومن خواص
الاسم « دخول حرف التعريف » وانما قال حرف التعريف ولم يقل الالف واللام على عادة النحويين
لوجهين أحدهما أن الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزة دخلت توصل الى النطق بالسكان وعند
الخليل أن التعريف بالالف واللام جميعاً وهما حرف واحد مركب من حرفين نحو هل وبلى فقال حرف
التعريف ليشمل المنهيين ، والوجه الثانى أنه احتراز به من اللغة الطائية لان لغتهم ابدال لام التعريف
مما نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر فعبر بحرف التعريف ليم اللغة الطائية وغيرها

(١) قال فى اللسان وقرضاب الرجل اذا اكل شيئاً باسماً فهو قرضاب حكاك ثعلب وانشد

* وعامنا اعجبنا مقدمه يدعى ابا السمح وقرضاب سمه * مبتكراً لكل عظم يلحمه *

وانما كان التعريف مختصاً بالاسم لان الاسم يحدث عنه والحديث عنه لا يكون الا معرفة والفعل خبر وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة ولا يصح أيضاً تعريف الحرف لانه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كجزء منها وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم فأما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر :

فَيُسْتَخْرَجُ (١) الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

فشاذ في القياس والاستعمال والذي شجعه على ذلك أنه قد رأى الالف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى ، ومن خواص الاسم « الجبر » وذلك أنه لا يكون في الفعل ولا الحرف أما الحروف فلانها مبنية لا يدخلها الجبر ولا شيء من أنواع الاعراب ولا ينعقد منها كلام مع غيرها فيحكم على محلها باعراب ذلك الموضع وأما الفعل فانه ما هو معرب وهو المضارع الا انه لا يدخله الجبر وسنوضح هلة امتناعه منه في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، ومن خواص الاسم « التنوين » والمراد بالتنوين ههنا تنوين التمسكين نحو رجل وفرس وزيد وعمر ولا يكون ذلك الا في الاسماء فهو من خواصها لانه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الاسماء فلذلك كان خصيصاً بها ولم يرد مطلق التنوين ألا ترى أن من جملة التنوين تنوين التزيم ولا تنتمى الافعال منه نحو قوله * وقولي إن أصبت لقد أصابن * ونحو قوله * دأيت أروى والدبون تقصن * فبين بذلك أنه ليس المراد مطلق التنوين ؛ ومن خواص الاسم الاضافة والمراد بالاضافة هنا أن يكون الاسم مضافاً لا مضافاً اليه وذلك مختص بالاسماء اذ الغرض من الاضافة الحقيقية التعريف ولا معنى لتعريف الافعال ولا الحروف فأما المضاف اليه فقد يكون فعلاً نحو قوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقول الشاعر * على حين عابت المشيب على الصبا * فلذلك لم يكن من خواص الاسم فهذه الاشياء من غالب خصائص الاسماء فكل كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم ولا ينعكس ذلك *

ومن أصناف الاسم اسم الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه ﴾

(١) المضارع في قوله فيستخرج منصوب بعد فاء السببية واليربوع دوية تحفر الارض والياء فيه زائدة فانه لم يوجد على وزن فاعول الاصمغول على ما فيه واليربوع جحر ان احدهما يقال له القاصماء وهو الذي يدخل فيه والآخر النافقاء وهو الذي يكتبه ويظهر عنده وهو موضع رفق فاذا اتى من قبل القاصماء ضرب النافقاء برأسه فانفق اى خرج وقوله بالشيخة بالحاء المعجمة هذه الرواية الصحيحة وهي رملة بيضاء في بلاد بني اسد وحظلة وقوله اليتقصع من تقصع اليربوع دخل في قاصمائه وهو صفة لجحر الجرور والعائد محذوف اى من جحره الذي يتقصع فيه وروى اليتقصع بالبناء للفاعل فيكون ال فيه صفة لليربوع ولا حذف فيه — ومعنى البيت على ما يؤخذ من الايات السابقة انه اذا انخرق الطهوى وهو صاحب هذه الايات يقول للعلبي بن ديسق لما بلغه انه هاج انكم ان حاربتهمونا جثنا كم بجيش يحيط بكم فيوسعكم قتلا واسرا ولا تتمدون على الخلاص منه ولو احتلتم بكل حيلة كاليربوع الذي يجعل النافقاء حيلة لخلاصه من الحارس فاذا ذكر عليه الحارس اخذوا عليه من نفاقه وقاصمائه فلا يبقى له مهرب اصلا له من خزانة الادب ملخصا

قال الشارح اعلم أن اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد اذا دل على أشياء كثيرة ودل مع ذلك على الامر الذي وقع به تشابه تلك الاشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم امماً لذلك الامر الذي وقع به التشابه فان ذلك الاسم يسمى اسم الجنس وهو المتواطىء كالحیوان الواقع على الانسان والفرس والثور والاسد فالتشابه بين هذه الاشياء وقع بالحياة (١) الموجودة في الجميع وكذلك اذا قلت انسان وقع على كل انسان باعتبار الادمية وكذلك اذا قلت رجل وقع على كل رجل باعتبار الرجولية وهي الذكورة والادمية وهذا معنى قوله ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه فان دل الاسم المفرد على أشياء كثيرة ولم يدل على الامر الذي تشابهت تلك الاشياء به فانه يسمى المشترك مثل اسم العين الواقع على العضو الذي يهصر به وعلى ينبوع الماء وعلى الذهب وعلى هين الزكية (٢) ؛ واعلم ان الشمول تارة يكون بالوجود نحو الانسان والفرس والثور والاسد وتارة يكون بالاستعداد والقوة نحو الشمس والقمر فانهما وان لم يكن لهما في الوجود مشاركون فيهما شاملان بالقوة فاننا لو قدرنا خلق نيرات تماثل الشمس والقمر لأطلق عليهما اسم الشمس والقمر باعتبار النور ، قال ﴿ وينقسم الى اسم عين واسم معنى وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجعل والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر ﴾ قال الشارح المراد باسم العين ما كان شخصاً يدركه البصر كرجل وفرس ونحوهما من المراتب والمعاني عبارة عن المصادر كالعلم والقدرة مصدري علم وقدر وذلك مما يدرك بالعقل دون حاسة البصر ، « وكلاهما ينقسم الى اسم هو صفة وغير صفة » فالاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجعل والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعلية وأحر وأصفر وما أشبههما من صفات الحلية وبصري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة كل هذه صفات تعرفها بأنها جارية على الموصوفين ومثال جرياتها قولك هذا رجل ضارب ومضروب وكذلك الباقي ؛ « فان قيل » اشترطتم في الصفة أن تكون مأخوذة من فعل فبالك حكمت على بصري ومغربي بأنهما صفتان وليسا من فعل قيل لما أضفتكما حدث فيهما معنى الفعل لانهما صارا في معنى منسوب أو معز و ؛ والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلاً فهذه الكلمة تدل على شيئين أحدهما الذات والآخر السواد الا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لا يدل الا على شيء واحد وهو ذات المسمى ، ولما قسم الأعيان والمعاني الى صفات وغير صفات مثل بالامرين فرجل وفرس من أسماء الأعيان غير الصفات وعلم وجعل من أسماء المعاني وراكب وجالس من صفات الأعيان ألا نرى أنها تجري صفات على أسماء الأعيان نحو قولك رجل راكب و غلام جالس ، ومفهوم ومضمر من صفات المعاني ألا نراك تقول هذا معنى مفهوم وحديث مضمر أي غير باد للافهام ؛

(١) بالحياة هكذا بالنسخ التي رابناها ولعله بالحيوانية فانها القدر المشترك بين انواع الحيوان وافراده

(٢) الزكية البئر تحفر والجمع ركي وركايا ولامها واو لانها من ركوت اي حفرت اه من لسان العرب

والمراد أن المعاني توصف كما توصف الاعيان فاعرفه *

ومن أصناف الاسم العلم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو ماعلق على شيء بعينه غير متناول ما شبهه ولا يتخلو من أن يكون اسماً كزيد وجعفر أو كنية كأبي عمرو وأم كلثوم أو لقباً كبطة وقفة ﴾

قال الشارح اعلم أن العلم هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول مائه في الحقيقة والصورة لانه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمى به علي وجه التشبيه وذلك أنه لم يوضع لزاء حقيقة شاملة ولا لمخفي في الاسم ولذلك قال أصحابنا إن الأعلام لا تغيب معنى ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً نحو زيد فانه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل وليست أسماء الاجناس كذلك لانها مفيدة ألا ترى أن رجلاً يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً وزيد يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز أن تنقل أمم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ومن بكر إلى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرساً أو الفرس جلاً كان ذلك تغييراً للغة وانما أتى بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعدد الصفات ألا ترى أنه لو لا العلم لاحتجت اذا أردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى العلم عن ذلك أجمع ، والعلم مأخوذ من علم الأمير أو علم الثوب كأنه علامة عليه يعرف به ، « وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام اسم نحو زيد وعمرو وكنية كأبي عمرو وأم كلثوم ولقب كبطة وقفة » والكنية لم تكن علماً في الأصل وانما كانت عاداتهم أن يدعوا الانسان باسمه واذا ولد له ولد دعي باسم ولده توفيراً له وتفخيماً لشأنه فيقال له أبو فلان وأم فلان ولذلك استعجبوا أن يكني الانسان نفسه وقد يكون الوليد فيقولون أبو فلان على سبيل التفاضل والسلامة وبلوغ سن الايلاد يقال منه كنوت الرجل وكنيته وهو من الكناية وهي التورية ؛ والكنية من الأعلام وهي جارية مجرى الاسماء المضافة نحو عبد الله وعبد الواحد والذي يدل على أنها أعلام قول الشاعر :

ما زِلْتُ أفتَحُ أَبْوَاباً وَأَغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ

فحذف التنوين من أبي عمرو لانه لو لم يكن علماً لما حذف بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار ؛ وأما « اللقب » فهو اللفظ كقولهم قفنة وبطة لقبين قفنة لقب وبطة لقب والقفة كالبطينة تتخذ من الخوص يشبه بها الكبير يقال شيخ كالفقة وقيل الشجرة البالية ؛ وهذه الأقسام الثلاثة كلها ترجع الى معنى واحد وهو العلم ولذلك يجوز تغييرها وتبديلها فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرئجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب إما جملة نحو برق نحره وتأبط شرراً وذرمى حباً وشاب قرناها ويزيد في مثل قوله

نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

ولما غير جملة اسمان جملا اسما واحداً نحو معديكوب وبعليكت وعمرويه ونفطويه أو مضاف ومضاف
اليه كبعد مناف وامرئ القيس والكنى ﴿

قال الشارح « الاسم العلم يكون مفردا ومركبا » فالمفرد هو الاصل لان التركيب بعد الافراد
وذلك نحو يزيد وعمرو والمراد بالافراد أنه يدل على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده والمركب من الاعلام
هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك « والمركب على
ثلاثة أضرب جملة » وهو كل كلام عمل بعضه في بعض نحو ذرّيت حبا من قوله

إِنَّ لَهَا لَرَكِبًا (١) لَارْزَبَا كَأَنَّهُ جِبْهَةٌ ذَرَّتْ حَبًّا

ومثله تأبط شرأ سمي بذلك لانه تأبط حية فسعى بذلك وهي جملة من فعل وفاعل ومفعول ؛ ومن
الجل المسمى بها شاب قرناها قال الشاعر

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتِ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنَى شَابَ قَرْنَاهَا قَصْرٌ وَتَحَابٌ

ومنه برق نحره وهو اسم رجل وهو فعل وفاعل ومثله يزيد في قوله

نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

وهو فعل سمي به وفيه ضمير فاعل ولذلك حكاه مرفوعا ولو كانت التسمية بالفعل وحده لكان من
قبيل ما لا ينصرف نحو تغلب ويشكر ؛ والفديد الصوت يقال فد الرجل فدد فديدا اذا صوت ورجل
فداد شديد الصوت ، وبني يزيد منصوب على البدل من أخوالي ؛ ولهم فديد جملة من مبتدأ وخبر في
موضع المفعول الثالث ؛ ولهم يتعلق بمحذوف وعلينا يتعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كن العامل
معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب ؛ ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالنبيق والنذير فلا يتقدم عليه ما كان
من تمامه ، وظلما مصدر في موضع الحال أو مفعول له والعامل فيه فعل محذوف دل عليه لهم فديد
والتقدير حملوا علينا أو شذوا عاينا ظلما ؛ ويجوز أن يكون ظلما نصبا على أنه مفعول ثالث أي ذوى
ظلم ويكون لهم فديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما ، وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه تزيد
بالتاء المعجمة بثنتين من فوقها وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية قال علقمة
رَدَّ الْقِيَانُ (٢) جِهَالِ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا فَكَلَّمُوا بِالْتَزِيدِيَّاتِ مَعْكُومٌ

(١) الركب بفتح الفرج والاء رزب الضخم فالعنى ان لهذه المرأة لفرجا ضخما كانه جبهة ذلك الرجل
المسمى بذرى حبا — كذا يؤخذ من الاسان

(٢) القيان جمع قينة وهي الامة المغنية وقيل الامة مطلقا مغنية او غير مغنية وقول علقمة رد القيان جمال الحى فاحتملوا
الح اراد بالقيان الاماء وانهم رددن الجمال الى الحى لشداقتها عليها — والتزيديات جمع تزيدي منسوب الى تزييد بن
حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة واليه تنسب البرود التزيدية وهي برود فيها خطوط تشبه طرائق الدم — ومعكوم
مأخوذ من عكم المتاع يمكن باب ضرب اذا شده بثوب — واحتمل القوم وتحملوا ذهبوا وارتحلوا — وحاصل معنى
البيت ان القوم لما عزموا على المسير امروا القيان بردا الجمال الى الحى لشداقتها عليها فرددونها اليه ثم شددت عليها اقتناها

وانما سمو بالجل ليشبهوا حال المسمى بها بحال من يوصف بالجلية وهذا يقتضى الحكاية لانه يجرى مجرى المثل فحكوا الكلام كما كان في أول حال ، الثاني من المركبات اسمان رُكِبَ أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومعدية كرب . ويشبه بما فيه تاء التأنيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم وصوت أعجمي فأنحط عن درجة اسماعيل وابراهيم فبني على الكسر لذلك ، الثالث من المركبات المضاف وهو ضربان اسم غير كنية نحو ذى النون وعبد الله وامرئ القيس وكنية نحو أبى زيد وأبى جعفر وقد مضى الكلام عليه قبل *
قال صاحب الكتاب * والمنقول على ستة أنواع منقول عن اسم عين كنور وأسد ومنقول عن اسم معنى كفضل وإياس ومنقول عن صفة كحاتم ونائلة ومنقول عن فعل إما ماض كشمر وكسب وإما مضارع كتغلب ويشكر وإما أمر كإصمت في قول الراعي

أشلى صلوقةً باتت وبات بها بوحش إصمت في أصلها أود
وأطرقا في قول الهذلي :

على أطرقا باليات الخليا م إلا النمام وإلا العيصي

ومنقول عن صوت كبنة وهو نبر عبد الله بن الحارث بن نوفل ومنقول عن مركب وقد ذكرناه *
قال الشارح اعلم أن الاعلام على ضربين منقول ومرتبج والغالب عليها النقل ومعنى النقل أن يكون الاسم بازاء حقيقة شاملة تنتقله الى حقيقة أخرى خاصة وليس لها أن يسمى بها في الاصل، وهو على ثلاثة أضرب منقول عن اسم ومنقول عن فعل ومنقول عن صوت، فأما الاول وهو النقل عن الاسماء فضربان عين ومعنى فالعين يكون اسماً وصفة فالمنقول عن الاسم غير الصفة نحو رجل سمى بأسد أو نور أو حجر هي في الاصل أسماء أجناس لانها بازاء حقيقة شاملة وانما نقلتها الى العلمية فصارت لذلك تدل على مخصوص بعد أن كانت تدل على شائع ، والمنقول عن الصفة نحو مالك وفاطمة فهذان الاسمان وصفان في الاصل لانهما أسماء فاعلين تقول هذا رجل مالك فهو فاعل من الملك قال الله تعالى (مالك يوم الدين) وقال تعالى (قل اللهم مالك الملك) وفاطمة فاعلة من فطمت الام ولذا هي فاطمة وكذلك حاتم ونائلة حاتم فاعل من حتمت الامر اذا أحكته أو من الختم وهو القضاء ونائلة فاعلة من نلتها نولا ونولته أى أعطيته فهذه في الاصل أوصاف لانها أسماء فاعلين ثم نقلت فصارت أعلاماً كما صار أسد ونور كذلك ، وما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة فانها تقرر فيه بعد النقل نحو الحارث والمباس ، وما نقل منها مجرداً من الالف واللام لم يجر دخولها عليه بعد النقل نحو سعيد ومكرم وحاتم ونائلة وما فيه الالف واللام بعد النقل فاشعار فيه بنبئية معنى الصفة ولذلك يجرى عليه أحكام الصفة كما قال الاعشى * أنانى (١) وعيد الجوص

وجعل عليها من البرود التريدية فصارت كل الجمال مشدودة هذه البرود لشدها عليها فوق الاقتاب - واليت هكذا ردالقيان جمال الحى فاحتملوا * فسكانها بالتريديات معكوم
بضمير جمع المذكر والمعنى لا يستقيم عليه كما هو ظاهر امره مصححه
(١) تمامه * فباعبدمر ولونهيت الاحواص * واليت من قصيدة لاعشى قيس زفر فيها عامر بن الطفيل فاته الله

هذه من هذين سيبويه
الى الاحكام الاسماء
التي منتزعة من الاسماء
التي هي الاصل في
الاسماء والصفات

مِنْ آلِ جَعْفَرٍ * فجميعه جمع الصفة كما نجمعه قبل النقل على حد آخر وجر ، قال الخليل كأنهم جعلوه الشيء بعينه يريد أنهم لحوا اتصافه بمعنى ذلك الاسم ، وأما ما نقل من الاسماء وهو معنى نحو فضل وإياس وزيد وعمرو فهذه كلها معان لانها مصادر في الاصل ففضل مصدر فضل فضلا وإياس مصدر آسه يؤوسه لإياساً وأوساً اذا أعطاه وزيد مصدر زاد يزيد زيداً وزيادة فأما قوله :

وَأَنْتُمْ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِائَةٍ فَأَجْعُوا أَمْرَكُمْ طَرّاً فَيَكِيدُونِي

فانه مصدر وصف به على حد قولك رجل عدل وماء غور ، وأما الثاني وهو ما نقل من الفعل فقد نقل من ثلاثة أفعال الماضي والمضارع والامر فالماضي نحو شمرَّ اسم رجل وهو منقول من شمر لإزاره اذا رفعه وشمر في الامر اذا خف ومنه ناقة شَمِيرٌ أي سريعة ومثله خضم بن عمرو بن تميم قال الشاعر :

لَوْلَا الْإِلَهُ مَسَكْنًا خَضَمًا وَلَا ظَلَلْنَا بِالْمَشَايِ قِيَمًا

أي بلاد خضُمٌ يعني بلاد تميم ، ومن المسمين بالماضي كسب وهو من الكسبة وهو العدو السريع وهو رباعي ومثله ترجم من قولهم ترجم عن الشيء ، وأما دئل فقبيلة أبي الاسود فان سيبويه لم يذكره في أبنية الاسماء وذكر الاخفش أنه قد جاء في المعارف والمعارف غير معمول عليها في الابنية لانه يجوز أن يسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام وذكر الاخفش أنه اسم دُوَيْبِيَّة تشبه ابن عرس وأنشد :

جاءوا بجيشٍ لو قيسَ مَعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمَعْرَسِ الدُّئَلِ

ففي ذلك (١) تحتل قبيلة أبي الاسود أن تكون من هذا فتكون كأسد ونور ، والآخر أن يكون منقولا من الفعل مثل شمرَّ وخضم من قواك دأل يدأل وهو مشى فيه بنى وانشط كأنه قيل دئل في هذا المكان كما يقال سير فيه وعدي فيه ثم سى به مفرداً ، وأما المضارع فنحو يشكر وتغلب ويزيد وهو كثير ، وأما الامر فنحو قولهم في الفلاة إصمت وإصمته قل الشاعر (٢)

أَشْلَى سَلَوَقِيَّةً بَأْتَتْ وَبَاتَ بِهَا بَوْحَشٍ إصمَتْ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ (٣)

قوله أشلى أي دعا يقال أشلى الكلب اذا دعاه وأسده اذا أغراه بالصيد والضهير في أشلى يعود الى

على ابن عمه علقمة الصحابي رضي الله تعالى عنه - والحوص والاحوص جمع احوص من الحوص وهو ضيق في مؤخر العين واراد بالحوص والاحوص اولاد الاحوص بن جعفر وهم عمرو وعوف وشريح والاحوص اسمه ربيعة سمي احوص لضيق كان في عنقه وعبد عمرو وهو عبد بن عمرو بن الاحوص وجواب لوفيه قوله فيا عبد عمرو ولونهيت الخ محذوف أي ولونهيتهم لكان خير اهلهم ويجوز ان تكون لولتني على سبيل التهم فلاجوابها وانماوجه الكلام الى عبد عمرو لانه كان رئيس الحوص حينئذ وانما قال الاعشى ذلك لان علقمة كان قد توعده بالقتل بدليل قوله في القصيدة بعد هذا بابيات * فان تعدني اعدك بمثلها * وسوف ازيد الباقيات القوارصا * والقوارص الكلمات المؤذية يريداني ازيدك على الایعاد قصائد الهجو اه من الخزانة ملخصا

(١) في نسختين ففي هذا (٢) في نسخة قال الشاعر الراعي

(٣) زاد في نسخة البيت للراعي كما ذكر واسمه عبيد بن حصين بن معاوية من قصيدة يمدح بها عبدالله بن معاوية واولها

طاف الخيل بالصحابي وقد جحدوا * من ام علوان لا نحو ولا صدر

الصائد وسلوقية منسوبة الى سلوق وهي قرية باليمن ينسب اليها السيوف والكلاب والضمير في باتت يعود الى سلوقية والضمير في بات يعود الى الصائد ، واصمت فلاة بعينها كأنه في الاصل فعل أمر من صَمَتَ يصمّت اذا سكّت كأن إنساناً قال لصاحبه اصمت يسكته ليسمع حساً أو يكون في فلاة يسكت المرء فيها صاحبه خوفاً فسمى المكان بالفعل خالياً من الضمير ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث والمسموع في مضارع صمت يصمت بالضم والكسر هنا إما أن يكون لغة أو من تنيير الاسماء كما قطعت الهزمة في التسمية وذلك أن همزة الوصل أما حقها الدخول على الافعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلقا واقتدر اقتداراً فأما الاسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها إنما دخلت على أسماء قليلة نحو ابن وابنة واثنين واثنين وامري وامرأة واسم واست وليس هذا منها واذا نقل الفعل الى الاسم لزمته أحكام الاسماء فقطعت الألف لذلك وربما أنشأوا فقالوا أصمته ابداً بغلبة الاسمية بعد التسمية وشجعهم على ذلك تأنيث المسمى وهو المفاضة والاصلاب جمع صاب وهو الظهر والأود الأعوجاج والمراد أنها ذات هبوط وصعود وهي موحشة فأما أطرقا في قول الهذلي

على أطرقاً باليات الخليا م إلا النمام ولا المعري

فان البيت لابي ذؤيب الهذلي من قصيدة أولها

عرفت (١) الديار كرقم الدوى يزبرها الكتاب الحيطري

وهذه القصيدة تروى مطلقة مرفوعة وتروى مقيدة ساكنة وهي من المتقارب فن أطلقها كانت من الضرب الأول ووزنه فعولن عصى يو ومن قيدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف ووزنه فعل عصى ، وأطرقا اسم بلد قال الأصمعي سمي بقوله أطرق أى اسكت كأن ثلاثة قال أحدهم لصاحبيه أطرقا أى اسكتنا لنسمع فسمى المكان أطرقا ، ووضع على أطرقا نصب على الحال من الديار وكذلك باليات الخليام نصب على الحال أيضاً والمراد عرفت الديار على أطرقا أى في هذه الحال ، وقوله إلا النمام وإلا المعري يروى النمام بالرفع والنصب فن نصب فلا اشكال فيه لانه استثناء من موجب ومن رفع فبالابتداء والخبر محذوف والتقدير الا النمام وإلا المعري لم تبلى ومن نصب النمام ورفع المعري فانه محله على المعنى وذلك أنه لما قال بايت الا النمام كان معناه بقى النمام فمطف على هذا المعنى ونوم اللفظ ؛ ومثله قول الآخر

وعص زمان يا ابن مروان لم يدع * من المال إلا مستحاً او مجلفاً (٢)

ألا ترى أنه رفع أو مجلف على معنى بقى من المال مسحت ؛ ونحو منه قوله

(١) الدوى جمع دواة وهي الحجرة وقوله يزبرها مضارع زبر مضاعف زبر يقال زبر الكتاب يزبره يزبره

من بابي نصر وضرب زبرا كتبه والبيت في اللسان هكذا

* عرفت الديار كخط الدوى به حبره الكتاب الحيطري * اه من اللسان ماخضا

(٢) البيت للفرزدق والمسحت المهلك والمجلف الذى بقيت منه بقية اه لسان

غداة (١) أحلَّت لابن أصرمَ طَعْنَةً • حَصْبَنَ عَيْبَاتِ السَّدَائِفِ وَالخَمَرُ

وذلك أنه رفع الخمر على نوم رفع العيبات لأنه إذا أحلها الطعنة فقد حلت هي ، ومن قيد الغافية جاز أن يكون المعنى مرفوعاً كالطعنة على ما ذكرناه وجاز أن يكون منصوباً بالمطف على التام إلا أنه أسكن للوقف وما فيه الالف واللام يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجرور ، وفي أطرقا ضمير وهو الالف التي هي ضمير التثنية « فان قيل » فإذا سمي به وفيه ضمير فانه يكون جملة فينبغي أن يذكر مع الجمل المحكية في المركبات نحو تأبط شراً وشاب قرناها فالجواب أن أطرقا له جهتان جهة كونه أمراً وجهة كونه جملة فأورده ههنا من حيث أنه أمر ولو أوردته في المركبات من حيث هو جملة لجاز ، وقد روي بعضهم علا أطرقا بضم الراء كأنه جملة جمع طريق ويجعل علا فعلا من العلو وفيه ضمير كأنه قال السبيل علا أطرقا وعلى هذا يكون قد أنث للطريق لان فعلا وفعالا أما يجمعان على أفعل اذا كان مؤنثاً نحو عناق وأعنق وعقاب وأعقب ويكون باليات الخيام صفة أطرق ، وقيل أطرقا بالكسر جمع طريق في لغة هذيل ويقوي هذه المقالة رواية من قال أطرقا بالضم ومجاز ذلك أن يكون مقصوداً من أطرقاء كأنه جمع فعلا على أفعلاء كصديق وأصدقاء ثم حذف الالف الاولى التي للمدفعات ألف التأنيث الي أصلها وهو القصر وينبغي أن تكتب الالف بالياء على حد كتبها في حباري وسهاني ولا شاهد فيه على هذين الوجهين والثالث الصوت قد نقل الصوت الى العلم كما نقل الاسم والفعل من ذلك تسمية عبد الله بن الحارث يبة فبة صوت كانت أمه ترقصه به وهو صبي وذلك قولها

لَا نَكِيحَنَّ بَيْتَهُ • جَارِيَةً خِدَّاهُ (٢)
مُسْكَمَةً مُحَبَّةً • تُحِبُّ أَهْلَ الْكَبَّةِ

فقلب عليه فسمي به *

قال صاحب الكتاب * والمرجى على ضربين قياسي وشاذ فالقياسي نحو غطفان وعمران وحمدان وقعس وحننت والشاذ نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحياة * قال شارح اعلم ان المرتجل في الاعلام ما ارتجل للتسمية به أى اخترع ولم ينقل اليه من غيره من قولهم ارتجل القصيدة والخطبة اذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة روية واشتقاقه من الرجل كأن الشاعر والخطيب أنشأها وهو على رجله في حال الانشاء « وهو على ضربين » كما ذكر « قياسي وشاذ » والمراد بالقياسي أن يكون القياس قابلاً له غير دافعه وذلك نحو حمدان وعمران وغطفان وقعس وحننت فهذه الأسماء مرتجلة للعلمية لأنها لم تكن موضوعة بأزاء شيء من الأجناس ثم نقلت منه الى العلمية وأما بنيت صيغها من أول مرة للعلمية وكون القياس قابلاً لها من حيث أن لها نظيراً في كلامهم « فحمدان » في العلم كحمدان اسم نبت وصفوان للحجر الأملس « وعمران » كسرحان وهو الذهب وحرمان وعصيان

(١) في اللسان عبط الذبيحة يعبطها عبطاً نحرها من غير داء ولا كسر وهي سميئة فتية الى ان قال وقال ابن برزخ الميطن كل اللحم وذلك ما كان سليماً من الافات الالكسر ثم قال قال ابن الاثير الميطن الطري غير التضيق والسدائف جمع سديف وهو السنام المقطع وقيل شحمه اه (٢) خدبة ضخمة

مصدرين « وقصص » مثل سلمب وهو الطويل اسم رجل من بني أسد وهو قصص بن طريف « وحققف » اسم رجل أيضا وهما حنفتان حنفت وأخوه سيف ابنا أوس بن جري البر يوعي وليس فيها خروج عن مقتضى القياس من اظهار تضعيف أو تصحيح معتل نحو حيوة ومكوزة ، ومن المرتجل المبدول نحو عمر وزفر وزحل كله مرتجل لانه لا يبدل إلا في حال التعريف « وأما الشاذ » فا كان بالضد بما ذكر مما يدفعه القياس فن ذلك « محبب » اسم رجل القياس فيه محب بالادغام نحو مقر ومرد لانه مفعل من المحبة والميم زائدة لقولك أحببت وحبيت ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مههد ملحقا بجمعفر واظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس في كلام العرب تركيب محب فذلك كان من الشاذ ، ومن ذلك « موهب » في اسم رجل « موزب » في اسم مكان وكلاهما شاذ لان ما فاؤه واو لا يأتي منه مفعل بفتح العين انما هو مفعل بكسرهما نحو موضع ومورد وموجل وموعد ، ومن الشاذ « مكوزة ومزید » قياسهما مكازة ومزاد كفازة ومعاش (١) تقلب الواو والياء فيها ألفا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما ومثله في الشنوذ مريم ومدین لا فرق بين الأعجمي والعربي في هذا الحكم ، ومن الشاذ « حيوة » اسم رجل وأصله حية مضاعف الياء لانه ليس في الكلام حيوة فقلبوا الياء واوا وهذا ضد مقتضى القياس لان القياس يقتضي اذا اجتمعت الياء والواو وقد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تقلب الواو ياء على حد سيد وميت وأما أن تجتمع الياءان فتقلب الياء واوا فلا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * واذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب أضيف اسمه الى لقبه فقلل هذا سميد كرز وقيس قفة وزيد بطة واذا كان مضافا أو كنية أجري اللقب على الاسم فقلل هذا عبدالله بطة وهذا أبو زيد قفة *

قال الشارح اعلم أنك اذا لقت مفردا بمفرد أضفته اليه نحو « سميد كرز » كان اسمه سميدا ولقبه كرز فلما جمع بينهما أضيف العلم الى اللقب وكذلك « قيس قفة وزيد بطة » وانما فعلوا ذلك لثلاث خروجا عن منهاج اسمائهم ألا ترى أن أصل اسمائهم إما مفرد كزيد وإما مضاف كعبد الله وامرئ القيس وأبي بكر وأم جعفر وليس في كلامهم اسمان مفردان لسمي واحد يستعمل كل واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الاضافة فخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فأضافوا العلم الى اللقب ليخرجوا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو عبد الله وشبهه فاذا أضفت الاسم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما اذا أضفته الى غير اللقب نحو زيدكم فصار التعريف بالاضافة وجعلت الاقواب معارف لانها قد جرت مجرى الاعلام وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالالف واللام قبل التلقب كما أنا اذا قلنا الشمس كان معرفة بالالف واللام واذا قلنا عبد شمس كان من قبيل الأعلام « فان قيل » كيف جازت اضافة الاسم الى اللقب وهما كشيء واحد وهل هو إلا اضافة الشيء الى نفسه فالجواب ان العلم اذا أضيف الى اللقب وانجزوا ما فيه من تعريف العلمية صار المسمى لا غير والمسمى يضاف الى الاسم نحو ذات مرة وفا صباح ونحو قوله

(١) في نسخة ومثار

فصل في
أجاز الكون
بضم الكاف
والنون
مثل
سميد كرز
من
هذه
الأمثلة
والتي
لا يضاف
إلى الاسم
بشيء
منها

« اليكم ذوى آل النبي تطأتم » * والاضافة على هذا حقيقة بمعنى لام الملك والاختصاص فتوالت
 قيس قفة أى المختص بهذا القب أو كأن هذه اللفظة ملكت القب ، فان كان العلم مضافاً أفردوا القب
 كقولهم عبد الله بطة ايصير بمنزلة أبي بكر زيد فيكون من قبيل عطف البيان فعبد الله كأبي بكر وبطة
 كزيد فلم يخرج عن حد استعمالهم *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد سمو ما يتخذونه وبأفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم
 وكلابهم وغير ذلك بأعلام كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام فى الاناسى وذلك
 نحو أعوج ولاحق وشدقم وعليان وخطة وهيلة وضرمان وكساب ﴾

قال الشارح اعلم ان الاعلام وضعت على الاشخاص ليميز بعضها من بعض والاشخاص على ضربين
 آدمية وغير آدمية فالآدمية قد تقدم شرحها وغير الآدمية على ضربين « منه ما يتخذ ويؤلف كالطير
 والابل والغنم والكلاب » فيحتاجون الى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فوضعو لها أعلاماً ليمتاز كل
 شخص باسم ينفرد به كالاناسى وذلك نحو « أعوج » وهو فرس مشهور للعرب كان فى الجاهلية سابقاً
 ينسب اليه الخيل الاعوجية قال الشاعر

مَجُوتٌ وَأَمْ تَمَنَّيْ عَلَىكَ طَلَاقَةً سَوِيَّ جَيْدٍ تَغْرِيبٍ مِنْ آلِ أَعْوَجَ

« ولاحق » وهو فرس كان لماوية بن أبى سفيان رحمه الله مشهور واسم لغل كان لغنى أيضاً « وشدقم »
 وهو لغل من الابل كان للنعمان « وعليان » جل كان لكليب بن وائل قال « ودُونُ عَلِيَّانَ حَرْطُ الْقَتَادِ »
 « وَخُطَّةٌ وَهَيْلَةٌ » وهما عنزتا سوء وقيل هيلة شاة كانت لقوم من العرب من أساء اليها درت له بلينها
 ومن أحسن اليها وعلفها فطاحت فكانت العرب تضرب بها المثل وفي المثل (١) لعن الله معزى خيرها
 خطة وقال الكيميت بخطاب البرش الكلبي

فَأَنَّكَ وَالتَّحَوَّلَ عَنْ مَعَدِّ كَهَيْلَةٍ قَبَلْنَا وَالْحَالِيئِنَا

« وضرمان » وهو كلب « وكساب » وهى كلبة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج الى التمييز بين أفرادها كالطير
 والوحوش وأخناش الارض وغير ذلك فان العلم فيه للجنس بأسره وليس بعضه أولى به من بعض فاذا
 قلت أبو براقش وابن داية وأسامة وثمالة وابن قرة وبنت طبق فكانت قلت الضرب الذي من شأنه
 كيت وكيت ، ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم كالأسد وأسامة والثعلب ونعالة وما لا يعرف
 له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبان ، وقد صنعوا فى ذلك نحو صنيعهم فى تسمية الاناسى
 فوضعو للجنس اسماً وكنية فقالوا الأسد أسامة وأبو الحارث والثعلب نعالة وأبو الحصين والضبع حضاجر
 وأم عامر والعقرب شبوة وأم عريط ، ومنها ما له اسم ولا كنية له كقولهم قم للضبعان وما له كنية ولا اسم

(١) المعزى يصرف فى حال تشكيكه لان الله لللاحق بدرهم ونحوه لالتأنيث كما هو قول سيبيه وهو اسم جمع والاثني
 ماعزة ومعزاة والمثل فى اللسان هكذا فتح الله عنزاً خيرها خطة ثم قال الاصمعى اذا كان لبعض القوم على بعض فضيلة
 الا انها خيسة قيل قبح الله معزى خيرها خطة وخطة اسم عنز كانت عنز سوء اه من اللسان

له كافي براقش وأبي صبيرة وأم رباح وأم عجلان ﴿

قال الشارح اعلم ان العلم في هذا الفصل واقع على الجنس بخلاف ما تقدم من الأعلام فانه واقع على الأشخاص كزيد وعمرو فالعلم فيه يختص بشخصا بعينه لا يشاركه فيه غيره وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أسامة وثالة فان هذين الاسمين يقعان على كل ما يخبر عنه من الأسد ومن الثعلب وانما كان العلم ههنا للجنس ولم يكن كالاناسي وذلك لان لكل واحد من الاناسي حالا مع غيره من معاملة أو مبايعة فاحتاج الى اسم يخصه دون غيره ليخبر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتخذونه الناس ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وابلهم وكلابهم وقد يجعلون لكل واحد (١) منها لقباً يخصه دون غيره نحو أعوج ولاحق وذلك انه قد يختص بزيادة حسن أو فضل عدو فاحتيج لذلك الى التمييز بين أفرادها بالالقب الخاصة ليخبر عن كل واحد بما فيه من المعنى أو يؤمر له بزيادة نظر ، وأما هذه السباع التي لا تثبت عندهم فلا تحتاج الى الفصل بين أفرادها فاذا لحقها لقب كان ذلك لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمع فاذا قلت « أسامة » أو « ثالة » أو « ابن قرة » فكأنك قلت هذا الضرب الذي رأيته أو سمعته به من السباع أو غيره وهي أعلام معارف لا محالة يدل على أنها معارف أن ما كان منها مضاعفاً فتعريفه بين بترك صرف ما أضيف اليه نحو ابن قرة وحمار قبان وما كان منها مفرداً فهو معرفة بامتناعه من الالف واللام اللتين للتعريف ألا ترى أن ابن مخاض وابن لبون وابن ماء لما كن نكرات دخلت فيها أضيفت اليه الالف واللام لتعرف شيئاً من شيء كما تفعل في الخيل والكلاب قال الشاعر :

وإِنَّ اللَّبُونِ (٢) إِذَا مَالَزَ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوَاةَ الْبَزْلِ الْقَنَائِيسِ

وقال الآخر

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُؤَيْمًا كَمَضِلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ

قال الآخر

مُقَدِّمَةٌ قَرَا كَأَنَّ رِقَابَهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرُّعْدُ

ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالا كقولك هذا أسامة مقبلا ورأيت ثالة مولياً ولو كانت نكرات لم يقع الحال بعدها ، واعلم ان هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا الا ان تعريفها أمر لفظي وهي من جهة المعنى نكرات اشياؤها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها بشخصاً بعينه

(١) في نسخة شخص (٢) يقال للبعيرين اذا قرنا في قرن واحد قد لزا وكذلك وظيفة البعير يلزان في القيد اذا ضيق والقرن الجبل يشد به البعيران — البزل جمع بزول يقال بزل البعير يبزل بزولاً فطر نابه أي انشق فهو بازل ذكرنا كان او انش وذلك في السنة التاسعة ثم قال سمى بازلاً من البزل وهو الشق وذلك ان نابه اذا طاع يقال له بازل لشقه اللحم عن منبته شقا — القناعات جمع قنعا وهو الجمل الضخم العظيم ويقال رجل قنعا شديد منيع ورجل قنعا عس بالضم أي عظيم الخلق والجمع القناعات بالفتح اه ملخصا من اللسان

دون غيره الا أن الشياخ لم يكن لانه بازاء حقيقة شاملة بل لأجل أن هذا اللفظ موضوع بازاء كل شخص من هذا الجنس فمن ذلك « أبو براقش » وهو طائر ذو ألوان من سواد وبياض يتغير في النهار ألواناً يضرب به المثل في التلون قال الشاعر :

يَفْعُلُوا عَلَيْكَ مُرَجَلَيْنِ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا
كَأَنِّي بَرَأَقَشَ كُلِّ لَوْ • يَنْ أَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ

ومن ذلك قولهم « ابن دأية » للغراب قيل له ذلك لانه يقع على دأية البعير فينقرها والدأية من البعير الموضع الذي يقع عليه خشب الرحل فيعقره ، وقالوا « ابن قرة » لضرب من الحيات الى الصقر كأنه سمي بذلك تشبيهاً بالسهم الذي لا حديدة فيه فيقال له قرة والجمع قتر كأنه منقول منه ، وقالوا « بنت طبق » لضرب من الحيات وأصله الداهية وقيل بنت طبق سلحفاة تزعم العرب أنها تبيض تسعا وتسعين بيضة وتبيض بيضة تنقف عن أسود ، وقالوا « ابن مقرض » لدويبة دون الفأر ولونها الى الغبرة وقيل هي الداق واسمها بالفارسية دله تقتل الحمام ، وقالوا « حمار قبان » وهو دويبة مستطيلة ذات أرجل والمسموع فيها ترك الصرف فعلى هذا يكون فعلان من قب في الارض اذا ذهب فيها وربما صرفها بعضهم فيجعلها فعلا من قبن وهو مثل قب فيكون كحسان ان جعل من الحسن كانت النون أصلاً وانصرف وان جعلته من الحسن لم ينصرف قال الشاعر :

يَاعَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَّانٍ يَسُوقُ أَرْبَابًا

فتقول في الجماعة رأيت حمر قبان ، وقالوا « سام أبرص » لضرب من العطاء فسام اسم فاعل من السم كأنه ذو سم وأبرص أفعل من البرص قيل له ذلك لبياض لونه ، وقالوا « ابن آوى » وهي دابة قريبة من الثعلب وتسمى الفارسية شغال والجمع بنات آوى ، وآوى منه لا ينصرف لانه على زنة أفعل معرفة ، وقالوا « ابن عرس » لدابة دون السنور سوداء في عنقها بياض والجمع بنات عرس وحكي الاخفش بنو عرس أيضاً وعرس ههنا معرفة يدل على ذلك وقوع النكرة بعدها حالاً نحو قوله هذا ابن عرس مقبلاً ؛ وقالوا « للضبع » حضاجر وقنام وجعار وأم عامر لحضاجر جمع حضجر وهو العظيم البطن قال الشاعر

حِضْجَرٌ كَأَمْ تَوَأْمِينَ تَوَكَّأْتُ عَلَى مَرْقِيقِيَا مُسْتَهْلَةٍ عَائِشِرِ

أراد أنه عظيم البطن كأمرة متم تم لها تسعة أشهر ودخلت في العائش وانكأت على مرققيها فنتأ بطنها وعظم فكان الضبع سميت بذلك لعظم بطنها فجعلت كأنها ذات بطون وغلب عليها فصار عليها ، وجعار وقنام معدولان كحندام وقنام وقالوا للذكر من الضبياع قنم كعمر وزفر وقيل لها جعار وقنام لتلطخها بجعرها والجعر نجو كل ذات مخلب من السباع ويقال للأمة قنام لتنتها كما يقال دفار ، وقالوا « أم عجلان » لطائر أسود أبيض أصل الذنب من تحت وربما كان أحمر واسمه الفتاح ، « وقد أجروا هذه الاشياء مجرى الأناهي فمنها ما له اسم جنس ولقب وكنية « كالاسد والثعلب فأفسد وثعلب من أسماء الاجناس كرجل وفرس وأسامة وثعالة علمان كطلحة وحمة شيهو هما بما سمي من المذكورين وفيه ناء

التأنيث « وأبو الحارث وأبو الحصين » كأبي القاسم وأبي الحسين ومثله « ضمع وحضاجر وأم عامر » وكذلك « عقرب وشبوة وأم عريط » فضع وعقرب أسماء جنس وحضاجر وشبوة علمان قال الشاعر
هَلَّا غَضِبْتَ لَبِيتَ جَا رِكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حَضَّاجِرُ

كما قالوا للمرأة دنائير ومصاييح وشبوة كمية وعزة « وأم عريط وأم عامر » كنيستان كأُم هاني وأم سلمة « ومنها ماله علم ولا كنية له » كقولهم للضبعان « قثم » فقولهم قثم بمنزلة عمر وزفر ونحوهما من المعدول، ومن ذلك « حمار قبان » وهو بمنزلة عبدالله وأمرى القيس ونحوهما من الاسماء المضافة « ومنها ماله كنية ولا علم له » كقولهم « أبو برائش وأبو صبيدة وأم رباح » للقرود في لغة أهل اليمن « وأم حجلان » وهذه كلها كني ولا علم لها « وابن عرس » يجري مجرى الكنية وهو معرفة ألا ترى أنه لا يدخل عليه الالف واللام فلا يقال ابن العرس، ومن الكني « أم جبين » لدابة قدر الكف وربما جاء في الشعر الفصيح أم الجبين قال الشاعر

تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنَبِيِّ إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَمَصَا الْخَلِيلِ
يَقُولُ الْمُجْتَانُونَ عَرُوسُ تَيْمٍ سَوَى أُمِّ الْجَبِينِ وَرَأْسُ فِيلٍ

فأم جبين تجري مجرى أم زيد وأم الجبين تجري مجرى أم الحارث وأم الهيثم
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وقد أجزوا المعاني في ذلك مجرى الاعيان فسموا التسبيح بسبحان والمنية بشعوب وأم تشعم والغدر بكيسان وهو في لغة بني فهم قال

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُؤُلُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

ومنه كنوا الضربة بالرجل على مؤخر الانسان بأُم كيسان والمبرة بيرة والفجرة بفجار والكلية بزوير قال « عُدْتُ عَلَى بَزَوْبَرَا » وقالوا في الاوقات لقيته غدوة وبكرة وسحر وفينة، وقالوا في الاعداد ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية ﴿

قال الشارح اعلم انهم قد علقوا الاعلام على المعاني أيضا كما علقوها على الاعيان الا ان تعاقبها على المعاني أقل وذلك لان الغرض منها التعريف والاعيان أقعد في التعريف من المعاني وذلك لان العيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق ما بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بين، فنذكر لك قولهم « سبحان » هو علم عندنا واقع على معنى التسبيح وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه وليس منه فعل وانما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة جعل علما على هذا المعنى فهو معرفة ذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والتون قال الاعشى

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْمَةِ الْفَاخِرِ

فلم ينونه لما ذكرناه من أنه لا ينصرف فان أضفته فقلت سبحان الله فيصير معرفة بلاضافة وابتز منه تعريف العلمية كما قلنا في الاضافة نحو زيدكم وعمركم فيكون معرفة بعد سلب العلمية فأما قوله
سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلُنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمْدُ (١)

الجد المكان المرتفع وفي تنوين سبحانه هنا وجهان أحدهما أن يكون ضرورة كما يصرف مالا
ينصرف في الشعر من نحو أحد وعمر والوجه الثاني أن يكون أراد النكرة ، وأما قولهم المنية « شعوب »
فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فان جعلته اسما للموت انصرف لانه مذكر ، قال أهل اللغة سميت
بذلك لانها تشعب أى تفرق وقد أدخل عليها الالف واللام قليل الشعوب ويحتمل ادخال الالف واللام
عليها أمرين أحدهما أن تكون زائدة على حد زيادتها في قوله * باعد أم العمر ومن أسيرها * ويحتمل
وهو الامثل أن يكون روعى مذهب الوصفية فيها كأنه صفة في الاصل ألا ترى أنها على أمثلة الصفات
نحو أكل وضروب فإذا اللام فيها بمنزلتها في العباس والحارث ويؤيد هذا ما قالوه في اشتقاقها أنها سميت
بذلك لانها تشعب أى تفرق ومن قال شعوب بل للام غلب جانب العلمية وعراها في اللفظ من مذهب
الوصفية كما فعل من قال عباس وحسن وان لم يعر من ذلك في المعنى ، وقد كنوا عنها « بأمشع » على
نحو صنيعهم في الاعيان وانما كنوا عن المنية بأمشع لان الرجل اذا قتل اجتمعت عليه القشاع وهي
النسور ، ومن ذلك « كيسان » وهو علم على الغدر معرفة لاشارتك به الى المعنى الخصوص فهو
لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون ، وقد كنوا عن الضربة بالرجل على مؤخر الانسان « بأمشع »
كيسان لان ذلك يدل على تواية وغدر مأخوذ من الكيس لان الغدر في الحرب والنكوص انما يكون
من الاكياس لان الاقدام والشجاعة نوع تهوّر ، وأما البيت الذى أنشده وهو قوله
إِذَا مَادَعُوا كَيْسَانَ كَانَتْ كُؤُلُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَذْنِي مِنْ شَبَابِهِمْ الْمُرْدِ

أورده ابن الاعرابي في نوادره لضمرة بن ضمرة بن جابر ورواه ابن دريد للتمر بن توبل في بنى سعد
وهم أخواله وكانوا أغاروا على إبله فقال

إِذَا كُنْتُ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمْ غَرِيبًا فَلَا يَفْرُكَ خَالِكَ مِنْ سَعْدٍ
اذا مادعوا كيسان الخ وبعده

فَإِنَّ ابْنَ أَخْتِ الْقَوْمِ مُصْنًى إِنْ أَوْهُ إِذَا لَمْ يَزُحْمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلْدٍ

وقيل هي لفسان بن ولة فشهد على تسمية الغدر بكيسان بهجو قومًا وصفهم بأنهم الكبار والصغار
في الغدر فالعلاء منهم وهم الكهول أسرع اليه من ذوي الجمل وهم المرد الشباب ، ومن الاعلام على المعاني
قولهم « برة وفجار » أما برة فلم على المبرة وأنشد سيبويه

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَيْنَا يَتْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

فبرة اسم للخطاة التي هي المبرة وفجار علم على الفجرة والاصل أن يكون فجار معدولا عن فجرة أو
فجرة علما كما ان حذام وقطام معدولان عن حازمة وقاطمة علمين ويؤيد ذلك انه قرنهما بقوله برة فكما
أن برة علم بلاريب فكذلك ماعدل عنه فجار ولو عدل عن برة هذه لكان القياس براوا كفجار ، ومن
ذلك زوبر يقال أخذ الشيء بزوبره أى كله قال الطرمح

وَأَنْ قَالَ غَاوٍ مِنْ تَوْخَ قَصِيدَةٍ بِهَا جَرَبٌ عُدْتُ عَلَى يَزُوبَرَا

والمعنى وان قال غاو من تنوخ أى غير رشيد قصيدة بها جرب أى عيب من هجاء ونحوه عدت على
 بزوير أى نسبت الى بكملها وجعل زوير علماً على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه ؛ ومن الاسماء المعلقة على
 المعاني « غدوة وبكرة وسحر » اذا أردت ذلك من يوم بعينه فهى معارف ؛ فغدوة وبكرة لا ينصرفان
 للتعريف والتأنيث كأنهما جملاً علماً على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللفظى ألا ترى أنه لافرق بين
 غدوة وغداة فى المعنى وغداة نكرة ، وأما سحر فمعرفة اذا أردت سحر يوم بعينه لا ينصرف للتعريف
 والعدل عن الالف واللام فان أردت التنكير صرفته قال الله تعالى (الا آل لوط نجينا هم بسحر) ومثله
 « فينة » وهو اسم من أسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد
 فينة أى الحين بعد الحين تريد الندرى وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام وهذا يكون
 مما اعتقب عليه تعريفان أحدهما بالالف واللام والآخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه
 ليس بصفة فى الاصل ؛ ومثله قولهم للشمس الإلهة والإلهة فى اعتقاب تعريفين عليه ؛ ومن الاسماء
 المعلقة على المعاني « أسماء العدد » وهى معرفة لانها عدد معروف القدر ألا ترى أن ستة أكثر من
 خمسة بواحد وكذلك ثمانية ضعف أربعة واذا كانت معروفة المقادير كانت معرفة أعلاماً على هذه المقادير ،
 وقد يدخلها اللام فيقال الثلاثة نصف الستة والسبعة تعجز عن الثمانية واحداً فتكون مما اعتقب عليه
 تعريفان ، فاذا قلت عندى ستة كان المراد الجنس المعدود لانفس العدد لان العدد لا يكون عندك ،
 واعلم ان هذه الاسماء مبنية على السكون لانها لم تقع موقع الاسماء فتكون فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة ،
 والاعراب فى أصلها هو للفرق بين اسمين معنى كل واحد منهما يخالف معنى الآخر فلما لم تكن هذه
 الاسماء على الحد الذى يستوجب به الاعراب سكنت وصارت بمنزلة صوت تصوته نحو صه ومه فان
 أوقعها موقع الاسماء أعربت بها وذلك قواك ثمانية ضعف أربعة وأربعة نصف ثمانية فأعربت هذه الاسماء
 ولم تصرفها للتعريف والتأنيث *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن الاعلام الامثلة التى يوزن بها فى قواك فعالان الذى مؤنثه
 فعلى وأفعل صفة لا ينصرف ووزن طلحة وإصبع فعلة وإفعل ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الامثلة التى يوزن بها الاسماء والافعال من الاعلام الخاصة المعلقة على
 المعاني لاشارتك بها الى معنى معرفة ومنزلتها منزلة اسم غير صفة وان مثلت به الصفة فان أوقعته موقع
 نكرة كان اسماً منكوراً وان أوقعته موقع معرفة كان اسماً معرفة ثم ينظر فان كان فى حال التعريف
 والتنكير ما يمنع الصرف منع صرفه وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفاً مثال ذلك أنا نقول
 كل أفعل يكون صفة لا ينصرف فتصرف أفعل هذا لان كلا توجب له التنكير كقولك كل رجل وهو
 اسم ليس بصفة فليس فيه الاعلة واحدة وهى وزن الفعل فانصرف لذلك وان كان الممثل به لا ينصرف
 لان الذى مثلت به أحمر وبابه فيه علتان وزن الفعل والصفة ولا يتمتع أن ينصرف المثال ولا ينصرف
 الممثل به لان كل واحد منهما له حكم نفسه فى الصرف وتقول أفعل اذا كان اسماً نكرة فانه ينصرف
 فلا ينصرف أفعل هذا لانه فى موضع معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان الممثل منصرفاً

نحو أفعل وأيدع لانهما اسمان نكرتان فليس فيهما هلة سوى وزن الفعل فانا اذا قلنا « فلان الذي مؤنثه فعلى وأفضل صفة لا ينصرف » فان المثال في هاتين المسألتين والمثل به لا ينصرفان جميعاً الا ان المانع للصرف في المثال غير المانع في المثل . وذلك أن المثال الذي هو فلان لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون وكذلك قولك أفعل صفة فالمثال الذي هو أفعل هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والمثل به نحو سكران لا ينصرف للصفة وزيادة الالف والنون وكذلك أحر لا ينصرف للوزن والصفة فكل واحد من المثال والمثل به له حكم في الصرف يخصه ، وتقول « طلحة وإصبع فعلة وإفعل » ووزن طلحة فعلة لا ينصرف للتعريف والتأنيث وإفعل مثال لإصبع لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اعلم واسلم والمثل به الذي هو اصبع ينصرف لانه نكرة (١) ليس فيه الا وزن الفعل وحده فاعرفه *
 * فصل * قال صاحب الكتاب * وقد يغلب بعض الأسماء الشائنة على أحد المسمين به فيصير علماً له بالقلبة وذلك نحو ابن عمر وابن عباس وابن مسعود غلبت على العبادلة دون من عداهم من أبناء آبائهم وكذلك ابن الزبير غلب على عبد الله دون غيره من أبناء الزبير وابن الصق وابن كراع وابن رألان غالبه على يزيد وسويد وجابر بحيث لا يذهب الوم الي أحد من أخوتهم *
 قال الشارح اعلم ان هذه الأسماء ليست أعلاماً على الحقيقة لان العلم كل اسم علقته على معنى بعينه فيصير معرفة بالوضع ولا يدل على وجود معنى ذلك الاسم في مسماه ألا ترى انك تسمى جعفرًا وزيدا فجعفر اسم نهر قال الشاعر :

إلى بَلَدٍ لَا بَقِيَّةَ فِيهِ وَلَا أَذَى وَلَا نَبْطِيَّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرًا

وزيد مصدر زاد يزيد زيداً وزيادة وأنت اذا سميت رجلاً بأحدهما فلم تسمه لانه نهر أو زائد على غيره وهذه الاسماء أعني ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وغيرهما ذكره في الاصل شاملة كل مولود لهم والاسم اذا غلب واشتهر صار كالتواضع عليه وجرى مجرى العلم في افادة التعريف وذهاب الوم الى شخص بعينه حتى لا يقال لكل من كان ابناً لعمر وعباس ابن عمر وابن عباس حتى يقيس باسمه أو صفته « فابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه « وابن عباس » غلب على عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضى الله عنه « وابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود « وابن الزبير » غلب على عبد الله بن الزبير بن العوام وذلك لشهرتهم بالعلم كان يضرب بهم المثل في الفقه يقال فقه العبادلة وقوله « العبادلة » تكسير عبد الله لانه ركب من المضاف والمضاف اليه اسم رباعي نحو عبدل ثم جمعوا على عبادلة كصيافة وصياقلة وقد يفعلون مثل ذلك في النسب قالوا عبدري وعبشي في النسب الى عبد الدار وعبد شمس كأنهم نسبوا الى عبدس وعبشم فعلى هذا قياس تكسيره عبادرة وعباشمة وليس ذلك بقياس ، وقالوا « ابن الصق » والاصمق رجل من كلاب معاصر النعمان بن المنذر واسمه خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب كان يطعم الطعام بتهامة فهبت ريح فسفت التراب في جفاته فشتها فرمي بصاعقة قتله فقال بعض أهله

وإنَّ خُوَيْلِدًا فَأَبْسَكَ عَلَيْهِ قَبِيلُ الرِّيحِ فِي الْبَلَدِ النَّهَامِي

فعرف خويلد بالصعق وغلب عليه حتي اذا قيل الصعق لا يفهم سواء ولا يسبق الوهم الى غيره ممن أصابته صاعقة وعرف ابنه يزيد بابن الصعق لشهرته وكان أفضل ولده مالا وأغزهم جودا وأكثرهم حروبا ووقائع فلذلك اذا قيل ابن الصعق لا يذهب الذهاب الى غيره من بنى أبيه الا بقيد أو قرينة ، وكذلك اذا قالوا « ابن رألان » هو ابن رألان الطائي السبسي لا يسبق الوهم الى غيره من اخوته ، ومن ذلك « ابن كراع » العكلى لا ينصرف الوهم الى غيره من بنى كراع وذلك لغلبة الاستعمال فخرت هذه الاسماء بجرى الاعلام في التعريف وان لم تكن لما ذكرناه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وبعض الاعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لازم وغير لازم فاللازم في نحو (١) النجم للثريا والصعق وغير ذلك مما غلب من الشائعة ألا ترى أنهما هكذا معرفين باللام اسمان لكل نجم عهدته المخاطب والمخاطب ولكل معهود ممن أصيب بالصاعقة ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء التي ذكرها بالالف واللام من قبيل الاعلام في الشهرة وإفادة التعريف وهي علي ضربين منها ما يلزمه الف واللام ولا يفارقه ومنها ما لا يلزمه بل أنت مخير في اثباتها واسقاطها فالاول نحو قولهم « النجم للثريا والصعق لخويلد » والنجم أصله نجم لواحد النجوم ثم أدخل عليه الف واللام فقالوا النجم لاي نجم كان بين المتخاطبين فيه عهد ثم غلب على الثريا لكثرة الاستعمال قال الهنلي

فَوَرَدَنُ وَالْعَبُوقُ مَقْعَدَ رَائِي الضَّرْبَاءُ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَتَنَلَّعُ

فالنجم ههنا الثريا وقال الاصمعي هو الجوزاء وأنكره الرياني ، يصف حمرا وردن المساء بليل ، والعبيوق كوكب يطلع بحيال الثريا والرائي الامين الحافظ يقعد خلف ضارب القداح كما نهى قدح حفظه كيلا يسدل ، والضرباء جمع ضارب أو ضريب يقول فوردن يعني الحر والعبيوق من النجم مقعد رائي الضرباء ومقعد خلفهم وهذا في زمن الحر لان العبيوق لا يكون من النجم بهذه الحال إلا في زمن الصيف فالنجم علم على الزريا كما ترى فاذا أطلق النجم فلا ينصرف الا اليه الا بقرينة ، وأما الثريا فتصغير الثروي فعلى من الثروة قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهي سبعة أو نحوها قال الشاعر

خَلِيلِي لِمَئِي لِلثَّرْيَا لِحَاسِدٍ وَلِمَئِي عَلَى رَيْبِ الزَّمَانِ لَوَاجِدٍ
تَجْمَعُ مِنْهَا شَمْلُهَا وَهِيَ سِتَّةٌ وَأَفْقِدُ مِنْ أَحْبَبَّتُهُ وَهُوَ وَاحِدٌ

وأصلها ثريوا فاجتمعت الياء والواو وقد سبق الاول منهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء علي حد سيد وميت ثم دخلت عليها الف واللام للمهد ثم غلب اللفظ على هذه الكواكب دون سائر ما يوصف بالثروة والكثرة ، وكذلك « الصعق » أصله صعق من قولهم صعق الرجل فهو صعق علي حد حذر فهو حذر وفهم فهو فهو وصف عام لكل من أصابته صاعقة ثم دخلته الف

(١) في نسخة فاللازم نحو بدون لفظة في

واللام لتعريف العهد ليخصه دون غيره ممن أصيب بالصاعقة على حد دخولها في النجم والثريا ثم غلب على خويلد حتى صار علماً وان كان تعريفها في الأصل بالالف واللام لا بالتسمية فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ فاللام فيهما والاضافة في ابن رألان وابن كراع مثلاً في أنهما لا تنزعان ﴾ قال الشارح يشير الى أن التعريف في ابن عمر وابن عباس ونحوهما بالاضافة ألا ترى أنك لو نزعت الالف واللام من هذه الاسماء لزال التعريف كما لو حذف المضاف اليه من ابن كراع وابن رألان ونحوهما بطل التعريف لان تعريف ابن كراع بالاضافة كما كان التعريف في النجم والثريا ونحوهما بالالف واللام فلذلك قال ﴿ فاللام فيهما والاضافة في ابن رألان وابن كراع مثلاً ﴾ يعني من حيث أن التعريف في الموضعين بهما لا بالوضع *

قال صاحب الكتاب ﴿ وكذلك الدبران والعيوق والسمك والثريا لانها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدور والعوق والسموك والثروة ﴾

قال الشارح : وما جرى بالعامة مجرى الاعلام ولزمته اللام قولهم الدبران والعيوق والسمك للنجوم المعروفة فانها أوصاف في الحقيقة مشتقة بمعنى الفاعل ولزمته اللام لانهم أرادوا فيها معنى الصفة فالدبران مأخوذ من دبر اذا تأخر بمعنى الدابر وهم يزعمون أن الدبران ينبع الثريا خاطباً لها ونظيره من الصفات الصلتان وهو الشيط مأخوذ من السيف الصلت ، « والعيوق » مأخوذ من عاق يعوق بمعنى العائق قالوا عاق الدبران عن الوصول الى الثريا زعموا أن الدبران جاء خاطباً وساق مهرها كواكب صفواً معه تسمى القلاص قال الشاعر

أما ابن طوق فقد أوفى بذيته كما وفي بقلاص للنجم حاديها

والعيوق بينهما في العرض الى ناحية السمك فكأنه يعوقه عنها. ونظير العيوق من الصفات القيوم ، و « السمك » من سمك اذا ارتفع والسماء سامكة أى مرتفعة ومنه النجوم السوامك ومعنى السمك السامك فهذه الاسماء وان كانت بمعنى فاعل فالدبران بمعنى الدابر والعيوق بمعنى العائق والسمك بمعنى السامك فلا يجوز اطلاقه على كل ما يطاق عليه فاعل فلا يقال الدبران لكل ما يقال فيه الدابر وكذلك العيوق والسمك وذلك لان الاسمين قد يكونان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبنائهما مختلف فيختص أحد البناءين شيئاً دون شيء للفرق ألا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعدل لما يعادل من الاناسي والاصل واحد وهو عدل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشترك فيه الآخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والسمك والعيوق ولا يطلق عليه الدابر والعائق والسمك وان كانت بمنها للفرق ، وما يجري هذا الجرى في لزوم الالف واللام أسماء الايام نحو الثلاثاء والاربعاء بمعنى الثالث والرابع واختص بهذا الزمان كما اختص العيوق وبابه فلا يقال لكل ثالث ورابع ثلاثاء وأربعاء فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما لا يعرف باشتقاق من هذا النوع فلحق بما عرف ﴾

قال الشارح يريد انك لا تجد اسماً يغلب على أمته وفيه اللام لازمة الا وهو مشتق صفة فان جاء اسم عربي قد لزمته اللام ولا يعرف أصله الذي اشتق منه حكمت عليه بأنه مشتق حملاً على ما ظهر من ذلك لان عدم اطلاعنا على ذلك جهل بما علم غيرنا *

قال صاحب الكتاب ❦ وغير اللازم في نحو الحارث والعباس والمظفر والفضل والعلاء وما كان صفة في أصله أو مصدرأ ❦

قال الشارح هذه الاسماء أغنى الحارث والعباس وما كان مثلهما تدخلهما اللام ولا تلزم لزومها في نحو الدبران والعيوق والسماء والصعق وذلك أن تعريف نحو الدبران والصعق وأخواتها في الحقيقة باللام فلو نزعتم منها لتكررت ولذلك لم يجوز نزعها منها، وأما « الحارث والعباس » ونحوها فان تعريفها بالوضع والعلمية دون اللام والذي يدل على ذلك قولهم أبو عمرو بن العلاء ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد وذلك لان ابتداء مضاف الى العلم فجري مجري أبي عمرو بن بكر ولو كان العلاء معرفاً باللام لوجب اثبات التنوين كما ثبتت مع ما يعرف باللام نحو جاءني أبو عمرو بن العلاء واذا ثبت أنها اعلام فهي غير محتاجة في تعريفها الى اللام الا انها لما كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعباس من قولك مرت برجل حارث بمعنى الكاسب كأنه يحرث لديناه وكذلك عباس والعباس المحرب الذي يعبس في الحرب وكذلك تقول رجل مظفر وهو مفعول من ظفره الله، وأما « الفضل والعلاء » فهما وان كانا مصدرين في الحقيقة فقد يوصف بالمصادر مبالغة كما قالوا ماء غور ورجل عدل فجري لذلك عندهم مجرى الاوصاف الغالبة، وهذه الصفات المنقولة ضربان أحدهما ما نقل وفيه الالف واللام من نحو الحسن والعباس وما أشبههما والآخر ما نقل ولا لام فيه من نحو سعيد ومكرم فأما ما نقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السعيد ولا المكرم لان العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وأما ما نقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه وما أدخل فيه الالف واللام بعد النقل فإعادة لمذهب الوصفية قال الخليل جعلها الشيء بعينه أي لم يجعلها كأنه سمي بها وانما جعلها أوصافاً مفيدة معنى الاسم في المسمى كما تكون الصفة فإقرار اللام الايدان ببقايا أحكام الصفة ومن لم يثبت اللام وقال حارث وعباس ومظفر خلصها اسما وعراها من مذهب الوصفية في اللفظ وان لم نعر من روائع الصفة على كل حال ألا ترى انهم سوا الخبز جابراً قالوا لانه يجبر الجائع وقالوا للبلد واسط قال سيديويه سموه بذلك لانه وسط ما بين العراق والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وان لم تدخله اللام، وقوله « وما كان صفة في أصله أو مصدرأ » يعني ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف أو مصدرأ موصوفاً به على سبيل المبالغة نحو الفضل والعلاء من نحو هذا رجل فضل وعلاء ولا يريد كل مصدر ألا ترى أن نحو زيد وعمرو أصلهما المصدر ولا تدخلهما اللام *

❦ فصل ❦ قال صاحب الكتاب ❦ وقد يتأول العلم بواحد من الامة المسماة به فلذلك من التأول بجري مجري رجل وفرس فيجترأ على اضافته وادخال اللام عليه قالوا مضر الحمراء وربيعة الفرس وأما الشاة قال

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ أَسَ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَا ضَى الشَّمْسُ تَيْنِ يَمَارِنَ
 وَقَالَ أَبُو النَجْمِ بَاعِدْ أُمَ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَيْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
 وَقَالَ الْآخَرُ رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ انْخِلَافَةٍ كَاهِلُهُ
 وَقَالَ الْإِخْلَاطُ وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وعن أبي العباس إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له فإ بين الزيد الأول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد وهو قليل

قال الشارح: اعلم أن العلم الخاص لا يجوز إضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العملية عن تعريف آخر إلا أنه ربما شورك في اسمه أو اعتقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفة ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ويجرى حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل وفرس فينشد بجزء أعلى إضافته وادخال الالف واللام عليه كما يفعل ذلك في الاسماء الشائعة فالإضافة نحو قولك زيدكم وعمركم وقد أنشدوا أبياتاً تشهد بصحة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر * علا زيدنا يوم النقالح * فالشاهد فيه أنه أضاف زيداً إلى المضمحل في تعريفه بالإضافة مجرى أخيك وصاحبك ، والفتحة الكتيبة من الرمل وكتبه بالالف لأنه من الواو بدليل ظهورها في التثنية نحو تقوان ومن قال تقيان كتبته بالياء ، يذكرهم بوقعة جرت في ذلك المكان وكانت الغلبة لهم ، ومن ذلك قول أبي النجم (١)

* باعد أم عمرو من أسيرها الح * الشاهد فيه ادخال اللام على عمرو يريد بأسيرها نفسه كأنه في أسيرها لشقه إليها ، ومن ذلك قول ابن ميادة (٢) * رأيت الوليد بن اليزيد مباركا الح * الشاهد فيه قوله اليزيد والمراد به يزيد وأما الوليد فهو من باب الحسن والعباس ، ومن ذلك قول الاخطل * وقد كن منهم حاجب الح * الشاهد فيه ادخال الالف واللام على زيد ومن ذلك أنشد ابن الاعرابي

يَأْتِيَتْ أُمَ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى (٣) عَلَى الرَّكَائِبِ

فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الآخر

يَزِيدُ سُلَيْمٍ سَالِمٍ الْمَالِ وَالْفَتَى فَتَى الْأَزْدِ لِلْأَمْوَالِ غَيْرُ مُسَالِمٍ

فقال يزيد سليم فأضافه لما كان ثم شريك في الاسم بهم (٤) تذكيره وأضافه للتعريف وقوله سالم المال يجوز بذلك وينسبه إلى البخل ، ومثله في الإضافة قوله

يَاعْمَرَ الْخَيْرِ جَزَيْتَ الْجَنَّةَ أَوْ كَسُ بُيَاتِي وَأُمِّيَّةَ

ومن ذلك مضر الحراء وريصة الفرس وأثمار الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوه مات وخلف لهم نراثاً ناطقاً وصامتاً فأنشأ نجران حكيم الزمان فجعل القبة لحراء والذهب لمضر والافراس لريصة وللشاة لاثمار وأضيف كل واحد إلى ما حكم له به تعريفاً له بذلك ، واعلم أن هذه الأعلام متى أضمتها

(١) في نسخة زيادة أنشد الحليل في كتاب العين (٢) في نسخة واسمه الرماح بن ابرو ميادة له (٣) في نسخة

اسم بدل أشقى (٤) في نسخة توهم تذكيره فأضافه للتعريف

سأبتها ما كان فيها من تعريف العلمية وكسوتها بعد تعريفاً اضافياً وجرت مجرى أخيك و غلامك في تعريفها بالاضافة فعلى هذا لو سئلت عن زيد عمرو في قول من قال رأيت زيد عمرو ومررت بزيد عمرو ولقت من زيد عمرو بالرفع لا غير ولم تجز الحكاية فلا تقول من زيد عمرو بالنصب ولا من زيد عمرو بالجر كما لو سئلت عن صاحب عمرو ولقت من صاحب عمرو بالرفع ، والذي يدل على ان الاسم لا يضاف الا هو نكرة أن ما لا يمكن تنكيره من الاسماء لا تجوز اضافته نحو الاسماء المضمرة وأسماء الاشارة لا تقول هو بكر ولا هؤلاء زيد كما تقول غلام زيد وأصحاب بكر لان تعريف هذه الاسماء لا يفارقها ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها واذا قد علمت أن العلم متى أضفته ابتزته تعريفه وكسوته تعريفاً اضافياً فتعلم انه اذا أضيف الى نكرة فهو نكرة نحو مررت بزيد رجل وعمرو امرأة الا انه يتحدث فيه نوع تخصيص اذ جعلته زيد رجل ولم يجعله زيداً شائعاً في الزيدين كما انك اذا قلت غلام رجل استفيد منه انه ليس لامرأة ، وأما ادخال اللام عليه فقليل جداً في الاستعمال وان كان القياس لا يأباه كل الابه لانك اذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى رجل و فرس ولا تستنكر أن تدخل عليه لام التعريف وقد جاء في الشعر وما أقله نحو ما تقدم من الابيات وذلك انه لما اعتقد فيه التنكير لمشارك له في الاسم اما توهماً أو وجوداً عرفه باللام ، ومن ذلك الحكاية عن أبي العباس أنه اذا ذكر جماعة اسم كل واحد منهم زيد فيقول المجيب فما بين الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد فجازها ما ذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلته في الكلام وما ورد من ذلك في الشعر فضرورة وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم فحمل ما جاء منه على انها زيادة على حد زيادتها في اللات والعزى والذى والتي والآن ، وأما قول الشاعر * يَا بِي الظُّلَمَاءَ مِنْهُ النَّوْفُلُ الزُّفْرُ * فان الزفر هنا صفة وليس بعلم ومعناه السيد والنوفل الكثير العطاء فلو سميت رجلاً بزفر هذا بعد خلعت منه اللام لوجب صرفه لانه حينئذ كصرد ونفر وجعل وما لا ينصرف معدولاً عن فاعل لا يجوز دخول اللام عليه كزحل وقم وجشم ، وانما كثرت الاضافة في الاعلام ولم يستقبلوا ذلك فيها استقباحهم تعريفها باللام لوجهين أحدهما ان الاضافة قد تجدها في أنفس الاعلام كثيراً واسماً نحو عبد الله وعبد الصمد وذى الرمة وأبي محمد وسائر الكنى فلم يكتف الافظان أعنى العلم والاضافة والوجه الثاني ان الاضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم فلا تفيد التعريف نحو قوله تعالى (هدياً بالغ الكعبة) (وهذا عارض ممطرنا) وعلمة أسماء الفاعلين اذا أريد بها الحال والاستقبال وكذلك باب الحسن الوجه وليست اللام كذلك لانه لا ينوى فيها الانفصال ولا تجد اللام معرفة في الاعلام كما تعرفها الاضافة ، فأما الصعق والديران فانهما ليسا أعلاماً في الحقيقة على ما تقدم وانما تعريفها باللام وأما الخارث والعباس ونظائرهما فان تعريفهما بالعلمية وانما دخلت اللام لانها كانت ثابتة فيها قبل النقل فأقرت بعده ايذاناً بمعنى الوصفية وقد تقدم ذلك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وكل معنى أو مجموع من الاعلام فتعريفه باللام الانحو أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعان قال

وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَعْفَرٍ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ

أراد خالد بن نضلة وخالد بن قيس بن المضلل ، وقالوا الكعب بن كلاب وكعب بن ربيعة وعامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطفيل وقيس بن عتاب وقيس بن هزمة الكعبان والعامر بن القيسان قال * أنا ابن سعد أكرم السعدينا * وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه هؤلاء الحمدون بالباب وقالوا طلحة الطلحات وابن قيس الرقيات وكذلك الاسامتان والاسامات ونحو ذلك *

قال الشارح : اعلم انك اذا ثبت الاسم العلم ينكر وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه وصبرورته بلفظ لم يعم به التسمية في الاصل فيجري مجرى رجل وفرس قليل زيدان وعمران كما قيل رجلان وفرسان والفرق بينهما أن الزيد بن والعمر بن مشتركان في التسمية يزيد وعمر والرجلان والفرسان مشتركان في الحقيقة وهي الذكورية والأكدمية لا ترى انك لو سميت امرأة أو فرساً يزيد وجمعت بينه وبين رجل اسمه زيد لقلت الزيدان في التثنية لاشتراكهما في اللقب مع اختلاف الحقيقتين ويؤيد عندك أنه نكرة أنك تصفه بالنكرة فتقول جاءني زيدان كريمة ورأيت زبيد كريمة ومبرت زبيد كريمة فكريمان نكرة لاحالة وقد جرى وصفاً عليه فعلت بذلك أنه نكرة فاذا أردت التعريف كان بالف واللام والاضافة نحو الزيدان والعمران وزيدك وعمراك فتعريفه بعد التثنية من غير وجه تعريفه قبل فاذا لا تكون التثنية الا فيما يصح تنكيهه فاما المضمرات من نحوها وأتما والموصولات من نحو قولك اللذان واللتان والمبهمات من نحو هاتان وهذان فكلها صيغ لتثنية وليست بتثنية صناعية على ما سنذكر في موضعه ، وقد جاءت أعلام معارف بلفظ التثنية والجمع وذلك انما جاء في الاماكن من الجبال والبقاع التي لا يفارق بعضها بعضاً نحو أبانين وعمائيتين وعرفات وأذرعات «فأبانان» جبلان متقابلان متصل أحدهما بالآخر فلما كانا متصلين لا يفارق واحد منهما صاحبه وحال كل واحد منهما في الخصب والقحط واحد لا يشار الى واحد منهما بتعريف دون الآخر جرياً مجرى الشيء الواحد نحو يثرب ويذبل نفصاً باسم علم كما خص يثرب ويذبل بذلك قال الشاعر

لَوْ أَبَايْنِ جَاءَ بِحُطْبَيْهَا رُمْلٌ (١) مَا أَنْفُ خَاطِبٍ يَدِيمِ

وحال عمائيتين وهما جبلان متناوحيان حال أبانين قال الشاعر

لَوْ أَنَّ عَصَمَ عَمَائِيَّتَيْنِ وَيَذْبَلِ سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلَا الْأَوْعَالَ

ومثل ذلك من الجمع عرفات وهي معرفة لانها اسم لبقاع معلومة غير متفرقة ولا موجودة بعضها دون بعض ويذبل على أنها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم هذه عرفات مباركا فيها فانتصاب الحال بعدها يدل على أنها معرفة ، وفيها لغتان الصرف وتركه والصرف أفصح من حيث كان جمعاً لمواضع مجمعة كأن كل موضع منهم عرفة فجعلت مكاناً واحداً ووضع لها اسم خاص وتنويناها في الحقيقة تنوين مقابلة والتاء للجميع لا لجرد التأنيث قال الله تعالى (فاذا أفضت من عرفات) بالتنوين ، وحال أذرعات كحال عرفات قال امرؤ القيس :

تَوَرَّعُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَشْرَبُ أَذْنَى دَارِهَا فَظَرَ عَلِي

بروي بالصرف وتركه علي ما ذكر ، وكذلك يقولون هذان أبانان بينهما فيقع بعده الحال كما تقول هذا زيد واقفا وربما قيل لكل واحد منهما أبان ؛ وما عدا ما ذكر من التثنية والجمع فتعريفه باللام نحو قولك الزيدان والعمران فأما الاسماء التي ذكرها وهي الخالدان والكعبان وسائر ما مثل به فشاهد علي ما ادعاه من أنهم اذا ثنوا الاسم أو جمعه ينكر فإذا أرادوا تعريفه فباللام فمن ذلك الخالدان وأنشد

* وقبلي مات الخالدان الخ * والصواب قبلي بالقاء وهو للاسود بن يعفر وقبيله

فَإِنْ يَكُ يَوْمِي قَدَّرَنِي وَأَخَالُهُ كَوَارِدَقٍ يَوْمًا إِلَى ظَمءٍ مَنَهْلٍ

والشاهد فيه قوله والخالدان والمراد خالد بن قيس من بني جحوان من بني أسد وخالد بن قيس بن فضلة بن المضلل وهو من بني أسد أيضاً ؛ وقال ابن السكيت في اصلاحه الخالدان خالد بن فضلة بن جحوان بن قعس وخالد بن قيس بن المضلل بن مالك الاصغر بن منقذ بن طريف بن عمر بن قعين ؛ ووجه الشاهد فيه أنه لما ثني الخالدان ينكرا وإذا أريد تعريفهما عرفهما باللام وصار تعريفهما بعد التثنية تعريف عهد بعد أن كان تعريف علمية ، يقول ان كان قد دنا يومى فليست بأول الموتى قد مات قبلي الخالدان وكانا سيدين وأخاأل أظن انه قد قرب وبقي منه كما بقي من مسير الابل الى الماء للشرب ؛ والمناهل المواضع التي يجتمع فيها الماء الواحد منهل ، ومثله الكعبان وهما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة ابن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن بني صمصمة ، والعامران عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب وهو أبو علي وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة من بني ملاعب الاسنة وهو أبو براء ، وقالوا القيسان وهما من طيء قيس بن عتاب بن أبي حارثة من بني عتود وقيس بن هزمة بن عتاب وقد روي عتاب بالنون وعتاب بالياء وهو المشهور ابن أبي حارثة ، وأما قول الآخر وهو رؤبة

* أنا ابن سعد أكرم السعدينا * فالرواية بنصب أكرم على الفخر والمدح ولو خفضت على التثنية لجاز ، وقال السعدينا لان السعود في العرب كثير منهم سعد بن مالك في ربيعة وسعد بن ذبيان في غطفان وسعد بن بكر في هوازن وسعد بن هذيم في قضاة ورؤبة من بني سعد بن زيد مناة بن تميم وفيهم الشرف والعدد ، وأما الحمدون في حديث زيد بن ثابت فهم محمد بن أبي بكر ومحمد بن حاطب ومحمد ابن طلحة بن عبيدالله ومحمد بن جعفر بن أبي طالب ، وأما طلحة الطلحات فهم طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي وفيه يقول عبدالله بن قيس الرقيات

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

قيل إنما قيل له ذلك لانه كان في أجداده جماعة يسمون بطلحة فأضيف إليهم لانه كان أكرمهم ؛ وقيل كان في زمانه جماعة اسم كل واحد منهم طلحة فعلاهم بالكرم والطلحات المعروفون بالكرم هم طلحة بن عمر ابن عبيدالله بن عمرو بن يعمر بن عثمان التيمي وهو طلحة الجود وطلحة بن عبدالله بن عوف بن أبي عبد الرحمن بن عوف الزبيري وهو طلحة الندي وطلحة بن الحسن بن علي وهو طلحة الخير وطلحة بن عبدالله ابن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو طلحة الدراهم ؛ وأما ابن قيس الرقيات فهو عبيدالله بن قيس الرقيات

ابن شريح بن مالك بن ربيعة وهو النويم وأما نسب قبس الي الرقيات لانه تزوج عدة نسوة وافق
اسماؤهن كاهن رقية في قول الاصمعي وقال غيره كانت له عدة جدات اسماؤهن كاهن رقية وقيل أما
أضيف اليهن لانه كان يشبب بعدة نساء تسمين رقية وهو قول السكري وقيل سحن رقيات كما يسمى
الرجل بمساجد ومنه قوله وقد يقال ابن قيس الرقيات بنون قيس ورفع الرقيات على عطف البيان كأنه
لقب له كقولك عبدالله بطة ، وأسامة علم الأسد لا يدخله الالف واللام والتثنية الأسامتان اذا أريد
التعريف والأسامات للجمع كالطلاحات كل ذلك معرف باللام حين تنكر تثنيته وجمعه فأعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفلان وفلانة وأبو فلان وأم فلانة كنيات عن أسامي الاناسي
وكنائهم وقد ذكروا أنهم اذا كانوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة ، وأما هن وهنه
فلكنيات عن أسماء الاجناس ﴾

قال الشارح اعلم أن المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان
والابحاز ومن ذلك قوله تعالى (كانا يا كلان الطمام) كنى بذلك عن قضاء الحاجة لان كل من يأكل
الطعام يحتاج الى قضاء الحاجة ومنه قوله تعالى (قل يا قوم ليس بي سفاهة ولكني رسول من رب العالمين)
كنى عن تكذيبهم في قولهم لهود عليه السلام (إنا نراك في سفاهة) وهو مأخوذ من كذوب عن الشيء
وكنيت بالولو والياء اذا عبرت عنه بعبارة أخرى تورية والمضمرات كلها كنيات عما تقدمها من الظواهر
وفلان وفلانة كنيات عن أعلام الاناسي خاصة ولا يدخلها اللام ايذاناً بأن المكنى عنه كذلك قال الشاعر
• في جلة أمك فلانة عن قل • أراد فلانا عن فلان وأما حذف تخفيفاً وهذا الحذف من تغييرات النداء
واستعماله هنا في غير النداء ضرورة ، وأبو فلان وأم فلان كناية عن الكني فهو أبي محمد وأبي القاسم
وأما هاني ، واذا كانوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لتقصينهن عن درجة
الاناسي في التعريف اذ العلية فيها إنما كان على التشبيه بالاناسي ، فأما هن وهنه فكنيان عن الاجناس
فهن كناية عن المذكر وهنه كناية عن المؤنث تقول عندي هنو زيد واذا سنلت عنه قلت كناية أو
تورية بيساناً له وإيضاحاً فان نكرت وقلت هن وهنه كان كناية عن المنكرات كما كان فلان كناية عن
المعارف والاعلام فلن أضفت كانت كناية عن المعارف المضافة وأكثر ما يستعمل في المنكرات والشهاد
قال الشاعر

وقد رأيتي قولها ياهنبا هـ ويحك الخقت شراً يسر

فمعي ياهنبا يارجل وهنبا لا يستعمل الا في النداء وقال الآخر :

رحت وفي رجلك ما فيهما وقد بدا هتك من الميزر

أراد هتك بالرفع أمر به بالحركة في حال الاضافة وهي لنة وسكنه تشبيهاً بفضد وليس بأبعد من قول
امرى القيس :

فاليوم أشرب (١) غير مستحقب إسماً من الله ولا وأغل

لانه في البيت منفصل وهنبا متصل *

(١) في لسان العرب اسقى

ومن أصناف الاسم العرب (١)

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿الكلام في العرب وإن كان خليقا من قبل اشتراك الاسم والفعل في الاعراب بأن يقع في القسم الرابع إلا أن اعتراض موجبين صوب إيراد في هذا القسم أحدهما أن حق الاعراب للاسم في أصله والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة والثاني أن لابد من تقدم معرفة الاعراب للخائض في سائر الابواب﴾

قال الشارح : اعلم أن العرب يفيد الكلمة والاعراب فالكلمة ذات العرب التي وقع بها الاعراب اسماً كان أو فعلاً إلا أن دلالاته على الكلمة دلالة تسمية ومطابقة ودلالتة على الاعراب دلالة التزام فهو من خارج من جهة الاشتقاق إذ كان من لفظه ، والمراد بالعرب ما كان فيه اعراب أو قابلاً للاعراب وليس المراد منه (٢) أن يكون فيه اعراب لا محالة ألا ترى أنك تقول في زيد ورجل أنهما معربان وإن لم يكن فيهما في الحال اعراب لأن الاسم إذا كان وحده مفرداً من غير ضميمة اليه لم يستحق الاعراب لأن الاعراب إنما يوثق به للفرق بين المعاني فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك زيد منطلق وقام بغير خيئتد يستحق الاعراب لاخبارك عنه ، وقدم الكلام على العرب قبل الاعراب وإن كان العرب مشتقاً من الاعراب والمشتق منه قبل المشتق وذلك من قبل أنه لما كان العرب يقوم بنفسه من غير اعراب والاعراب لا يقوم بنفسه صار العرب كالحل له والاعراب كالعرض فيه فكما يلزم تقديم الحل على الحال كذلك يلزم تقديم العرب على الاعراب ، واعلم انه لما رتب كتابه أربعة أقسام قسماً في الاسماء وقسماً في الافعال وقسماً في الحروف وقسماً في المشترك قضت القسمة بإيراد الكلام على العرب في قسم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسم والفعل فاعتذر عن الوفاء بذلك بأمرين أحدهما أن أصل الاعراب أن يكون للاسماء دون الافعال والافعال محمولة في الاعراب على الاسماء على ماسيوضح أمره في موضعه فقدم ذكره في قسم الاسماء باعتبار أنه الاصل في ذلك والامر الثاني أنه لما كانت الحاجة ماسة الى تقديمه لان ادراك المعاني مرتبط به قدمه لذلك •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿والاسم العرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو حرف فاختلف لفظاً بحركة في كل ما كان حرف اعرابه صحيحاً أو جارياً مجزأ كقولك جاء الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل﴾

قال الشارح قوله « ما اختلف آخره » يريد من الاسماء لكنه تركه نقية يعلم مخاطب به ولولا ذلك التقدير لكان اللفظ عاماً يشمل الاسم والفعل المعربين وإنما مراده تفسير الاسم العرب لا غير ويجوز أن يكون أطلق العام وأراد به الخاص واحتراز بذلك من المبني لأن المبني لا يختلف آخره وإنما يلزم طريقة واحدة من سكون أو حركة فحركة آخره كحركة أوله وحشوه في اللزوم والنبات

(١) وفي نسخة قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم العرب الكلام في العرب الخ (٢) في نسخة بحذف منه

والمراد (١) باختلاف الآخر اختلاف الحركات عليه لا أن الحرف في نفسه يختلف ويتغير ، وقوله باختلاف العوامل بمحترز (٢) مما قد يتحرك من المبنيات على السكون بغير حركة لالتقاء الساكنين أو لالتقاء حركة غيره عليه فالاول نحو شدٌ وشدٌ ومدٌ ومدٌ فهذا وأشباهه يجوز فيه ثلاثة أوجه الضم والفتح والكسر فالضم للاتباع والفتح للتخفيف والكسر لالتقاء الساكنين ومن ذلك قولك أخذت من الرجل فتفتح النون لالتقاء الساكنين بسكونها وسكون اللام بعدها وتقول أخذت من ابنك فتكسرهما لسكون النون وما بعدها ، وأما ما حرك لالتقاء حركة غيره عليه فنحو قولك كم خفت في كم أخذت وكم بك في كم ابلك وكم خنألك في كم أختألك أقيت حركات الهزات على الميم تخفيفاً للهمزة وقد قريء (قد فلع المؤمنون) وهذا يأتي في موضعه مستوفى ، وهذا اختلاف كائن في المبنيات وليس بأعراب لانه لم يحدث بعامل فلذلك قيد الاختلاف أن يكون بعامل ولم يطلقه ، وقوله لفظاً أو محلاً احتترز به من الاءاء التي لا يتبين فيها الاعراب وإنما يدرك البيان من العوامل قبلها وذلك نحو الاءاء المقصورة من نحو عصاً ورحى والمنقوص في حالتي الرفع والجرح لان هذه الاءاء معربة وإن لم يظهر فيها اعراب وإنما لم يظهر فيها اعراب لنحو حرف الاعراب عن تحمل الحركات ، ووجه الامر أن العرب على ضربين أحدهما باختلاف في اللفظ باد الاءاء والآخر باختلاف في المحل يقدر تقديرًا من غير أن يلفظ به فالاختلاف في اللفظ يكون بحركة أو حرف فالاختلاف بالمحركات يكون في كل اسم حرف اعرابه صحيح أو جار مجرى الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرف اعرابه حرف علة كالواو والياء والالف وذلك نحو رجل وفسر فالآخر من هذه الكلم قد اختلف بحسب تعاقب العوامل في أولها وهو الابتداء ورأيت والباء ، وقوله أو ما كان جارياً مجرأه يريد أو ما كان جارياً مجري الصحيح من المعتل وذلك اذا سكن ما قبل حرف العلة منه وإنما يتأتى ذلك في الواو والياء فأما الالف فلا يمكن سكن ما قبلها واذا سكن ما قبل حرف العلة جرى مجرى الصحيح في تعاقب حركات الاعراب عليه نحو قولك هذا غزو وظي ورأيت غزواً وظمياً ومررت بغزو وظي وإنما كان كذلك لان الواو اذا انضم ما قبلها والياء اذا انكسر ما قبلها أشبهتا الالف وصارتا مدتين كما أن الالف كذلك حينئذ تنقل الضمة والكسرة عليهما كتنقلهما على الالف الا أن امتناع الالف من الحركة للتعذر وامتناع الواو والياء منها نوع استحسان للثقل مع امكان الاتيان بهما فيهما فأما اذا سكن ما قبل الواو والياء زال المسد منهما وفارقنا الالف بذلك فجزئنا لذلك مجرى الصحيح ولم ينقل عليهما ضمة وكسرة ، وكذلك الواو المشددة والياء المشددة تدخلهما حركات الاعراب من غير نقل قول هذا عدو وكرسى ورأيت عدواً وكرسياً ومررت بعدو وكرسى وذلك لان الحرف المشدد يعد بحرفين الاول منهما ساكن والثاني متحرك والواو الاولى من عدو والياء الاولى من كرسى بمنزلة الزاى من غزو والباء من ظي والحاء من نحي في السكون فلذلك كان حكمهما في تعاقب الحركات عليهما واحداً ، فان قيل قد اشترطتم في الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرف اعرابه صحيحاً فما تمنون بحرف الاعراب فالجواب أن المراد بقولنا

(١) في نسخة ترك ذلك الى قوله وقوله باختلاف الخ (٢) في نسخة تحرز

حرف الاعراب محل الاعراب وهو من كل معرب آخره نحو الدال من زيد والباء من يضرب وعلى هذا لا يكون للمعني حرف اعراب لانه لا اعراب فيه وربما سمي آخر الكلمة مطلقاً حرف اعراب سواء كانت معربة أو لم تكن معربة فعلى هذا حرف الاعراب من ضرب الباء على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب ؛ فان قيل ولم كان الاعراب في آخر الكلمة ولم يكن في أولها ولا في وسطها قيل انما كان كذلك لوجهين . أحدهما أن الاعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح اقامة الدليل الا بعد تقدم ذكر المدلول عليه فلذلك كان الاعراب آخر . الوجه الثاني أنه لما احتسب الى الاعراب لم ينجل من أن يكون أولاً أو وسطاً أو آخراً فلم يجوز أن يكون أولاً لان الحرف الاول لا يكون الا متحركاً فلو جعل الاعراب أولاً لم يعلم اعراب هو أم بناء ومع ذلك فان من جملة الاعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الافعال فلو كان الاعراب أولاً لامتنع منها الجزم اذ الاول لا يمكن أن يكون ساكناً ، ولم يجعل وسطاً لان بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هي على فعل كفرس أو فعل ككتفت أو على فعل كهضد مع أن من الاسماء ما هو رباعي لاوسط له فلما امتنع الاول والوسط بما ذكرناه لم يبق الا جعل الاعراب آخراً فاعرفه •

قال صاحب الكتاب • واختلافه لفظاً بحرف في ثلاثة مواضع في الاسماء الستة مضافة وذلك نحو جاءني أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذومال ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقية وفي كلا مضافاً الى مضمرة تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وفي التثنية والجمع على حدها تقول جاءني سلهان ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين •

قال الشارح : اعلم أن أصل الاعراب أن يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عاينها وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين . أحدهما أننا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لانها أقل وأخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل ولذلك كثرت في بابها أعنى الحركات دون غيرها مما أعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به ، الوجه الثاني أننا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب ولذلك كانت الحركات هي الاصل هذا هو القياس ، وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه وذلك في مواضع منها الاسماء الستة المعتلة اذا كانت مضافة ومنها كلا ومنها التثنية والجمع السالم فأما الاسماء الستة المعتلة وهي أخوك وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذومال فهذه الاسماء اذا أضيفت الى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء نحو قولك هذا أخوك وأبوك ورأيت أخاك وأباك ومررت بأخيك وأبيك وكذلك سائرهما وانما أعربت هذه الاسماء بالحروف لانها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها وتضمنت معنى الاضافة فجعل اعرابها بالحروف كالمعوض من حذفت لاماتها واحتزنا بقولنا وتضمنت معنى الاضافة عن مثل يد ودم وغد وشبهها مما حذفت لامة ، فان قيل قولكم تضمنت معنى الاضافة زيادة وصف لا تأثير له والحاقه بالعلة يكون حشواً فلا يكون جزءاً للعلة فالجواب لاناسم أنه لا تأثير له وذلك

لانه اذا تضمن معنى الاضافة صار في معنى التثنية لدلالته على شيئين مع أنا نقول أن إلحاق الوصف بالعلة مع عدم المناسبة اذا ذكر احترازاً من ورود قصص جاز كما لو كان له تأثير وذلك لان الاوصاف في العلة تقتصر الى شيئين. أحدهما أن يكون لها تأثير. والثاني أن تكون الاحتراز فكما لا يكون ماله تأثير حشواً كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً ، وقال قوم انما أعربت هذه الاسماء بالحروف توطئة لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك أنهم لما اعترضوا اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتي لا يستوحش من الاعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف ، ونظير التوطئة ههنا قول أبي اسحاق أن اللام الاولى في نحو قولهم والله لن زرتني لا كرمك انما دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمده ، وقد اختلفوا في هذه الحروف فذهب سيبويه الى أنها حروف اعراب والاعراب فيها مقدر كما يقدر في الاسماء المقصورة وانما قلبت في النصب والجر للدلالة على الاعراب المقدر فيها ولا يلزم مثل ذلك في الاسماء المقصورة لانهم أرادوا اختلاف أو اخر هذه الاسماء توطئة للتثنية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم في غيرها مما كان في معناها ، وذهب الاخفش الى مثل مذهب سيبويه في أنها حروف اعراب وبدل على الاعراب في أحد قوليه الا أنه لا يقول أن فيها إعراباً منوياً ، وذهب الجرجي الى أن الانقلاب فيها بمنزلة الاعراب وفيه ضعف لانه يلزم أن تكون في حال الرفع غير معربة لان الواو لام الكلمة في الاصل ولم تنقلب عن غيرها ، وذهب المازني الى أنها معربة بالحركات وأن الباء في أريك حرف الاعراب والخاء في أخيك حرف الاعراب وكذلك الباقية وهذه الحروف أعني الواو والالف والياء لإشباع حدث عن الحركات وإشباع حركات الاعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير في الشعر وغيره وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات في حال الاضافة نحو هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك وهو ضعيف أيضاً لان هذا الاشباع انما يكون في ضرورة الشعر ولا داعي يدفع اليه في حال الاختيار ولا دليل عليه مع أنه يلزم منه أن يكون لنا اسم ظاهر معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال وذلك معدوم ، وذهب الزبدي الى انها أنفسهم اعراب وذلك فاسد أيضاً لانه يلزم منه ان يكون اسم معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال ، وكان علي بن عيسى الربي يذهب الى أنها معربة بالحركات وأن هذه الحروف أعني الواو والالف والياء لامات فاذا قلت هذا أخوك فأصله أخوك وانما نقلت الضمة من الواو الى الخاء لئلا تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا قلت أخيك فأصله أخوك فنقلت الكسرة من الواو الى الخاء ثم قلبتها يه لسكونها وانكسار ما قبلها ولا ينفك من ضعف أيضاً لان نقل الحركة انما يكون الى حرف ساكن ، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها فاذا قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها واذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة النصب والفتحة التي قبلها واذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها وهو قول ضعيف من قبل ان الاعراب أمانة على المعني وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن لنا حاجة الى أكثر منها ، واعلم ان هذه الاسماء قد خواف فيها القياس بخذف لاماتها في حال افرادها لانك اذا قلت أخ فأصله أخو وأب فأصله أبو وح م فأصله حمو ومن فأصله هنو والذي يدل على ذلك قولهم في التثنية

أخوان وأبوان وحموان وهنوان وقلوا في الجمع هنوات قال الشاعر

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هِنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعٌ

وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها إلا أنهم حذفوها تخفيفاً مبالغة في التخفيف والقياس ما قدمناه ألا نرى أنهم لم يحذفوا اللام في مثل عصا ورحى ويحكي أن بلحارث يأتون بها على القياس مقصورة فيقولون هذا أبا وأخاً ورأيت أبا وأخاً قال الشاعر

لَنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ويحكي أن منهم من يحذف لاماتها في كل حال ويعربها بالحرركات في حال اضافتها فيقول هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك، وأما « فم » فأصله فوه بزنة فوز يدلك على ذلك قولك في تكسيره أفواه وفي تصغيره فويه فهذا لامة هاء والهاء مشبهة بحروف العلة تخفائها وقربها في الخرج من الالف فحذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها ألفاً لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصا ورحى فتحذف الالف لالتقاء الساكنين فبقى الاسم العرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس يؤدي الى ما ذكر أبدلوا من الواو ميلاً لان الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استئصال وهما من الشفتين فهما متقاربان وقلت هذا فم ورأيت فم ومررت بفم، وأما « ذومال » فأصل ذو فيه ذواً مثل عصاً وفقاً يدل على ذلك قوله تعالى (ذوانا أفنان) وأن تكون لامة ياء أمثل من أن تكون واواً وذلك لان القضاء عليها بالواو يصيرها من باب القوة والهوة مما عينه ولامه من واد واحد والقضاء عليها بالياء يصيرها من باب شويت ولويت وهو أكثر من الاول والعمل انما هو على الاكثر، وأما ذو فلا تستعمل الا مضافة ولا تضاف إلا الى اسم جنس من نحو مال وعقل ونحوهما ولا تضاف الى صفة ولا مضمرة فلا يقال ذو صالح ولا طالح ولا يجوز ذوه ولا ذوك لانها لم تدخل الا وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس كما دخلت الذي وصلة الى وصف المعارف بالجل وكما أتى بأى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام في قولك يا أيها الرجل ويا أيها الناس، وقد جاء مضافاً الى المضمرة قال كعب بن زهير

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَقَاتٍ أَبَارَ ذُرَى رُؤُوسِنَهَا ذُؤُوهَا

لِنَمَّا يَعْرِفُ ذَا الْقَضِ لِمَنِ النَّاسُ ذُؤُوهُ

وقال الآخر

والذي جسر على ذلك كون الضمير عائداً الى اسم الجنس وأضعف من ذلك قول من يقول اللهم صل على محمد وذويه من قبل ان مضمرة لا يعود الى جنس والذي حسنه قليلاً أنها ليست بصفة موجودة الموصوف فجرت بجرى ما ليس بصفة، فأما قوله تعالى في قراءة ابن مسعود (وفوق كل ذي علم عليم) فالاشبهه بالقياس أن يكون العالم هاهنا مصدرراً كالغالج والباطل فكأنه قال (وفوق كل ذي علم عليم) فالقراءتان في المعنى سواء ويجوز أن يكون على مذهب من يري زيادة ذي فيكون حاصله وفوق كل عالم عليم ويجوز أن يكون من اضافة المسمى الى الاسم أي وفوق كل شخص يسمى عالماً أو يقال له عالم عليم وذلك على حد قول الشاعر

لَا يَسْكُمُ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ قَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظُمَاءً وَالْبُبُّ

على ما سندر في موضعه ، « والموضع الثاني » ما اختلف آخره في اللفظ بحرف وهو « كلا » اعلم ان كلا اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أن كلا اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين ، وذهب السكوفيون الى أنه اسم مثني لفظا ومعنى والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردا نحو قولك كلا أخوك مقبل قال الشاعر

كَلَا يَوْمِي أُمَامَةٌ يَوْمُ صَدِّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لَمَّا

وقال الآخر

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَشَاءٍ صَاحِبُهُ حَرِيصٌ

فأخبر عنها بالمفرد وهو يوم صد وحريص وكلاهما مفرد ولو كانت تثنية حقيقية لفظا ومعنى كما زعموا لما جاز الا يوما صد وحريصان ألا ترى أنه لا يجوز بوجه أن تقول الزيدان قائم ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز اضافتها الي المثني كقولك جاءني كلا أخوك وكلا الرجلين ومررت بهما كليهما ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجر ذلك ولكان من قبيل اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممنوع ألا ترى انه لا يقال مررت بهما اثنيهما كما تقول مررت بهما كليهما ، ومما يدل على إفرادها أنك متى أضفتها الى ظاهر كانت بالالف على كل حال وليس المثني كذلك ؛ « فان قيل » فقد عاد الضمير اليها بلفظ التثنية نحو قوله

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْمِيُّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا وَكِلَا أَقْنِيَهُمَا رَأَى

فقال قد أقْلَمَا وأنت لا تقول زيد قاما فالجواب أن هذا محمول على المعنى كما يحمل على معنى كل ومن نحو قوله تعالى (وكلهم آتية يوم القيامة فرداً) وقوله تعالى (وكل أتوه داخرين) وقوله تعالى (ومنهم من يستمعون اليك) وقال (ومن الناس من يعبد الله على حرف) فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالافراد وعلى المعنى أخرى بالجمع فكذلك كلا لفظة مفردة ومعناها التثنية فلأن تحمل الخبر تارة على اللفظ فتفرده وتارة على المعنى فتثنيه ، ونونه صاحب الكتاب فقال كلا لانه عنده مفرد من قبيل المقصور وهو غير مضاف وألف كلالام وليست زائدة لتلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم أصلا ، وذهب بعضهم الى أنها منقلبة عن ياء وذلك لانه رآها قد أميلت قال سيديويه لو سميت بكلا ونيت لقلب الالف ياء لانه قد سمع فيها الامالة ، والامل أن تكون منقلبة عن واو لانها قد أبدلت تاء في كلتا وإبدال التاء من الواو وأضعف إبدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما أميلت لكسرة الكاف ولانها تنقلب ياء وذلك اذا أضيفت الى مضمرة في حال النصب والجر نحو ضربت الرجلين كليهما ومررت بهما كليهما وانما قلبوها في هذه الحال تشبيها بملك واليك ولديك ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف كأواخر هذه الكلم وهي ملازمة للاضافة كما أن تلك كذلك و ليس لها تصرف غيرها مما يستعمل مفرداً ومضافاً فجزت بجرى الادوات نحو على والى والظروف غير المتمكنة نحو لدي قلبوا ألفها لذلك ياء كما قلبوا الالف في عليك واليك ولديك ولم يقلبوا في الرفع ياء فيقولوا قام الرجلان كليهما لانها بعدت برفعها عن شبه عليك واليك ولديك

اذ كن لاحظاً لمن في الرفع فهذه الالف وان فهم من اختلافها الاعراب فليس الاختلاف في الحقيقة لاجل الاعراب بل لما ذكرت لك ، وحال « كلتا » كحال كلا في الافراد والاقبال الا انها مؤنثة قال الله تعالى (كلتا الجنين آتت أكلها) وقد اختلف العلماء في هذه التاء فذهب سيدي به الى أن الالف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذا كرى وحفرى وهو بنت ، وذهب أبو عمر الجرمي الى أن التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما كانت في كلا ، والوجه الاول وذلك لامرين . أحدهما ندرة البناء وأنه ليس في الاسماء فعملت . والثاني أن تاء التأنيث لا تكون في الاسماء المفردة الا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة وكلتا اسم مفرد عندنا وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن ناؤه للتأنيث مع ان تاء التأنيث لا تكون حشواً في كلمة فلو سميت رجلاً بكلتا لم تصرفه في معرفة ولا نسكرة كما لو سميت بكذا وكى وسكرى لان الالف للتأنيث وقياس مذهب أبي عمر الجرمي أن لا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النسكرة لانه كقائمة وقاعدة اذا سمى بهما فاعرفه ، فأما « التثنية وجمع السلامة » فانها يعربان بالجر والرفع وتختلف أواخرها بها فأما التثنية فان اعرابها بجرين الالف والياء فالالف الرفع والياء للنصب والجر الا انك تفتح ما قبل الياء فتقول جاءني الزيدان والعمران ورأيت الزيدان والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين والجمع السالم اعرابه بجرين أيضاً وهما الواو والياء فالرفع بالواو نحو قولك جاءني الزيدون والمسلمون والجر والنصب بالياء الا انك تكسر ما قبل الياء في الجمع فرقا بينها وبين التثنية تقول رأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين وللتثنية والجمع فصلان يستقصى الكلام عليها فيها *

قال صاحب الكتاب * واختلافه محلا في نحو المعصا وسمدى والقاضى في حالتي الرفع والجر وهوفي النصب كالضارب *

قال الشاويح يريد ان اختلاف الآخر يقدر تقديرا من غير ان يلفظ به وذلك اذا كان حرف الاعراب نائبا عن تحمل الحركة بأن يكون حرف علة كالالف في عصا وحبل والياء في قاض لان الكلمة في نفسها معربة بحكم الاسمية اذ لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكن واستحقاق الاعراب وانما حرف الاعراب في عصا وشبيهه ألف والألف لا تتحرك بحركة لانها مدة في الحلق وتحرى يكها بمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضى بها الى مخرج الحركة فكون الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير معربة بل لسبب في محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما من المبنيات فان الاعراب لا يتعذر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب فيها وانما الكلمة جمعا في موضع كلمة معربة وكذلك ياء القاضى والداعى لا يظهر فيهما الرفع والجر لنقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهي نائبة عن تحمل الضمة والكسرة ، واعلم ان صاحب الكتاب لم يستقص الكلام على المقصور والمنقوص وانما أشار اليهما بإشارة ولا بد من التنبيه على نكت بايهما بما فيه مقتضى ان شاء الله تعالى « المقصور » اعلم ان المقصور كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة نحو المعصا والفنى وحبل وسكرى وقولنا مفردة احتراز من مثل حمراء وسحراء وباهما فان هذه الاسماء في آخرها ألفان

ألف التأنيث المنقلبة همزة وألف أخرى قبلها للد وانما سمي مقصوراً لانه قصر عن الاعراب كله أي
 حبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر فنقول في الرفع هذه عصا ورحى يا قتي وفي الجر مرت
 بعصا ورحى يا قتي وفي النصب رأيت عصا ورحى يا قتي والقصر الحبس ومنه قوله تعالى (حور مقصورات
 في الغمام) أي محبوسات وانما لم يدخله شيء من حركات الاعراب لان في آخره ألفا والالف لا تتحرك
 بحركة على ما تقدم فكان فيها مقدرا فاذا قلت في الرفع هذه عصا ففي الالف ضمة منوية واذا قلت في
 النصب رأيت عصا ففي الالف فتحة منوية واذا قلت في الجر مرت بعصا ففي الالف كسرة منوية ؛
 « والمقصود على ضربين » منصرف وغير منصرف « فالمنصرف » ما يدخله التنوين وحده نحو عصا
 ورحى ثم يلتقي ساكنان الالف التي هي لام الكلمة والتنوين بعدها ساكن فيحذف الالتقاء الساكنين
 وكانت الالف أولى بالحذف من التنوين لوجه ثلاثة . أحدها ان التنوين دخل للمعنى ويزول بزوال
 ذلك المعنى وليست الالف كذلك لانها لام الكلمة . الثاني أن الالف اذا حذفت بقي قبلها ما يدل على
 الالف المحذوفة وهي الفتحة قبلها وليس على حذف التنوين دليل . الثالث ان الساكن الاول هو المانع
 من النطق بالثاني فكان حذفه هو الوجه لازالة المانع فذلك تقول هذا عصا ورأيت عصا ومروى بعصا
 بالتنوين من غير ألف « وغير المنصرف » ما كان في آخره ألف التأنيث المفردة نحو حبلى وسكرى
 فهذا لا يدخله شيء من الاعراب لان في آخره ألفا والالف لا تقبل الحركة ولا يدخله التنوين لانه
 غير منصرف لاجل التأنيث اللازم فنقول هذه حبلى وسكرى ورأيت حبلى وسكرى ومررت بحبلى
 وسكرى فالالف ثابتة على كل حال لا تحذف الا اذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى نحو حبلى القوم
 وسكرى ابنك فاعرفه « والمثاقص » كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة نحو للقاضي والداعي
 وقاض وداع فهذا يدخله النصب وحده مع التنوين ولا يدخله رفع ولا جر وانما سمي منقوصا لانه
 نقص شيئين حركة وحرفا فالحركة هي الضمة أو الكسرة حذفت للشقل والحرف هو الياء حذفت لالتقاء
 الساكنين فنقول في الرفع هذا قاض يا قتي وفي الجر مرت بقاض يا قتي وكان الأصل هذا قاضى بضم
 الياء وتنوينها ومررت بقاضى بكسر الياء وتنوينها أيضا فاستقلت الضمة والكسرة على الياء المكسور
 ما قبلها لانها قد صارت مدة كالألف لسعة مخرجها وكون حركة ما قبلها من جنسها على ما تقدم فحذفت
 الضمة والكسرة لما تقدم ولما حذفت سكنت الياء وكان التنوين بعدها ساكنا فحذفت لالتقاء الساكنين
 على ما ذكرناه في المقصور فلذلك تقول في الرفع هذا قاض وفي الجر مرت بقاض قال الله تعالى (فاقض
 ما أنت قاض) وقال (على شفا جرف هاز) ونقول في النصب رأيت قاضيا تثبت الفتحة لحذفها قال
 الله تعالى (اننا سمعنا مناديا ينادى للإيمان) وقال (أجيبوا داعي الله) فاعرفه .

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « والاسم المرب على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب
 والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح
 في موضع الجر كأحمد ومروان الا اذا أضيف أو دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف واسم المشكن
 بجمعها وقد يقال للمنصرف الامكن »

قال الشارح اعلم ان الاسم العرب على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين سواء كان دخولها عليه لفظاً أو تقديراً فاللفظ نحو هذا رجل و فرس وزيد وعمر و رأيت رجلاً وفرساً وزيداً وعمرأ ومررت برجل و فرس وزيد وعمر و والتقدير نحو قولك هذا عصا ورحى ورأيت عصا ورحى ومررت بعصا ورحى فهذه الاسماء كلها متمكنة وما كان مثلاً وان لم يظهر فيها الاعراب لان عدم ظهور الاعراب انما كان لنبو حرف الاعراب عن تحمل الحركة على ما ذكرنا ، والمتمكن وصف راجع الى جملة العرب وأصل المنصرف التنوين وحده على ما سنذكر في موضعه وهذا الضرب من الاسماء سمي المتمكن الامكن ، فالمتمكن أعم من الامكن فكل أمكن متمكن وليس كل متمكن أمكن والتمكن رسوخ القدم في الاسمية وقولنا اسم متمكن أى راسخ القدم في الاسمية وقولنا اسم متمكن أى هو يمكن منها أى لم يخرج الى شبه الحرف فيمتنع من الاعراب والامكن على زنة أفعل التى للتفضيل أى هو أتم تمكناً من غيره لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه الى البناء ولم يشابه الفعل فينقص تمكنه ويمتنع منه بعض حركات الاعراب وهو الجر ويمتنع منه التنوين الذى هو من خصائص الاسماء فكان بذلك أمكن من غيره أى أرسخ قدماً في مكانه من الاسمية ، وقد ذهب بعضهم الى ان الممكن مأخوذ من كان يكون فهو مفعول منه كالمقام والمراح ولا أراه صحيحاً لقولهم تمكن ولو كان من الكون لقل تكون فأما تمكن وتندرع فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه وقد قالوا فى الجمع أمكنة ، وهذا نص الضرب الثانى وهو غير المنصرف وهو ما يشابه الفعل من وجهين فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون آخره فى الجر مفتوحاً نحو هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر ، والبغداديون يسمون باب مالا ينصرف باب مالا يجرى والصرف قريب من الاجراء لان صرف الاسم اجراؤه على ماله فى الاصل من دخول الحركات الثلاث التى هى علامات الاعراب ويدخله التنوين أيضاً وذلك لان الاسم باطلاقة يستحق وجوه الاعراب للفرق بين المعانى الطارئة عليه بعد دلالة على مسماه ، والاسم على ضربين نكرة ومعرفة والنكرة هى الاصل والاخف عليهم والامكن عندهم والمعرفة فرع فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها بالتنوين دليلاً على الخفة ولذلك لم يلحق الافعال لثقلها ، ولا بد من « بيان ثقل الافعال » فان مدار هذا الباب على شبه مالا ينصرف الفعل فى الثقل حتى جرى مجراه فيه ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملاً على الفعل وانما قلنا ان الافعال أثقل من الاسماء لوجهين أحدهما ان الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل وإذا ثبت أنه أكثر فى الكلام كان أكثر استعمالاً وإذا كثرت استعماله خف على الالسنه لكثرة تداوله ألا ترى ان العجى اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لثقل استعماله له وكذلك العربى اذا تعاطى كلام المعجم كان ثقيلاً عليه لثقل استعماله له ، الوجه الثانى ان الفعل يقتضى فاعلاً ومفعولاً فصار كالركب منهما اذ لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضى شيئاً من ذلك اذ هو سمة على المسمى لا غير فهو مفرد والمفرد أخف من المركب فقد ثبت بهذا البيان أن الافعال أثقل من الاسماء وهى مع ثقلها فروع فى الاسماء من حيث كانت مشتقة من المصادر التى هى ضرب من الاسماء على الصحيح من

المذهب وانها مفتقرة الى الاسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها ، وكان في الاسماء ما هو فرع على غيره من حيث أنه ثان له ودخيل عليه فحصل بين هذا الضرب من الاسماء وبين الافعال مشاركة ومشابهة في الفرعية والشيء اذا أشبه الشيء أعطى حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكماً هو في الاصل للآخر ولكن الشبه اذا قوى أوجب الحكم وإذا ضعف لم يوجب فكلاً كان الشبه أخص كان أقوى وكلما كان أعم كان أضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكماً لانه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يختص نوعاً من الاسماء دون سائرهما فوخاص مقرب الاسم من الفعل فاذا اجتمع في الاسم عاتان فرعيتان من العلل التسع أو علة واحدة مكررة على ما سيوضح فيما بعد ان شاء الله تعالى فانه يشبه الفعل من وجهين ويسرى عليه نقل الفعل فحينئذ منع الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ، « واختلوا في منع الصرف ما هو » فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تاباً للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال ، وقال قوم ينتمون الى التحقيق أن الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المخذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ثم يتبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضاً فتتبع الخاصة الخاصة ، ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب لا يدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير ، قال أبو علي لوجز الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل مررت بأحمد وإبراهيم لأشبه المبنيات فهو أمس وجبر ثم لما منع الجر ولا بد للجار من عمل وتأثير شارك النصب في حركته لتأخيهما كما شارك نصب الفعل جزمه في مثل لم يفعلوا ولن يفعلوا وأخواتهما على ان أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبوا الى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه اذا دخله الجار والمحققون على خلاف ذلك وهو رأى سيويه فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر وأسمرم فالاسم باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم ، وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفاً لانه لما دخله الاف واللام والاضافة وهما خاصة الاسم بعدد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف ، وقوله واسم المتمكن بجمعهما يريد أن مالا ينصرف متمكن لان المتمكن هو استحقاق الاسم الاعراب بحكم الاسمية وما لا ينصرف معرب فهو متمكن لذلك وان كان غيره أمكن منه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من اسباب تسعة أو تكرور واحد وهي العلوية والتأنيث اللازم لفظاً أو معني في نحو سعاد وظلحة ووزن الفعل الذي يغلبه في نحو أفضل فانه فيه أكثر منه في الاسم أو يخصه في نحو ضرب ان سعى به والوصفية في نحو أهر والعادل عن صيغة الى أخرى في نحو عمر وثلاث وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد كساجد ومصاييح الا ما اعتل آخره نحو جوار فانه في الرفع والجر كقاض وفي النصب كضوارب أو حضاجر وسراويل في التقدير جمع حضاجر وسروالة والتوكيد في نحو معديكوب وبمايكوب والمعجمة في الاعلام خاصة والاف والتنوين

المضارعان لالني التأنيث في نحو سكران وعثمان الا اذا اضطر الشاعر فصرف ﴿
قال الشارح : الاسباب المانعة من الصرف تسعة وهى العلمية والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل
والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون الزوائد فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنتان في اسم أو واحد
يقوم مقام سببين امتنع من الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون في موضع الجر مفتوحاً وذلك قولك
هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر ، وانما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين
فيه وذلك أن كل واحد فرع على غيره فاذا اجتمع في الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرغان فصار فرعاً من
جهتين احدهما أنه لا يقوم بنفسه ويفتقر الى اسم يكون معه والاسم لا يفتقر الى فعل فكان فرعاً عليه
والآخر أنه مشتق من المصدر الذى هو ضرب من الاءاء فلما أشبه في الفرعية امتنع منه الجر والتنوين
كما امتنع من الفعل ، والتعريف فرع على التنكير لان أصل الاءاء أن تكون نكرات ولذلك كانت
المعرفة ذات علامة واقتدار الى وضع لنقله عن الاصل كنقل جعفر عن اسم النهر الذى هو نكرة شائع الى
واحد بعينه فالتعريف المانع من الصرف هو الذى ينقل الاسم من جهة أنه متضمن فيه من غير علامة
تدخل عليه وهو تعريف العلمية ، والتأنيث فرع على التنكير لوجهين أحدهما أن الاءاء قبل الاطلاع
على تأنيثها وتنكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شئ وحيوان وانسان فاذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة
وليس كذلك المؤنث ، الثانى أن المؤنث له علامة على ما سبق فكان فرعاً ، وقوله « التأنيث اللازم » وصف
احترز به عن تأنيث الفرق وهو الفارق بين المذكر والمؤنث في مثل قائمة وقاعدة ونحوهما من الصفات
وامري وامرأة ونحوهما من الاجناس ومن ذلك ما كان من للتأنيث فارقاً بين الواحد والجمع مثل قبح
وقحة وشعير وشعيرة فهذا التأنيث لا اعتداد به وانما المانع من الصرف التأنيث اللازم فان سمي بشئ مما
ذكر وفيه تاء التأنيث المعارضة لزمه التأنيث بالتسمية فلم يجز سقوطها واعتد بها سبباً مانعاً من الصرف
اذا انضم اليه غيره نحو طلحة وحجرة فانهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف فاذا نكر انصرف
لانه لم يبق فيه الا التأنيث وحده ، فاما « ألف التأنيث المقصورة والممدودة » نحو حبلى وبشرى
وسكرى وحراء وصفراء فان كل واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها من غير احتياج الى سبب آخر
فلا ينون شئ من ذلك في النكرة فاذا لم ينصرف في النكرة فأحرى أن لا ينصرف في المعرفة لان المانع
باق بعد التعريف والتعريف مما يزيده نقلاً ، وانما كان هذا التأنيث وحده كافياً في منع الصرف لان الالف
للتأنيث وهى تزيد على تاء التأنيث قوة لانها يبنى معها الاسم وتصبح كعض حروفه ويتغير الاسم معها
عن بنية التنكير نحو سكران وسكرى وأحمر وأحمر فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر وليست
التاء كذلك انما تدخل الاسم المذكر من غير تغير بنية دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة ويؤيد عندك
ذلك وضوحاً أن ألف التأنيث اذا كانت رابعة تثبت في التنكير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكرارى كما
ثبتت الراء في حوافر والميم في دراهم وليست التاء كذلك بل تحذف في التنكير نحو طلحة وطلالاج
وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم الاختلاط الذى ذكرناه كانت لها مزية على التاء
فصار مشاركتها لها في التأنيث علة ومزيتها عليها علة أخرى كأنه تأنيثان فلذلك قال صاحب الكتاب

« متي اجتمع سببان أو تكرر واحد » ويعبر عنها بأنها لغة تقوم مقام علمتين والعقبة فيها ما ذكرناه ، فأما
 « الالف الزائدة للالحاق » نحو أرطى وحينئذ وما أشبه ذلك من الاسماء المذكورة التي في آخرها ألف
 زائدة فهي تنصرف في النكرة نحو هذا أرطى ورأيت أرطى ومررت بأرطى فتتوونه دليل على تذكره
 وصرفه فان سميت به رجلا لم ينصرف للتعريف وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث أنها زائدة وأنها
 لا تدخل عليها تاء التأنيث لان العملية تحظر الزيادة كما تحظر النقص فتقول هذا أرطى مقبلا من غير
 تنوين ، وقوله « لفظا أو معني » يريد باللفظ أن يكون فيه علامة تأنيث في اللفظ وان لم يكن مسماء
 مؤنثا كطالحة وحمرة فانها لم ينصرفان للتعريف ولفظ التأنيث وان كان مسمى كل واحد منهما مذكرا ،
 ويريد بالمعنى أن يكون مسماء مؤنثا وان لم يكن فيه علامة تأنيث ظاهرة وانما يقدر فيه علامة التأنيث
 تقديرآ نحو هند وجل وسعاد وزينب والذي يدل ان علم التأنيث مقدر أنه يظهر في التصغير فتقول
 هندية وجيلة فتظهر التاء فأما زينب وسعاد فان تاء التأنيث لا تظهر في تصغيرهما لان الحرف الزائد
 علي الثلاثة ينزل منزلة علم التأنيث ولو سميت رجلا يزنب وسعاد لم تصرفهما أيضا لغلبة التأنيث على
 الاسم فكذلك لو سميته بعتاق لكان حكمه حكم سعاد في غلبة التأنيث فلا ينصرف ، وأما « وزن الفعل »
 فهو من الاسباب المانعة للصرف وهو فرع لان البناء للفعل اذ كان بخصه أو يثلب عليه فكان أولى
 به وجلة الامر أن وزن الفعل على ثلاثة أضرب وزن يخص الفعل لا يوجد في الاسماء وضرب يكون
 في الافعال والاسماء الا انه في الافعال أغلب وضرب يكون فيهما من غير غلبة لاحدهما على الآخر
 فالاول نحو ضرب وضروب فهذان بناءان يخصان الافعال لانه بناء مالم يسم فاعله فلا يكون مثله في
 الاسماء وانما جاء دتل وهو اسم قبيلة أبي أسود وقد تقدم الكلام عليها في الاعلام فاذا سميت بضرب
 أو وضروب لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خفف هذا الاسم أعني ضرب
 ونحوه بأن أسكنت عينه فقلت ضرب على حد قولهم في كفف كفف يسكون التاء فيسيويه رحمه الله
 يصرفه لزوال لفظ بناء الفعل ولابي العباس فيه تفصيل ما أحسنه وهو ان كان التخفيف قبل النقل
 والتسمية انصرف لزوم الاسكان له ومصيره الى زنة الاسم نحو قفل وبرد وان كان الاسكان بعد
 النقل والتسمية لم ينصرف اذ الاسكان عارض بدليل جواز استعمال الاصل فالحركة وان كانت محنوفة
 من اللفظ فهي في حكم المنطوق بها ولو سميت بمنزل رد وشد وقيل وبيع لانصرف لان هذا اعلال لازم
 لرفض أصله وهو عدم استعماله فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه والتحق رد وشد بحب
 ودر وقيل وبيع بفيل وديك ، ومن ذلك فعل مثل ضرب وكسر بتضعيف العين اذا سميت بشيء
 من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وينصرف في النكرة لزوال أحد السبيين وهو
 التعريف لان هذا أيضا بناء خاص للفعل لاحظ فيه للاسماء وانما وردت ألفاظ في الاعلام قالوا خضم
 وهو اسم رجل وهو خضم بن عمرو بن كلاب بن نعيم قال الشاعر

لَوْلَا الْإِلَٰهُ مَا سَكَنَّا خَضْمًا وَلَا ضَلِيلَنَا بِالشَّأَى قِيًّا

يريد بلاد خضم أي بلاد بني نعيم ، قالوا عثر وبدر فعثر اسم مكان وبدر ماء معروف قال الشاعر

وهو زهير لَيْثٌ يَمْتَرُّ يَصْطَادُ الرَّجَالَ إِذَا مَا كَذَبَ اللَّيْثُ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقَا
وقال الآخر وهو كثير

صَقَا اللَّهُ أَمْوَاهَا عَرَفَتْ مَكَاتِمَهَا جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَرَ وَالْفَمَرَا

وهذه أعلام ولا اعتداد بالأعلام في الابنية وقد تقدم شرح ذلك فأما بقم للنبت المصبوغ به وشلم لبنت المقدس فهما عجميان ، وأما الضرب الثاني وهو ما يقلب وجوده في الافعال نحو أفكل وهو اسم للرعدة وأيدع وهو صبغ وأرمل وأكلب وإصبع وبرمع وهي حجارة دقق تلعم ويعمل وهو جمع بعملة وهي الناقة السريعة ويلق وهو من أسماء القباء فهذه الابنية في الاسماء وان كانت صالحة العدة فهي في الافعال أعم وأغلب لان في أولها هذه الزوائد وهي تكثر في أوائل الافعال المضارعة فكان البناء للفعل لذلك فأفكل وأيدع وأرمل بمنزلة أذهب وأشرب من الافعال وأكلب بمنزلة أقتل وأخرج وإصبع بمنزلة اعلم ولمسم في الامر وفي المضارع فيمن يكسر حرف المضارعة ماعدا الياء ويرمع ويملم ويلق بمنزلة يذهب ويركب فاذا سمى بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل لانه لما غلب في الفعل كان البناء له والاسماء دخيلة عليه ، وأما الضرب الثالث وهو البناء الذي يشترك فيه الاسماء والافعال وذلك بأن يسمى بمثل ضرب وعلم وظرف فانه منصرف معرفة كان أو نسكرة لانه يكثر في الاسماء كثرته في الافعال من غير غلبة فنظير ضرب في الافعال من الاسماء جبل وقلم ونظير علم كتف ورجل ونظير ظرف عضد ويقظ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سبباً ، وقد ذهب عيسى بن عمر الى منع صرف ماسمى بشيء من ذلك واحتج بقول الشاعر

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضَعَّ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

قال الرواية جلا من غير تنوين وهو فعل سمي به أبوه وليس في ذلك حجة عند سيدييه لاحتمال أن يكون سمي بالفعل وفيه ضمير فاعل فيكون جملة والجملة تحكى اذا سمي بها نحو برق نحره وشاب قرناها أو يكون جملة غير مسمى بها في موضع الصفة لمحدوف والتقدير أنا ابن رجل جلا كما قال

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يَفْقَهُ بَيْنَ رَجُلَيْهِ بَشَنٍ

والمراد جل من جمال بني أقيش فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة ، وأما الوصف فهو فرع على الموصوف وهو علة في منع الصرف لان الصفة تحتاج الى الموصوف كاحتياج الفعل الى الفاعل والموصوف متقدم على الصفة كقولك مررت برجل أسمر وثوب أحمر والصفة مشتقة كما ان الفعل مشتق فكان فرعاً كما ان الفعل فرع فاذا انضم اليه سبب آخر منعا الصرف نحو أحمر وأصفر وعطشان وسكران فأحمر وشبهه لا ينصرف للصفة ووزن الفعل وكذلك لو صغره لكان غير منصرف أيضاً لان هذا الفعل قد صغر في التعجب قال الشاعر

يَا مِائِلِجَ غِرْلَا نَا شَدَنَّا مَنْ هُوَ لِيَا فَيَكُنُّ الضَّالَّ السَّيَّرَ

وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغير له نحو اشتقاق عمر من عامر والمشتق فرع

على المشتق منه ، والفرق بين المعدل وبين الاشتقاق الذي ليس بمعدل أن الاشتقاق يكون لمخي آخر
أخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بمعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لانه اشتق
من الاصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والمعدل هو أن ترده لفظاً ثم تعدل
عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ولا يكون المعدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك
كان سبباً لانه فرع على المعدول عنه فغير علم معدول عن عامر علماً أيضاً وكذلك زفر معدول عن زافر
علماً أيضاً وفي الأعلام زافر واليه تنسب الزافرية وزافر من زفر الحبل يزفره اذا حمله ، وقسم معدول
عن قائم علماً وهو منقول من القائم وهو اسم الفاعل من قسم اذا أعطى كثيراً ، وزحل معدول عن
زاحل سمي بذلك لبعده فهذه الاسماء كلها معدولة ألا ترى ان ذلك ليس في أصول النكرات ، وفعل
يأتى على ضروب منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجيى جنساً نحو صرد ونفر وسبد لطائر ويجيى
صفة كحطم قال الشاعر * قد لفها الليل بسواق حطم * وزفر من قوله * يأتى الظلامة منها النوفل الزفر *
ويجيى جمعاً نحو ثقبه وثقب ورطبه ورطب فلو سمي بشئ من ذلك لانصرف لانه منقول من نكرة
واعتبار المعدل من ضروب فعل بالمتناع الالف واللام منه وعرفنا أنه معدول أنه ورد في اللفظ غير
منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف وكان عمر علماً معدولاً عن عامر وصفاً وهو مصروف
على أصل ما ينبغي أن يكون عليه الاسماء وعمر لفظة من لفظ عامر وهو غير مصروف فعلم أن سببه
مع التعريف كونه مقبراً عنه ، والمعدول بابه السماع ألا ترى انهم لم يقولوا في مالك ملك ولا في حارث
حرث كما قالوا عمر وزفر ، والمعدول على ضربين معرفة ونكرة فالمعرفة قد تقدم ذكرها وهو نحو عمر
وزفر وهو من قبيل المرتجل لانه يغير في حال العلمية فلو نكر لانصرف نحو قولك مررت بزحل وزحل
آخر وعمر آخر لبقائه بلا تفسير لانه لما زال التعريف بالتشكيك زال المعدل أيضاً وكذا ينصرف
أيضاً في التصغير لزوال صفة المعدل به لانه انما كان عدل عن معرفة علم فاذا نكر لم يكن ذلك العلم مراداً
فانصرف ، وأما المعدول في حال التشكيك فنحو أحاد وثلاث ورباع وما كان منها نكرات بدليل قوله
تمالى (أولى أجنحة منى وثلاث ورباع) فثنى وثلاث ورباع في موضع الصفة لاجتماعه وهى نكرة قال الشاعر
ولسكنيت أهلى يوادٍ أنيسه ذئبابٌ تبغى الناسَ مثنى وموحد

فأجراه وصفاً لذئباب وهو نكرة وصفة النكرة نكرة والمانع له من الصرف على هذا الوصف والمعدل
عن العدد المكرر فأما الوصف فظاهر وأما المعدل فالمراد بمثنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع فالعدل
هنا يوجب التكرير فاذا قال جاء القوم ثلاث ورباع فعناه أنهم تحزبوا وقت المجيء ثلاثة ثلاثة وأربعة
اربعة وقالوا موحد وكثى ومثلث فأما مثلث ومربع الى العقد بقياس ولم يسم وظهر ثلاث ورباع في الصفة
والوزن أحاد وثناء وقد سمعنا قال الشاعر

مَنْتَ لَكَ أَنْ تَلَايِنِي الْمَنَابَا أَحَادٌ أَحَادٌ فِي شَهٍّ حَلَالٍ

وأما ماوراء ذلك الى عشار فقير مسموع والقياس لا يدفعه على انه قد جاء في شعر الكهيت
* خصالاً عشاراً * فان سمي رجل بمثنى وثلاث ورباع ونظائرهما انصرف في المعرفة فتقول فيه هذا

منى وثلاث بالتنوين لان الصفة بالتسمية قد زالت وزال العمل أيضاً لزوال معنى العدد بالتسمية وحدث فيه سبب آخر غيرهما وهو التعريف فانصرف لبقائه على سبب واحد فان ذكرته بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيديويه لانه أشبه حاله قبل النقل وينصرف على قياس قول أبي الحسن لخلوه من سبب البنية، وحكي ان ابن كيسان (١) قال قال أهل الكوفة منى وموحد بمنزلة عر وان هذا الاسم معرفة فاذا سميت به رجلاً لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل، ولسائر المعدولة فصول يأتي الكلام عليها هناك مفصلاً ان شاء الله تعالى، وأما «الجمع للمانع من الصرف» فهو كل جمع يكون ثالثاً ألفاً وبمدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كدواب ونخاد ومساجد ومنابر ودنانير ومفاتيح فكل ما كان من هذا النوع فانه لا ينصرف نكرة ولا معرفة قل الله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف) وقال الله تعالى (لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد) وقال تعالى (يعلمون له ما يشاء من محاريب وتنانيل وجفان كلجواب) فهذا الجمع وما كان مثله مما فيه شبه بالتصغير ووجه الشبه بينهما أن ثالثه حرف لين وبعد الثالث مكسور كما أنه في التصغير كذلك فدراهم في الجمع كدريهم ودنانير كدنينير ليس بينهما فرق الا ضم أول الاسم المصغر وفتح أول هذا الجمع وهو غير مصروف والذي منعه من الصرف كونه جمعاً لا نظير له في الأحاد فصار بعدم النظير كأنه جمع مرتين وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد وحكمه في التذكير (٢) والصرف كحكم نظيره فكلاهما ينصرف في النكرة والمعرفة لان نظيره في الواحد كتاب وإتان (٣) كذلك فلو كان كلاب مما يجمع لكان قياس جمعه كلب على حد كتاب وكتب وكذلك باقى الجموع وهذا الجمع أعنى مساجد ودراهم لما كان الجمع الذى ينتهى اليه الجموع ولا نظير له في الأحاد مكسر على حده صار كأنه جمع مرتين نحو كلب وأكلب وأكالب ورهط وأرهط وأرهط وكرت العملة وقامت مقام علتين كما قلنا في ألف التأنيث وليس فى الأسباب ما يمنع الصرف وحده ويقوم مقام علتين سوى ألف التأنيث وهذا الضرب من الجموع فاذا كان هذا الجمع صحيحاً غير معتل فانه غير متصرف نحو هذه مساجد ودراهم ويكون فى موضع الجر مفتوحاً فان كان معتلاً بالياء فنحو جوار وغواش فانه ينون فى الرفع والجر ويفتح فى النصب من غير تنوين نحو هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش ورأيت جوارى وغواشى كما تقول رأيت ضوارب وفيه مذهبان . أحدهما قول الخليل وسيديويه أنه لما كان جمعا والجمع أقل من الواحد وهو الجمع الذى ينتهى اليه الكثرة على ما تقدم نحو أكالب وأرهط وأشاف وكان آخره ياء مكسوراً ما قبلها وكانت الضمة والكسرة مقدرتين فيهما وهما مستقلتان وذلك مما يزيده نقلاً لحذفوا الياء حذفاً تخفيفاً فلما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال مفاعل فدخله التنوين على حد دخوله فى قصاع وجفان لانه صار على وزنه والذى يدل على ذلك أنك اذا صرت الى النصب لم تحذف الياء لخفة الفتحة ولانهم لما حذفوا الياء فى الرفع والجر ودخله التنوين وافق المفرد المنقوص فصار قولك هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش كقولك هذا قاض ومررت بقاض أرادوا أن يوافقه فى النصب لئلا يختلف حالهما، وذهب أبو اسحق الزجاج الى ان التنوين فى جوار وغواش ونحوه بدل من الحركة

(١) فى نسخة وحكى ابن كيسان (٢) فى نسخة التذكير وهذه هى الظاهرة (٣) فى نسخة ايب

المقاة عن الباء في الرفع والجذر لنقلها ولما دخل التنوين عوضاً على ما ذكرنا حذفت الباء لالتقاء الساكنين
سكونها وسكون التنوين بعدها على ما قلنا في قاض وغاز ولا يلزم ذلك في النصب لثبوت الفتحة وهذا
الوجه فيه ضعف لانه يلزم أن يعوض في نحو يغزو ويرمي ، « فان قيل » ان الافعال لا يدخلها تنوين
فلذلك لم يعوضوا في يغزو ويرمي فلجواب ان الافعال انما يمتنع منها تنوين التكمين وهو الدال على الخفة
فأما غير ذلك من التنوين فانه يدخلها ألا ترى الى قوله * وقولي ان أصبت لقد أصابن * وقوله
* ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى * وقول المعجاج * من طلل كالاتحى أنهنج * (١) وتنوين جوار
وغواش ليس بتنوين تمكين انما هو عوض فلا يمتنع من الافعال كما لا يمتنع تنوين التثنية ، وكان يونس
وعيسى وأبو زيد والكسائي فيها حكاه أبو عثمان ينظرون الى جوار ونحوه من المنقوص فكلمة كان له نظير
من الصحيح مصروف صرفوه وما لم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون
في غير معتل (٢) ويسكنونه في موضع الرفع خاصة قال الفرزدق

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

فتفتح في موضع الجر وهو قول أهل بغداد والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي
اسحق وسائر البصريين ، فأما قول صاحب الكتاب « وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضاجر
وسروالة » فاشكال أوردته على نفسه لانه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعاً لا نظيره في
الاتحاد وحضاجر على زنة دراهم وسوام الضبع مفرد (٣) قال الشاعر
هَلَّا فَضِيتُ لِرَحْلِ جَا رِكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حَضَاجِرُ

وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بايراد نظير لهذا الجمع من الاتحاد
ثم انفصل عنه بأن قال أما حضاجر فجمع عند سيبويه سميت به الضبع وهو معرفة والمعارف من أسمه
المدن والناس قد سمي بالجمع نحو قولهم للقبيلة كلاب وقالوا المدائن موضع معروف وهو كثير فواحد
حضاجر حضاجر وقد تقدم الكلام عليه ، وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أعجمي وقع في كلام
العرب فوافق بناؤه مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل ودنانير قال الشاعر وهو ابن مقبل
يُمَتَّى بِهَا ذَبُّ الرِّبَادِ كَأَنَّهُ فَتَى فَارِسِيٍّ فِي سَرَائِلَ رَامِحُ

ويروى أتى دونها ذب الرياد هكذا أنشده صاحب الصحاح ، قوله ذب الرياد الثور الوحشي والمراد
قتي فارسي رامح في سراويل ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة وهي قطعة خرقته منه كدخايرص وأنشدها
هَلَيْتُ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَهُ فَلَيْسَ يَرِقُ الْمِسْتَعْلِفُ
فيكون كمشكالة وعنا كيل وهو رأى أبي العباس ويضعف من جهة المعنى لانه لا يريد أن يكون عليه
من اللوم قطعة وانما هو هجو والسراويل تمام اللباس فأراد أنه تام التردى باللوم ، قال أبو الحسن من

(١) الاتحى ضرب من البرود ويقال انهج الثوب اذا اخذ في البلى اه من اللسان فيصير المعنى من طلل
بال كالبرد التي اخذت في البلى (٢) في نسخة المعتل (٣) وفي نسخة وهو اسم للضبع مفرد

العرب من يجعله واحداً فيصرفه والسمع حجة عليه قال أبو علي الوجه عندي أن لا ينصرف في النكرة لانه مؤنث على بناء لا يكون في الاتحاد فن جعله جمعاً فأمره واضح ومن جعله مفرداً فهو أعجبي ولا اعتداد بالابنية الاعجمية ، « وأما التركيب » فهو من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعاً على الواحد وثانياً لانه البسيط قبل المركب وهو على وجهين أحدهما أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه ألا ترى ان مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت أحدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا كما بنى كيف وأين لما تضمننا معنى همزة الاستفهام وكما بنى من حين تضمن معنى حرف الجزاء وهى ان ؛ وأما القسم الثاني وهو الداخـل في باب مالا ينصرف فهو أن يكون الاسمان كشئ واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثانى من الاول موقع هاء التأنيث فما كان من هذا النوع فانه يجرى مجرى ما فيه تاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو حضرموت تقول هذا حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت فلا ينصرف لانه معرفة مركب والاسم الثانى من الصدر بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه ألا ترى أنك تفتح آخر الاول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث فان نكرته صرفته تقول هذا حضرموت وحضرموت آخر منعت الاول الصرف لانه معرفة وصرفت الثانى لانه لما زال التعريف بقيت علة واحدة وهو التركيب فانصرف وفتح الاسم الاول للتركيب وينزل الثانى من الاول منزلة تاء التأنيث ويتمتع الثانى من الصرف للتركيب والتعريف وكل ما كان من ذلك كان على ما ذكرنا من منع الصرف ، ويجوز فيه اضافة الاول الى الثانى فاذا أضفت أعربت الاول بما يستحقه من الاعراب وانظرت فى الثانى فان كان مما ينصرف صرفته وان كان مما لا ينصرف لم تصرفه فتقول فيما يضاف الى المنصرف هذا حضرموت وبعـل بك وان أضفت الى مالا ينصرف قلت هذا رام هرمز ومار سرجس (١) ورأيت رام هرمز ومار سرجس ومررت بـرام هرمز ومار سرجس قال جرير

لَقَيْتُم بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَلَقْتُم مَارَ سَرْجِسَ لَا قِيَالَا

أنشد على قول من أضاف فن لم يضاف يقول مار سرجس بالضم لانه يجعله كالاسم الواحد حكماً يقول يمار سرجس ، وأما معديكرب ففيه الوجهان التركيب والاضافة فان ركبتهما جعلتهما اسماً واحداً وأعر بهما اعراب مالا ينصرف فتقول هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب كما تقول هذا طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة واذا أضفت كان لك فى الثانى منع الصرف وصرفه فاذا صرفته اعتقدت فيه التذكير واذا منعت الصرف اعتقدت فيه التأنيث فتقول فى المنصرف هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب كما تقول هذا غلام زيد ورأيت غلام زيد ومررت بغلام زيد

(١) مار سرجس اسم موضع اه من اللسان

وتقول في غير المنصرف هذا معدى كرب ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب كما تقول هذا غلام زينب ورأيت غلام زينب ومررت بغلام زينب ، واعلم ان في معديكرب شذوذين أحدهما من جهة البنية لانهم قالوا معدى بالكسر على زنة مفعل والقياس مفعل بالفتح (١) نحو المرمى والمغزى وما اعتلت فتؤه بجيمه المسكان منه على مفعل بالكسر نحو المورد والموضع فهذا وجه من الشذوذ والوجه الثاني سكنون الياء من معديكرب وهو في موضع حركة ألا ترى انك اذا ركبت فقلت هذا معدى كرب كانت الياء باذاء الراء من حضرموت واللام من بلبك وكلاهما مفتوح واذا أضفت كان ينبغي أن تسكن في موضع الرفع والجاء وتفتح في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو هذا قاضى زيد ومررت بقاضى زيد ورأيت قاضى زيد ولم يجوز الامر في معديكرب كذلك بل سكنت في حال النصب كما سكنت في حال الرفع والجاء وذلك لانهم شبهوها في حال التركيب وحصولها حشوا بما هو من نفس الكلمة نحو الياء في درديس والياء في عيصوز ، قال الخليل شبهوها بالالف في منى ومعنى وأما في حال الاضافة فسكنوها أيضاً تشبيهاً لها بالركبة الزوم هذا الاسم الاضافة ولانهم لما سكنوها في المركب وهو موضع لا يكون فيه الا مفتوحة سكنوها ههنا لانه موضع قد تسكن فيه ألا ترى انها قد تسكن في الرفع والجاء فحمل النصب في مثل هذا على الرفع والجاء لواز اسكانه في ضرورة الشعر حملا على المرفوع والمجرور تشبيهاً لها بالالف فاعرفه ، وأما « العجمة » فانها من الاسباب المانعة من الصرف لأن العجمة دخيلة على كلام العرب لانها تكون أولاً في كلام المعجم ثم تعرب فهي ثانية له وفرع عليه ، واعلم ان قولهم العجمة ليس المراد منه لغة فارس لا غير بل كل ما كان خارجاً عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم وتنقسم العجمة الى قسمين أحدهما ما عرب من أسماء الاجناس فنقل الى العربى جنساً شائعاً واستعمل استعمال الاجناس فجرى العربى فلا يكون من أسباب منع الصرف واعتباره بدخول الالف واللام عليه وذلك كالابريسم والديباج والفرند والبعاج والاستبرق فهذا النوع من الاعجمى جار مجرى العربى بمنعه من الصرف ما يمنعه ويوجبه له ما يوجبه ، والثاني من المغرب ما نقل علماً نحو اسحق ويعقوب وفرعون وهامان وختانخ وتكين فهذه في لغتها الاعجمية أعلام والاعلام معارف والمعرفة أحد الاسباب المانعة من الصرف وقد عربت بالنقل فزادها ذلك نقلاً ، والاسماء الاعجمية تعرف بعلامات . منها خروجها عن أبنية العرب نحو اسماعيل وجبريل . ومنها مقارنة ألفاظ المعجم الا انها غيرت الى العربية نحو أبراهام اذ قالوا ابراهيم على الاخلاص ومنها ترك الصرف نحو ابلليس ولو كان عربياً لانصرف ومن زعم انه من أبلس اذا يئس فقد غلط لان الاشتقاق لا يكون في الاسماء الاعجمية « وأما الالف والنون المضارعتان لالفي التأنيث » فهي من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين والزائد فرع على المزيد عليه وهما مع ذلك مضارعتان لالفي التأنيث نحو حمراء والالف في حمراء وصحراء بمنع الصرف فكذلك ما أشبهه وذلك نحو عطشان وسكران وغرثان وغضبان واعتباره أن يكون فعلاً ومؤنثه فعلي نحو قولك في المذكور عطشان وفي المؤنث عطشى وسكران وفي المؤنث سكرى وغرثان وفي المؤنث غرثى

(١) في نسخة زيادة بمذوقه بالفتح لان القياس فيما لا ملامه حرف علة ان يجي مفعل منه بالفتح نحو المرمى والمغزى

لا تقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرثانة في اللغة الفصحى وإنما قلنا فعلان ومؤنثه فعلى احترازاً من فعلان آخر لا فعلى له في الصفات قالوا رجل سيفان للطويل المشوق وقالوا امرأة سيفانة ولم يقولوا سبقي وقالوا رجل ندمان وامرأة ندمانة ولم يقولوا ندمى فهذا ونحوه مصروف لاحالة ، ووجه المضاربة بين الالف والنون في سكران وبابه وبين ألفى التأنيث في حراء وقصباء أنهما زیدتا زیداً ممّا كما أنهما في حراء كذلك وأن الاول من الزائدين في كل واحد منهما ألف وأن صيغة المذكر فيهما مخالفة لصيغة المؤنث وأن الآخر من كل واحد منهما يتنوع من إلحاق تاء التأنيث فكما لا تقول في حراء وصفراء حمرأة وصفراء كذلك لا تقول في عطشان عطشانة ولا في غضبان غضبانة بل تقول في المؤنث غضبي وعطشى وقولنا في اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بني أسد غضبابة وعطشانة فألحق النون تاء التأنيث وفارق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة كندمان فتقول هذا عطشان ورأيت عطشاناً ومردت بعطشان ، وأما الاعلام نحو مروان وعدنان وغيلان فهي أسماء لاتنصرف للتعريف وزيادة الالف والنون واعلم ان هذه الالف والنون في هذه الاعلام وما كان نحوها محمولات على باب عطشان وسكران لقرب ما بينهما ألا ترى أنهما زائدتان كزيادتهما وأنه لا يدخل عليهما تاء التأنيث لا تقول مروانة ولا عدنانة لان العملية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وليس المسامح من الصرف كونه على زنة فعلان ألا ترى أن عثمان وذبيان وسفيان حكمها حكم عدنان وغيلان ، فإن قيل فأنت تقول سلمان وسلمى فهلا كان كعطشان وعطشى قيل ليس سلمان وسلمى من قبيل عطشان وعطشى إنما ذلك من قبيل تلاقى اللغة وأمر حصل بحكم الاتفاق لانه كان مقصوداً ، وقد كثرت زيادة الالف والنون آخرأ على هذا الحد فإن جهل أمرها في موضع قضى بزيادة النون فيه الى أن تقوم الدلالة بخلافه فإن سميت رجلاً بسرطان أو امرأة منقته الصرف لانه صار حكمه حكم عدنان وذبيان فإن نكرته انصرف لاحالة فإن سميت برمان فبيدويه والخليل لا يصرفانه ويحكان على الالف والنون بالزيادة حملا على الاكثر وأبو الحسن يصرفه ويحملها على أنها أصل وحجته أنه قد كثرت في النبات فعال نحو سباق وحماض وعناب وجار ، وقوله « الا اذا اضطر الشاعر فصرف » يعني ان الاسم اذا اجتمع فيه سببان من الاسباب التسعة امتنع من الصرف ولم يميز صرفه الا في ضرورة الشعر فإن ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر واستعمال مالا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة فجميع مالا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام القافية واقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خلاف في ذلك الا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة فانه لا يجوز صرفه للضرورة لانه لا يتنوع بصرفه لانه لا يسد ثلمة في البيت من الشعر وذلك انك اذا نونت مثل حبلى وسكرى فقلت حبلى وسكرى فتحذف الف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لانك زدت التنوين وحذفت الالف فما ربحت الا كسر قياس ولم تحظ بغائدة واعلم انك اذا نونت اسماً غير منصرف ضرورة جبرته أيضاً لانك تردده الى أصله فتحركه بالحرركات الثلاث التي تنبغى له نحو قوله

إِذَا مَاغَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَقَ قَوْمَهُمْ (١) عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

تخفف عصائب لما ردها الى أصلها

قال صاحب الكتاب ~~و~~ وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً وما تعلق به الكوفيون في اجازة منه في

الشعر ليس بثبت ❦

قال الشارح السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجاعة من المتأخرين البصريين كأبي علي وابن البرهان (٢) وغيرهما ترك صرف ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثر البصريين وقد أنكروا المنع أبو العباس المبرد وقال ليس لمنع الصرف أصل يرد اليه وقد أشهد من أجاز ذلك أئياناً صالحة العدة قال عباس بن مرداس

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعٍ

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه ، ومن ذلك قول الاصمعي العدواني

وَمِنْهُمْ وَلِدُوا هَامِيرُ ذُو الطُّوْلِ وَذُو الْعَرَضِ

ولم يصرف عامراً وأنشدوا

وَمُصَتَبٌ حِينَ جَدَّ الْأُمْرُاءُ كَبْرَهَا وَأَطْيَبَهَا

الى أبيات آخر غير هذه جاءت في أشعار العرب أضعاف ما ذكرناه ، وقد تأولها أبو العباس وروى شيئاً منها علي غير ما رويوه فأما بيت عباس فان الرواية الصحيحة يفوقان شيخى في مجمع وشيخه هو مرداس وان صحت روايتهم فانه جعله قبيلة لنقدمه وكثرة أشياعه ، وأما امر ذو الطول فأبو القبيلة ويجوز أن يكون جعله القبيلة نفسها فلم يصرفه ثم رد الكلام في الصفة الى اللفظ ومنه قوله تعالى (أَلَا لِنُعْجِزَ أَنْ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِنُؤُودِ) صرف الاول جعله أبا القبيلة ومنعه الصرف ثانياً لانه جعله نفس القبيلة ، وأما قوله مصعب حين جد الامر فان الرواية الصحيحة وأتم حين جد الأمر وان صحت تلك الرواية حمله (٣) على ارادة القبيلة ، وكان أبو بكر بن السراج يقول لو صحت الرواية في ترك صرف ما لا ينصرف ما كان بأبعد من قوله

فَبَيْنَاهُ يُبْشِرُ رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلَ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَحِيْبٌ

انما هو فيينا هو تحذف الواو من هو وهي متحركة من نفس الكلمة واذا جاز حذف ماهو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذى هو زيادة للضرورة أولى ، والذي ذكره ابن السراج لا أراه لان التنوين حرف دخل لمعنى فاذا حذف أدخل بذلك المعنى وليس كذلك ماهو من نفس الكلمة ألا ترى أنه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل قاض ومع المقصور في مثل عصا وأقتضت الحال حذف احدهما حذف لام الكلمة وبقي التنوين لان حذف التنوين ربما أوقع لبساً وليس كذلك حذف الواو من قوله فييناه يشرى رحله ، واعلم ان النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل والمذهب فيه منع صرف

المنصرف من الاسماء اذا كان فيه علة واحدة من الامل التسع للضرورة (١) حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة فالضرورة اعتبر مطلق الثقل وفي حال الاختيار اعتبر ثقل مخصوص فاذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين فلو جاء مثل رجل وفرس وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجوز عندي فأما صاحب الكتاب فانه اختار منع جواز صرف ما ينصرف في الضرورة وهو مذهب سيديوه والاكثر من البصريين وقد ذكرت حجبتهم في ذلك *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكه الصرف عند التنكير كقولك رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد ﴾

قال الشارح قد ذكرنا ان العملية أحد الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريف فرعاً والتنكير أصلاً على ما مضى والعملية تجماع ستة أسباب من موانع الصرف . أحدها العجمة في مثل ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب فهذه الاسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة قال الله تعالى (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل) وقال عز من قائل (ووهبنا له اسحق ويعقوب) . الثاني وزن الفعل نحو يزيد وتغلب ويشكر ويعمر وخضم وضرب اذا سعى به فهذا وما كان مثله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل . الثالث العدل في مثل عمر وزفر وحذام وقطام عدل من عامر وزافر وحاذمة وقاطمة أعلاماً . الرابع زيادة الالف والنون في نحو عثمان وذبيان وسلمان وعدنان فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون . الخامس التركيب نحو بعلبك ومعديكرب ورام هرمز وما كان مثلاً مما جعل الاسمان فيه اسماً واحداً فهذه الاسماء لا تنصرف للتعريف والتركيب . السادس التأنيث في مثل طلحة وحجرة وسعاد وقطام فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث فالتأنيث في نحو طلحة وحجرة بالتاء وفي سعاد بتقدير التاء الا انه لا يظهر لكون الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علامة التأنيث ولذلك يتعاقبان الا فيما لا يعتمد به وذلك في تصغير وراء وقدام فقد قيل وريشة وقدييمة وهو قليل ، وأما سقر وما كان مثله فان حركة عينه قامت مقام الحرف الرابع على ما سنذكر ، فهذه الستة احدى علمتها التعريف فاذا نكرت زالت احدى العلتين وهو التعريف فبقيت علة واحدة فينصرف فتقول هذا ابراهيم وابراهيم آخر وأحمد وأحمد آخر وعمر وعمر آخر وعثمان وعثمان آخر وهذا بعلبك وبعلبك آخر وهذا حجرة وحجرة آخر ، وقوله نحو رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد فالمراد ان سعاد وما كان مثله مثل طلحة فيه التعريف والتأنيث فاذا نكر انصرف لزوال التعريف وقطام فيه ثلاث علل التعريف والتأنيث والعدل فاذا نكر زال التعريف وزال أيضاً العدل لزوال التعريف لانه انما كان معدولاً في حال التعريف فبقي في كل واحد منهما سبب واحد وهو التأنيث وهذا الضرب من التأنيث لا أثر له الا مع التعريف فاذا زال التعريف بطل حكمه وصار الاسم في حكم ما لا سبب فيه فان شئت أن تقول بقي بلا سبب لان السبب الباقي لا أثر له وان شئت أن تقول بقي على سبب واحد وهو التأنيث لفظاً ، ومثله عمر اذا نكرته

زال التعريف وزال المدل بزواله أيضاً ، وهذا إنما يطرد فيما مثل به من سعاد وقطام ونظائرهما لا في كل ما أحد سببيه التعريف ألا ترى أن أذربيجان قد اجتمع فيه التعريف والتركيب والعجبة وزيادة الالف والنون فإذا زال التعريف جاز أن يقال لبقائه بلا سبب إذ كان لا أثر لهذه الاسباب الا مع التعريف ولا يقال بقي على سبب واحد لانه لما زال التعريف بقي فيه أكثر من سبب واحد فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ إلا نحو أحر فإن فيه خلافاً بين الاخفش وصاحب الكتاب ﴾
قال الشارح لما أطاق وقال وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير استثنى أحر ونحوه من الصفات إذ كان فيه خلاف إذا سمي به ثم نكر فإن سببويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنع في حال تعريفه الا ان المانع من الصرف يختلف في حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل وفي حال التنكير شبهه بحاله قبل التسمية ، وذهب أبو الحسن الاخفش الى صرفه لانه بالتسمية فارق الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل على ما ذكر فإذا نكر زال التعريف وبقي فيه علة واحدة وهي الوزن وحده فالصرف وأرى القياس ما قاله أبو الحسن وكذلك ما كان نحوه مثل سكران وعطشان إذا سمي بشيء من ذلك ثم نكر فهو على الخلاف *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِزْرَهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ *

قال الشارح اعلم ان ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة فالوجه منصرف لاجتماع السببين فيه وقد يصرفه بعضهم لاختفه بسكون وسطه فكأن الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فالصرف عند هؤلاء وفيه رد الى الاصل وقد أنشد قول جرير * لم تتلفع بفضل الخ * والشاهد فيه صرف دعد وترك صرفها ، والتلفع التفتيح والتردي . والعلب جمع علبة كظلمة وظلم وهو إناه من جلد يشرب به الأعواب ، يصفها بأنها حاضرة رقيقة العيش لا تلبس ما يلبسه العرب ولا تشرب مما يشربون ، ومثله قول الآخر

أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

فصرف هنداً في موضعين من البيت وليس ذلك من قبيل الضرورة لانه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت والقياس الصرف لان مراعاة اللفظ فيها لا ينصرف هو الباب ألا ترى انهم قالوا ذللاً وجندلاً فصرفوه وان كان المراد ذللاً وجندلاً غير مصروفين لانهما بزنة مساجد لكنهم حذفوا الالف منهما تخفيفاً وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به ويؤيد وضوحاً أن الالف مرادة أنه قد اجتمع فيها أربع متحركات متواليات في كلمة مع كون الالف مرادة فهو مصروف لمراعاة اللفظ ، وكان الزجاج لا يرى صرف نحو هند ودعد وجل ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن ، فأما الاسم الاعجمي الثلاثي الساكن الوسط فصرفو البتة نحو لوط ونوح قال الله تعالى (امرأة

نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا) واعلم ان اعتمادهم في نحو هند ودعد وما كان مثلهما الصرف ومنعه واعتمادهم في نحو نوح ولوط الصرف ألبتة مع تساويهما في الخمة لسكون أو سطهما داليل على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة وصاحب الكتاب لم يفرق بين هند وجبل وبين لوط ونوح وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد وهو القياس الا ان المسموع ما ذكرنا *
قل صاحب الكتاب * وأما ما فيه سبب زائد كاه وجور فان فيهما ما في نوح مع زيادة التأنيث فلا مقال في امتناع صرفه *

قال الشارح : أما « ماه وجور » اذا سمى بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما لانه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب التعريف والتأنيث والعجمة ولذلك لو سميت امرأة بذك أو حش لكان غير مصروف لما ذكرناه ولو سميت بهما رجلا لكان حكمهما حكم نوح ولوط *

قال صاحب الكتاب * والتكرر في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصاييح نزل البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلا بحال والزنة التي لا واحد عليها منزلة تأنيث ثان وجمع ثان *

قال الشارح : لما ذكر في أثناء هذا الفصل أن السبب الواحد لا يكون مانعا من الصرف ألبتة خاف أن يتوهم منهم أن نحو « حبلى وبشرى وصحراء ومساجد » ناقض لما قرره فنبه عليه وعرف أن العلة ههنا متكررة وذلك أن ألف التأنيث المفصورة والمدودة في نحو حبلى وسكرى وحراء وصحراء هي المسانعة من الصرف وحدها وأن الصفة لأنزلهما بل هي سبب زائد على المانع ألا ترى أن نحو حبارى وبهي وشكاعى أسماء غير صفات وليس فيها الا الالف وحدها وأن صحراء وطرفاء ليست بصفة وليس مع الالف المدودة فيهما سواها وانما منعت الصرف لانها لازمة للتأنيث وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزل منزلة الجزء منها فلذلك ثبت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكرارى وصحراء وصحارارى وليست التاء كذلك في نحو طلحة وحزة انما هي علامة منفصلة بمنزلة اسم ضم الى اسم ولذلك تحذف في التكسير في نحو قرية وقرى وظلمة وظلم وجفان وطلحة وطلح فالالف تشارك التاء في التأنيث وتزيد عليها بالازم فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان فهذا معنى « تكرر العلة » وكذلك نحو « مساجد ومصاييح » وذلك أن هذا الجمع لما لم يكن له نظير في الاتحاد وليس في المجموع جمع الا وله نظير في الاتحاد على ما تقدم فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع ثانيا فتكررت العلة وقد تقدم ذلك مبسوطا *

القول في وجوه اعراب الاسم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * هي الرفع والنصب والجبر وكل واحد منهما علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس الا وأما المبتدأ وخبره وخبر ان وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسمها ولا المشبهتين بليس فلهجات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب ان والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما

ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول ، والجرح علم الاضافة ، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرحها داخله تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة ، وأنا أسوق هذه الاجناس كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده ﴿

قال الشارح : اعلم ان الاعراب في اللغة البيان يقال أعرب عن حاجته اذا أبان عنها ومنه قوله عليه السلام «الشيء تعرب عن نفسه» وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه وذلك لما يعزى اليهم من الفصاحة يقال أعرب وتعرب اذا تخلق بخلق العرب في البيان والفصاحة كما يقال تمدد اذا تكلم بكلام معد ، والاعراب الابانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ألا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير اعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضايق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الاعراب ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرو وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر « فان قيل » فأت تقول ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى وتقتصر في البيان على المرتبة قبل هذا شيء قادت اليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الاعراب فيهما ولو ظهر الاعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيد فظهر الزعم في زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الاعراب وكذلك لو قيل أكل كثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخطأ الى أن الكثرى مأكول وكذلك لو نفيتهما أو نعمتهما أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول ضرب الموسيان العيسيين وضرب عيسى الكريم موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن ، واعلم انهم قد اختلفوا في الاعراب ملهو فذهب جماعة من المحققين الى انه معني قالوا وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها نحو هذا زيدورأت زيداً ومررت بزيد والاختلاف معني لاحالة ، وذهب قوم من المتأخرين الى انه نفس الحركات وهو رأى ابن درستويه فالاعراب عندهم لفظ لا معني فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرى على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه ، والظاهر المذهب الاول لانفاقهم على انهم قالوا حركات الاعراب ولو كان الاعراب نفس الحركات لكان من اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممتنع وقوله « وجوه الاعراب » يريد به أنواع اعراب الاسماء التي هي الرفع والنصب والجرح لانه لما كانت معاني المسماة مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافة اليها كان الاعراب المضاف اليه مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه ، واعلم أن سبويه فصل بين ألقاب حركات الاعراب وألقاب حركات البناء فسمى حركات الاعراب رفعاً ونصباً وجراً وجزماً وحركات البناء ضمّاً وفتحاً وكسراً ووفقاً لفرق بينهما فاذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عملاً عمل فيه يجوز زواله ودخول عمل آخر يحدث عمله ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ وأعني عن أن يقول ضمة حدثت بمامل أو فتحة حدثت بمامل أو كسرة حدثت بمامل فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار ، وقد خالفه الكوفيون وسموا الضمة للالزمة رفعاً والفتحة للكسرة نصباً وجراً والمصواب

مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة ، وأعلم ان اعراب الاسماء من هذه الاربعة الرفع والنصب والجر ولا يدخل الاسم جزم وانما لم تجزم الاسماء لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها فلو جزمت لا بطل الجازم الحركة واذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين لان التنوين تابع للحركة ولو زال اختلت الكلمة بذهاب شيئين. أحدهما الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها والآخر التنوين الذي هو دليل كونه منصرفاً ، « فان قيل » فهلا أذهب الجازم الحركة وحدها قيل لو حذفت الحركة للجازم لزم تحريك حرف الاعراب لسكونه وسكون التنوين بعده ولو فعلنا ذلك اعاد لفظ المجزوم الى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزم فيه لانه لا يسلم سكونه ، ويحكي عن الماساني أنه قال لم يدخل الجزم الاسماء لانه بعوامل يمنع دخولها على الاسماء من جهة المعنى نحو لم ولما وان المجازية وما جرى مجراها ، وقوله « وكل واحد منها علم على معنى » يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولولا ارادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة الى كثرتها وتعددتها ، ثم قال « فالرفع علم الفاعلية » فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدأ لمشاركة في الاخبار عنه وذلك لان الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه وانقطار المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر ، وذهب سيبويه وابن السراج الي أن المبتدأ والخبر هما الاول والاصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ومنه قول سيبويه اعلم ان الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لان المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لان المبتدأ يكون معرئ من العوامل اللفظية ويعرئ الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقترب به غيره ، والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الاول وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولاً وحمل عليه المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن وخبر لا التي لنفي الجنس واسم ما ولا التي بمعنى ليس وجعل لكل واحد منها فصلاً يأتي عقيب هذا مرتباً هذا الترتيب ويستقصي عليها الكلام هناك ، وقوله « والفاعل واحد ليس الا » يريد أن كل فعل متعد كان أو غير متعد لا يكون له الا فاعل واحد والعلة في ذلك أن الفعل حديث وخبر فلا بد له من محدث عنه يسند ذلك الحديث اليه وينسب اليه والا عدمت فائدته فاذا ذكرت بعده اسماً وأسندت ذلك الفعل اليه اشتغل به وصار حديثاً عنه وان جئت بعده باسم آخر وقع فضلة فينتصب انتصاب الفضلات وهو المفعول به ، وقوله « ليس الا » يريد ليس الا ذلك فحذف المستثنى منه تخفيفاً وحذف المستثنى أيضاً وحذف المستثنى بعد الاسانئ اذا وقعت بعد ليس وسيوضح في موضعه من الاستثناء ان شاء الله تعالى *

ذكر المرفوعات

﴿ الفاعل ﴾

﴿ فضل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو ما كان المسند اليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه ، وحقه الرفع ورافعه ما أسند اليه ﴾

قال الشارح : اعلم انه قدم الكلام في الاعراب على المرفوعات لانها الوازم للجملة والعمدة فيها والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها ثم قدم الكلام على الفاعل لانه الاصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه على ما تقدم شرحه ، واعلم ان الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ولذلك كان في الايجاب والنفي سواء ، وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ويريد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة الى الاحتراز من ذلك لان الفعل اذا أسند الى المفعول نحو ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل اذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه ، وقال بعضهم في وصفه هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبراً كأنه احتراز بقوله لمجرد كونه خبراً من الخبر اذا تضمن معنى الاستفهام من نحو ابن زيد وكيف محمد ومقي الخروج فان هذه الظروف التي وقعت أخباراً يجب تقديمها لكن لا لمجرد كونه خبراً بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام ، وهذا الكلام عندى ليس يرضى لان خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبراً اذ لو كان الامر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبد الله ذاهب فلما لم يجب ذلك في كل خبر علم انه انما يجب تقديم خبر الفاعل لأمراً وراء كونه خبراً وهو كونه عاملاً فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المفعول وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك أين زيد وانظاره سبب أوجب تقديمه فاعرفه ، وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والايجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث أن الفعل مسند اليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل ويؤيد اعراضهم عن المعنى عندك وضوحا انك لو قدمت الفاعل قللت زيد قام لم يبق عندك فاعلاً وانما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية ، وقوله « وحقه الرفع » يعني وخصته من الحركات الرفع ، ورافعه ما أسند اليه من الفعل أو ما كان في معناه من الاسماء مثال الفعل قام زيد رفعت زيدا بقلم ومثال ما هو في معنى الفعل من الاسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك زيد ضارب غلامه وحسن وجهه ومضروب أخوه فهذا في تقدير يضرب غلامه وحسن وجهه ويضرب أخوه فارفع كل واحد من التلام والوجه والاخ كارتفاع زيد بالفعل قبله من قولك ضرب زيد ، وربما قال بعضهم في عبارته الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل اليه وهو قريب وهو في الحقيقة غير جائز لان الاسناد

معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي ، فإن قيل ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعاً ، فالجواب عن ذلك من وجوه . أحدها أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الاعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل وكان النرض اختصاص كل واحد منها بعلامة تميزه عن صاحبه وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع . وثانيها أن الفاعل إنما اختص بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه وحذفه ألا ترى أنك تقول ضرب زيد ويكون الكلام مستقلاً وإن لم تذكر مفعولاً ولو أخذت تحذف الفاعل ولم تقم مقامه شيئاً نحو ضرب زيداً من غير فاعل لم يكن كلاماً وإذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف والضممة أقوى من الفتحة لأن الضمة من الواو والفتحة من الالف والواو أقوى من الالف لأنها أضيقت مخرجاً ولذلك يسوغ تحريك الواو ولا يمكن ذلك في الالف لسعة مخرجها ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه وإذا ضاق صلب الصوت وقوى فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى والاضعف الاضعف ؛ ووجه ثالث أن الفاعل أقل من المفعول إذ الفعل لا يكون له الأفعال واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو ضرب زيد عمراً وأعطيت زيدا درهما وأعلنت زيدا عمراً خير الناس فيتمدى إلى مفعول واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة ولك وأن تأتي بالمصدر بعد ذلك والظرف من الزمان والظرف من المكان والمفعول له والمفعول معه والحال والاستثناء والضممة أثقل من الفتحة فأعطوا الفاعل الذي هو قليل الرفع الذي هو ثقل وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذي هو خفيف وإنما فعلوا ذلك لوجهين . أحدهما ليعل في كلامهم ما يستقلون وهو الضمة . والثاني أنهم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلاً في الكلام فيكون ثقل الرفع موازياً لثقل الفاعل وخفة النصب موازية لسكينة المفعول ومثله مثل من نصب بين يديه حجراً أحدهما خمسة أرتال والآخر عشرة أرتال ثم قيل له عالج إن شئت الخفيفة عشر مرات وإن شئت عالج الثقيل خمس مرات فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لثقل ممارسة الثقيل فيكون ذلك جازياً على منهاج الحكمة والعدل فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ✽ والاصل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرًا ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتتم ضرب غلامه زيداً ✽

قال الشارح : اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الاصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول اتعلقهما به واقتضاهما إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المفعول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجد ثانياً فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازماً له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم على ما سنذكر في الفصل الذي بعده وقد تقدم من الدليل في شرح الخطبة على شدة اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به ما فيه مقنع وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من

حروف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده فإذا رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخره ؛ وقد تقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير ولذلك جاز أن يقال « ضرب غلامه زيد » فالغلام مفعول وهو مضاف الى ضمير الفاعل وهو بعده متأخر عنه فهو في الظاهر اضمار قبل الذكر لكنه لما كان مفعولاً كانت النية به التأخير لانه لما وقع في غير موضعه كانت النية به التأخير الى موضعه ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون المعنى وذلك جائز ؛ ولو قلت « ضرب غلامه زيداً » برفع الغلام مع انه متصل بضمير المفعول لكان متممنا لان الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظاً ومعنى لان الفاعل وقع أولاً وهي مرتبته والشئ اذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوي بها غيرها ؛ وقد أقدم أبو الفتح ابن جني على جواز مثل ذلك وجعله قياساً قال وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالاصل وحمل عليه قول الشاعر

جَزَى رَبُّهُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلاِبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وذلك خلاف ما عليه الجمهور والصواب أن تكون الهاء عائدة الى المصدر والتقدير جزی رب الجزاء وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر اذ كان دالاً عليه ومثله قولهم من كذب كان شرّاً له أى كان الكذب شرّاً له ، وبمضيم بقول الضمير في البيت يعود الى المفعول بعده ولكن علي سبيل الضرورة ولا يجوز مثله في حال الاختيار وسمة الكلام قاعرفه *

فصل قال صاحب الكتاب ومضمره في الاسناد اليه كظاهرة تقول ضربت وضربنا وضربوا وضربن وتقول زيد ضرب فتنوى في ضرب فاعلا وهو ضمير يرجع الى زيد شبيه بالهاء الراجعة الى أنا وأنت في أنا ضربت وأنت ضربت *

قال الشارح : لا فرق بين اسناد الفعل الى الفاعل الظاهر وبين اسناده الى المضمر من جهة حصول الفائدة واشتغال الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر الا انك اذا أسندته الى ظاهر كان مرفوعاً وظهر الاعراب فيه واذا أسندته الى مضمر لم يظهر الاعراب فيه لانه مبنى وانما يحكم على محله بالرفع فاذا قلت ضربت كانت التاء في محل مرفوع لانها الفاعلة ، واعلم ان الفعل الماضي اذا اتصل به ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وقبلت وذلك لثلاث يتوالى في كلمة أربع متحركات لوازم نقولنا لوازم نحرز من ضمير المفعول لان الفعل لا يسكن لانه اذا اتصل به ضمير المفعول لان ضمير المفعول ليس بلازم للفعل ألا ترى أنه يجوز اسقاطه وحذفه وأن لا نذكره فنقول ضربك بالتحريك فيجتمع فيه أربع متحركات اذ لم تكن لوازم لان ضمير المفعول في حكم المنفصل فعلى هذا تقول ضربنا بسكون الباء اذا أردت الفاعل ويقع الظاهر بعده منصوباً لانه المفعول وتقول ضربنا بحركة الباء اذا أردت المفعول ويقع الظاهر بعده مرفوعاً لانه للفاعل فقد بان الفرق بين ضربنا وضربنا وحدثنا وحدثنا اذا أسكنت فالضمير فاعل واذا حركت فالضمير مفعول ، وقوله « وهو ضمير يرجع الى زيد » يريد بذلك أنك اذا أخبرت عن أنا وهو ضمير منفصل فقلت أنا ضربت وعن أنت في قولك أنت ضربت فكما يعود الى كل واحد منهما ضمير متصل

يظهر في اللفظ له صورة تدرجها الحاسة في الخط كان كذلك في الغائب ولم يظهر له صورة ولا لفظ حملا لما جهل أمره على ما علم فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن إضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيدا تضرع في الاول اسم من ضربك وضربته اضماراً على شريطة التفسير لانك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيداً فاعلا ومفعولاً فوجهت الفعلين اليه استغنيت بذكره مرة ولما لم يكن بد من اعمال أحدهما فيه أعملت الذي أوليته اياه ومنه قول طفيل أنشد سيبويه * جرى فوقها واستشعرت لون مذهب * ﴾

قال الشارح : هذا الفصل من باب اعمال الفعلين وهو باب الفاعلين والمفعولين ؛ اعلم انك اذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الاسماء العاملة ووجهتهما الى مفعول واحد نحو ضربني وضربت زيداً فإن كل واحد من الفعلين موجه الى زيد من جهة المعنى اذ كان فاعلا الاول ومفعولاً للثاني ولم يجوز أن يعمل جميعا فيه لان الاسم الواحد لا يكون مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة على ان الفراء قد ذهب الى انك اذا قلت قام وقعد زيد فكلما الفعلين عامل في زيد وهو ضعيف لان من الجائز تغيير أحد العامان بغيره من التواصب وحيزند يؤدي الى أن يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة وذلك قاسد واذ لم يجوز أن يعمل معاً فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدر الآخر معمولاً يدل عليه المذكور ، وذهب الجميع الى جواز اعمال أيهما شئت واختلفوا في الاولية فذهب البصريون الى أن اعمال الثاني أولى وذهب الكوفيون الى أن اعمال الاول أولى فاذا قلت ضربني وضربت زيداً نصبت زيداً لانك أعملت فيه ضربت ولم تعمل الاول فيه لفظاً وان كان المعنى عليه ، وذهب سيبويه الى أن في ضربني فاعلا مضمراً دل عليه المذكور وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ ، وذهب الكسائي الى ان الفاعل محذوف دل عليه الظاهر ، وكان الفراء لا يرى الاضمار قبل الذكر ، وأثر هذا الخلاف يظهر في التنثية والجمع فتقول على مذهب سيبويه في التنثية ضرباني وضربت الزيدتين وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدتين فتظهر علامة التنثية والجمع لان فيه ضميراً وتقول على مذهب الكسائي ضربني وضربت زيداً وفي التنثية ضربني وضربت الزيدتين وفي الجمع ضربني وضربت الزيدتين فتوحده الفعل الاول في كل حال فخلوه من الضمير ، والصحيح مذهب سيبويه لان الاضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير من ذلك اضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد) وهو اضمار الشأن والحديث وفسره بعده ونحو قول الشاعر

اذا مُتُّ كل الناسُ نصفانُ شامِتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنتُ أصنَعُ

المراد كان الشأن والامر الناس نصفان ، ومن ذلك قولهم نعم رجلا زيد ففي نعم فاعل مضمير فسرته النكرة بعده والتقدير نعم الرجل رجلا زيد أى المضمير كناية عن رجل ، ومثله ربه رجلا أدخل رب على مضمير لم يتقدم له ذكر ظاهر وفسره بما بعده ويسميه الكوفيون المضمير المحلول ، وأما حذف الفاعل البتة واخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم فكان ماقلناه وهو الحل على الاضمار بشرط التفسير أولى اذ كان له نظير من كلام العرب فكان أقل مخالفة ، وقوله * تضرع في الاول اسم من ضربك

وضربته يريد مضمراً الاسم المذكور لانه فاعل ومفعول من جهة المعنى اذ كان ضارباً ومضروباً ولذلك
يترجم بباب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل مايفعل به الآخر فاذا قات
ضربني وضربت زيدا أضمرت في الاول اسم زيد الذي فعل بك من الضرب مثل ما فعلت به ، فأما
البيت الذى أشدده وهو من أبيات الكتاب لطيف الغنى

وَكَمْشًا مَدْمَاةً كَانَ مَتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مَذْهَبٍ

فشاهد على إعمال الثانى وهو اختيار سيبويه ، نصب اللون باستشعرت وأضمر فى جرى فاعلا دل
عليه لون مذهب ولو كان أعمل الاول لرفع اللون بالفعل الاول وكان أظهر ضمير المفعول فى استشعرت
وقال واستشعرته كأنه يصف خيلا وأن ألوانها كمت مشوبة بحمرة كأن عليها شعار ذهب والشعار ما يلى
الجسد من الثياب والمذهب ههنا من أسماء الذهب فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ﴿ وكذلك اذا قلت ضربت وضربنى زيد رفعته لا يلائمك إياه الرفع وحذفت
مفعول الاول استغناء عنه ؛ وعلى هذا تعمل الاقرب أبداً فنقول ضربت وضربنى قومك ؛ قال سيبويه
ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربونى قومك ؛ وهو الوجه المختار الذى ورد به
التنزيل قال الله تعالى (آتُونِي أَوْعِظْ عَلَيْهِ قَطْرًا • وهاؤم اقرؤا كتابيه) واليه ذهب أصحابنا البصريون •
قال الشارح : اذا قلت ضربت وضربنى زيد برفع زيد أعملت الثانى وهو فعل ومفعول وليس
بعد الفعل والمفعول الا الفاعل والفاعل حقه الرفع وهذا معنى قوله « لا يلائمك إياه الرفع » يشير
بذلك الى قربه منه وحذفت مفعول الاول استغناء عنه ولم تضمره لان المفعول فضلة فلم تحتج الى اضماره
وعلى هذا يعمل الاقرب أبداً وذلك مقتضى القياس فنقول ضربت وضربنى قومك أعملت الثانى ولذلك
رفعت القوم ووحدت الفعل لخلوه من الضمير ولو أعملت الاول لقلت ضربت وضربونى قومك بنصب
القوم واظهار ضمير الجماعة فى الفعل الثانى لان تقديره ضربت قومك وضربونى ؛ والوجه المختار ضربت
وضربنى قومك و به ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى (آتُونِي أَوْعِظْ عَلَيْهِ قَطْرًا) أعمل الثانى ولو أعمل
الاول لقال آتُونِي أَوْعِظْ عَلَيْهِ قَطْرًا اذ التقدير آتُونِي قَطْرًا أَوْعِظْ عَلَيْهِ ؛ ومثله قوله تعالى (هاؤم اقرؤا
كتابيه) أعمل الثانى وهو اقرؤا ولو أعمل الاول لقال هاؤم اقرؤوا كتابيه ، واعلم ان هذا الاستدلال
بالظاهر والغالب وذلك لانه يجوز ان يكون أعمل الاول وحذف مفعول الثانى لان المفعول فضلة يجوز
ان لا يأتى به ؛ ومثله قول الفرزدق

وَأَسْكَنَ فِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْتُ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ بَيْنَ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

فهذا مثل قولهم ضربت وضربنى قومك أعمل الثانى وهو سبنى ولو أعمل الاول لقال وسبنى لان
التقدير لو سببت بنى عبد شمس وسبنى

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يعمل الاول وهو قليل ومنه قول عمر بن أبى ربيعة
• تمخل فاستاكت به عود إسجل • • وعليه الكوفيون ، وتقول على المذهبين قاما وقعد أخواك وقام
وقعد أخواك ، وليس قول امرئ القيس • • كفانى ولم أطلب قليل من المال • •

من قبيل ما نحن بصده اذ لم يوجه فيه الفعل الثاني الى ما وجه اليه الاول

قال الشارح قد ذكرنا انه لا خلاف في جواز اعمال أي الفعلين شئت لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين وانما الخلاف في الاول منهما فذهب الكوفيون الى ان اعمال الفعل الاول أولى وتعلقوا بأبيات أشدوها منها قول عمر بن أبي ربيعة

إذا هي لم تستك بعود أراكه تنخل فاستأكت به عود إسجل

الشاهد فيه رفع عود إسجل بالفعل الاول والتقدير تنخل عود إسجل فاستأكت به ولو أعمل الثاني لقال تنخل فاستأكت بعود إسجل ، قوله «تنخل» أي اختير والاسجل شجر يشبه الانل يستاك به ينبت بالحجاز ، وهذا لا دلائل فيه لان ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه وأما أن يدل على الاولية فلا ، وحجة البصريين في ترجيح اعمال الثاني أنه أقرب الى المفعول وليس في اعماله تغيير المعنى اذ لا فرق في المعنى بين اعمال الاول والثاني وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة ، ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا جحر ضب خرب وماء شن بارد فأتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه ألا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانما هما من صفات الجحر والماء ، ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدرة وصدرة زيد فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض فاختر الخفض ههنا حملا على الباء وان كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة وكان اعمال الثاني فيما نحن بصده أولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد ، قل وتقول على المذهبيين قلما وقعد أخواك وقام وقعد أخواك قد تقدم من قولنا انه اذا وجه الفعلان الى اسم واحد لا يجوز أن يعمل فيه جميعاً واذ كانت القضية كذلك وجب أن يعمل فيه أحدهما لفظاً ومعنى ويعمل الآخر فيه من جهة المعنى لا غير فتقول على مذهب سيديويه قلما وقعد أخواك فتنتي الفعل الاول لان فيه ضميراً وتقول قام وقعد أخواك على مذهب الكسائي وتوحد الفعلين جميعا الاول لان فاعله محذوف عنده والثاني لانه عمل في الظاهر بعده ، وتقول على مذهب الفراء قام وقعد أخواك فتوحد الفعلين جميعاً أيضا لخلوهما من الضمير لانهما جميعا عملا في هذا الاسم الظاهر ورفعا ، فأما بيت امرئ القيس

فلو أن ما أسقى لأدنى معيشة كمأني ولم أطلب قليل من المال

فليس من هذا الباب لان شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجها الى ما وجه اليه الآخر وهو الاسم المذكور وليس الامر في البيت كذلك لان الفعل الاول موجه الى القليل من المال والثاني موجه الى الملك ولم يحمل القليل مطلوبا وانما كان مطلوبا الملك : وتلخيص معنى البيت اني لو سميت لمنزلة دنية كمأني قليل من المال ولم أطلب الكثير ألا ترى انه قال في البيت الثاني

ولكنما أصنى لمجد مؤئل وقد يدرك المعجذ المؤئل أمئالي

ولو نصب قليلا بأطلب استحال المعنى وصار التقدير كمأني قليل ولم أطلب قليلا فيكون هذا عطف

جملة الى جملة لا تعلق لا أحدهما بالأخرى كقولك ضربني زيد ولم أكرم بكرا وحذف المفعول من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه ، يصف بعد همته فيقول لو كان سعي في الدنيا لأدنى حظ فيها لكفتني البالغة من العيش ولم أتجشم ما أتجشم وإنما طلبي معالي الأمور كمالك ونحوه فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * ومن اضماره قولهم اذا كان غداً فأنني أى اذا كان ما نحن عليه غدا * قال الشارح يريد ومن اضمار الفاعل أن الانسان يقول لمن يخاطبه في أمر يطلبه اذا كان غداً فأنني يريد اذا كان ما نحن عليه غداً فأنني ، فكان ههنا بمعنى الحدوث والتقدير اذا حدث هذا الامر غداً فأنني فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر ، ونحو منه فإن كان لا يرضيك حنسى تردنى الى قترى لا لمخالك راضياً

المراد فان كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن عليها

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وقد يجيء الفاعل ورافعه مضر يقال من فعل فتقول زيد باضمار فعل ، ومنه قوله عز وجل (يسبح له فيها بالندو والآصال رجال) فيمن قرأها مفتوحة الباء أى يسبح له رجال ، ومنه بيت الكتاب * لييك يزيد ضارع لخصومة * أى لييكه ضارع *

قال الشارح اعلم ان الفاعل قد يذكر وفعله الرفع له محذوف لأمر يدل عليه وذلك أن الانسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل وكل واحد منهما يقتضى فاعلاً في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من ضربه أو من قتله فيقول المسؤول زيد أو عمرو يريد ضربه زيد أو قتله عمرو فيرفع الاسم بذلك الفعل المقدر وان لم ينطق به لان السائل لم يشك في الفعل وإنما يشك في فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيد لكان أجود شئ وصار ذكر الفعل كالتأكيد ، ومن ذلك قوله تعالى (يسبح له فيها بالندو والآصال رجال) بفتح الباء في قراءة عاصم وابن عامر وذلك أنه بناء لما لم يسم فاعله فأقام الجار والمجرور بعده مقام الفاعل ثم فسر من يسبح علي تقدير سؤال سائل من يسبحه فقال رجال أى يسبح له رجال ورفع رجالاً بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه يسبح لانه لما قال يسبح له دل أن ثم مسبحاً ، ومنه بيت الكتاب

لِيَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيْخُصُومَةٍ وَخَتَبْتُ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

البيت لابن نميك النهشلي (١) والشاهد فيه رفع ضارع بفعل محذوف كأنه قيل من ييكه فقال ضارع لخصومة أى ييكه ضارع لخصومة ، والختبط المحتاج وأصله ضرب الشجر للابل ليسقط ورقها وتعلف ، يصف انه كان مقيماً بحجة المظلوم ناصراً له مؤسباً للفقير المحتاج ، والضارع الذليل الخاضع وتطيح تذهب وتهلك يقال أطاحت السنون اذا أذهبت (٢) به في طلب الرزق وأهلكته ، والطوائع جمع مطيعة وهي القوافض يقال طوحت الطوائع أى ترامت به المهلك والقياس أن يقال المطاوح لانه جمع مطيعة وإنما جاء على حذف الزوائد كما قال الله تعالى (وأرسلنا الرياح لواقح) والقياس ملائح لانه جمع ملقحة وإنما جاء محذوف الزوائد ، ورواه الاصمعي لبيك يزيد ضارع لخصومة على بنية الفاعل ولا شاهد فيه

على هذه الرواية ، فعلى قياس قوله تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) أجاز سيوبه ضرب زيد عمرو لانك لما قلت ضرب علم أن له ضارباً والتقدير ضربه عمرو ، ومثله قراءة من قرأ (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) قال أبو العباس المعنى زينته شركاؤهم فرفع الشركاء بفعل مضر دل عليه زين *

قال صاحب الكتاب * والمرفوع في قولهم هل زيد قام فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر ، وكذلك في قوله عز وجل (وإن أحد من المشركين استجارك) وببيت الخامسة * أن ذو لونة لانا * وفي مثل للعرب لو ذات سوار أطمتني ، وقوله تعالى (ولو أنهم صبروا) على معنى ولو ثبت ، ومنه المثل ألا حظية فلا ألية أي إن لا تمكن لك في النساء حظية فإني غير ألية *

قال الشارح : اعلم أن الاستفهام يقتضى الفعل ويطلبه وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لانك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله والشك انما وقع في الفعل وأما الاسم فمعلوم عندك ، وإذا كان حرف الاستفهام انما دخل للفعل لا الاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذى دخل من أجله وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل فلاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر دل عليه الظاهر لانه اذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الاصل أولى وذلك نحو قولك أزيد قام ورفعه بالابتداء حسن جيد لا قبح فيه لان الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر ، وأبو الحسن الاخفش يختار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر على ما قلناه ، وأبو عمر الجرمي يختار أن يكون مرتفعاً بالابتداء لان الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر كما ذكرناه ولا يفتقر الى تكلف تقدير محذوف ، وأما تمثيل صاحب الكتاب بقوله « هل زيد قام » فلم يمثل بالهمزة فيقول أزيد قام وذلك من قبل أن سيوبه يفرق بين الهمزة وهل فعنده اذا قالت أزيد قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازاً حسناً وإذا قلت هل زيد قام يقع اختار الفعل لازماً ولم يرتفع الاسم بعده الا بفعل مضمر على انه فاعل وقبح رفعه بالابتداء ولم يميز تقديم الاسم ههنا الا في الشعر فلذلك مثله هل دون الهمزة ، وانما قبح رفعه بعد هل بالابتداء ولم يقبح بعد الهمزة وذلك من قبل أن الهمزة أم الباب وأعم تصرفاً وأقواها في باب الاستفهام لانها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً ويختص به وينتقل عنه الى غير الاستفهام نحو من كم وهل فن سؤال عن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذى وكم سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى رب وهل لايسأل بها في جميع المواضع ألا ترى انك تقول أزيد عندك أم عمرو على معنى أيهما عندك ولم يميز في ذلك المعنى أن تقول هل زيد عندك أم عمرو وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى قد نحو قوله تعالى (هل أتى على الانسان حين من الدهر) أى قد أتى وقد تكون بمعنى النفي نحو قوله تعالى (هل جزاء الاحسان الا الاحسان) واذا كانت الهمزة أعم تصرفاً وأقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقيحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلاً واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها ، « فان قيل » اذا كان الاستفهام يقتضى الفعل على ما أقررتم فما بالك ترفعون بعده المبتدأ والخبر فتقولون أزيد قائم وهل زيد قائم

فالجواب ان الجملة قبل دخول الاستفهام تدل على فائدة تدخل الاستفهام سؤالاً عن تلك الفائدة ،
 وذكر قوله تعالى (وان أحد من المشركين استجارك فأجره) فأحد هنا مرتفع بفعل مضمر تفسيره
 الظاهر الذي هو استجارك والتقدير ان استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره وذلك أن إن
 في باب الجزاء بمنزلة الالف في باب الاستفهام وذلك لانها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف
 الجزاء نحو من ومتي لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتي شرط في الزمان وليست ان
 كذلك بل تأتي شرطاً في الاشياء كلها فلذلك حسن أن يليها الاسم في اللفظ ويقدر له عامل وذلك نحو إن
 زيد أتاني آتة ترفع زيدا بفعل مضمر يفسر هذا الظاهر والتقدير إن أتاني زيد أتاني آتة ، قال النمر بن قنبل

لَا تَجْزِي إِنْ مُنِّسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتَ فَمِنْ ذَلِكَ فَاجْزِي

نصب منفساً بعد ان باضمار فعل تقديره ان أهلكت منفساً أهلكته ويجوز رفع منفس فيقال ان منفس
 أهلكته على تقدير ان هلك منفس ولا بد من تقدير فعل اما ناصب واما رافع ، وزعم الفراء أن أحداً في
 الآية يرتفع بالماء الذي عاد اليه ، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك وهو قول قاسد لانا اذا رفعناه بما
 قال فقد جعلنا استجارك خبراً لاجد وصار الكلام كالمتن والنجبر ، واما « بيت الحماسة »

إِذَا لَقَامَ بَنَصْرِي مَعْشَرُ خُشْنٍ هِنْدَ الْحَفِظَةِ إِنْ ذُو لُؤْنَةٍ لَنَا

الشاهد فيه رفع ذو لؤنة بفعل مضمر دل عليه لانا والتقدير ان لان ذو لؤنة لانا لما كان حرف الجزاء
 وهي ان واقتضائها الفعل وأنه لا يقع بعدها مبتدأ وخبر لا يجوز أن يقال ان زيد قائم أكرمك ، والخشن
 جمع أخشن بمعنى الخشن والجمع خشن يسكون الشين نحو قوله

أَيْنُ مَسَا فِي حَوَايَا الْبَطْنِ مِنْ يَتَرِبَاتٍ قَدْ أَذِيَ خُشْنٍ

وتجريك الشين في البيت ضرورة ، والحفيظة النضب واللوثة الضمف والاسترخاء أي أنهم يخشون
 اذا لان الضميف امجز أو ذلة يفهم بالمنة ، وأما المثل وهو قولهم « لو ذات سوار لطمتني » فالاسم
 الذي هو ذات سوار مرتفع بعد لو بفعل مقدر دل عليه لطمتني والتقدير لو لطمتني ذات سوار لطمتني
 من قبل ان لو تقتضي الفعل اقتضاء ان الشرطية لان لو شرط فيها مضي كما أن إن شرط فيها مستقبل ،
 ويحكي ان حاتم الطائي أسر في بلاد بني عنزة فغاب عنها الرجال وبقى فيها بين نساءهم حاتم مقيداً مغلولاً
 ثم اتفق لهن الارتحال فارحلان بحاتم فلما بلغن بعض الطريق مسهن الجوع وكان عادة الجاهلية أكل الفصيد
 في المحصة فقال أفككن عني الغل لا فرد فككن عنه فنزل عن الناقة ونحرها فقبل له في ذلك فقال هكذا
 فردي أنه فلفطته جارية بما فعل فقال لو ذات سوار لطمتني يريد لو حرة لطمتني والمعني لو لطمتني من
 كانت في الشرف لي كفؤاً لها على ذلك ، وأما المثل الآخر وهو قول العرب « ان لا حظية فلا آية »
 فعناه ان لا تمكن لك في النساء حظية فاني غير آية كأنها قالت ان كنت ممن لا تحظى عنده امرأة فاني غير
 آية ، ولو عنت بالخطية نفسها لم يكن الا نصباً اذ التقدير الا أكن حظية فيكون منصوباً لانه خبر كان ،
 يضرب لمن أخطأته الخطوة فيقال ان أخطأتك الخطوة فيما تطلب فلا تأل أن تتودد الى الناس لعلك
 تتعرك بعض ما تريد وأضله في المرأة تصلف عند زوجها ، وحظية وآية فميلة من الخطوة والالو وألوت

أى قصرت والاصل حظيوة وألبوة وإنما قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها على حد سيد وميت ،
وأما قوله تعالى (ولو أنهم صبروا) فإن وما بعدها من الاسم والخبر بتأويل مصدر من لفظ الخبر
مضاف الى الاسم وهو في موضع رفع بفعل محذوف وتقديره ولو ثبت صبرهم أو وقع لما ذكرناه من أن لولا
يليهما الا الفعل ، واعلم أنك لو قلت لو أن زيدا قائم لا كرمناه لم يجز وإذا قلت لو أن زيدا قائم لا كرمناه
جاز وذلك لوقوع الفعل في خبر أن فيكون مفسرا لذلك الفعل المحذوف الرافع كأننا قلنا لو صح أن زيدا
قائم أو لو ثبت ، « فان قيل » فكيف يكون قائم من قولك لو أن زيدا قائم دالا على صح وثبت وليس
من لفظه قيل لما كانا في المعنى شيئا واحدا جاز أن يفسر أحدهما بالآخر ألا ترى انه لا فرق بين أن
تقول قائم زيد وبين أن تقول صح قيام زيد أو ثبت قيام زيد فاما كان إياه في المعنى جاز أن يدل قائم
على صح لان الصحة للقيام فيجوز أن يدل أحدهما على الآخر من حيث هما فعلان ماضيان وأحدهما
ملتبس بالآخر من حيث كانت أن وما اتصل بها في موضع المصدر والفعل المضمر مسند اليه ، وقد أجاز
سيدويه أن تكون أن وما اتصل بها بعد لو وان كان فيها معنى المجازاة في موضع رفع بالابتداء والخبر
محذوف وجاز لان الفعل الذي هو خبر أن يصحح لها معنى المجازاة وساغ ذلك لانها ليست عاملة كان
الشرطية فجاز أن يقع بعدها المبتدأ ، وقال السيرافي لو كانت أن في موضع اسم مبتدأ لجاز أن يقال لو
أن زيدا جالس أنينك على معنى لو وقع هذا والحق الاول لاقتضاءها الفعل *

المبتدأ والخبر

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هما الاسمان الجردان للاسناد نحو قولك زيد منطلق ، والمراد
بالتجريد اخلاؤها من العوامل التي هي كن وان وحسبت وأخواتها لانهما اذا لم يتخلوا منها تلعبت بهما
وغصبتهما القرار على الرفع ، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الاسناد لانهما لو جردا لا
للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها أن يتعق بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد
والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان
الاسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند اليه ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشيها
ومشيها به كانت عاملة في الجزئين ، وشبههما بالفاعل ان المبتدأ مثله في انه مسند اليه والخبر في انه
جزء ثان من الجملة ﴾

قال الشارح : هذا الفصل واضح من كلام صاحب الكتاب غير أننا نذكر نكتا تختص بهذا الفصل
لا بد منها ، اعلم ان المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للاخبار عنه ، والعوامل اللفظية
هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر فاما الافعال فنحو كان وأخواتها والحروف نحو ان وأخواتها وما
الحجازية ، وإنما اشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية لان المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا وإذا لم
يتجرد من العوامل تلعبت به فرفعه تارة ونصبته أخرى نحو كان زيد قائما وان زيدا قائم وما زيد قائما
وظننت زيدا قائما وإذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر الى شبه الفعل والفاعل وهذا معنى

قوله « غصبنهما القرار على الرض » وقوله « الجردان للاسناد » يريد بذلك انك اذا قلت زيد فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصوته لا يستحق الاعراب لان الاعراب انما أتى به للفرق بين المعاني واذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج الى الاعراب ليدل على ذلك المعنى فأما اذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تصوته غير معرب ، وقوله « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معاً تناولا واحدا » اشارة الى أن العامل في المبتدأ والخبر يجر يدهما من العوامل اللفظية ، وهي مسألة قد اختلف فيها العلماء « فذهب السكوفيون » الى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لا يهمله من خبر والخبر لا يهمله من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه قالوا ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملا ومعمولا في حال واحدة ، وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى (أيا مائدعوا فله الامناء الحسنى) فنصب أيا بتدعوا وجزم تدعوا بأى فكان كل واحد منهما عاملا ومع. ولا في حال واحدة ، ومثله قوله تعالى (أينا تكونوا ببركم الموت) فأينا منصوب بتكونوا لانه الخبر وتكونوا مجزوم بأينا وذلك كثير في كلامهم فكذلك ههنا ، وهو فاسد لانه يؤدي الى محال وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول واذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال لانه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخرآ في حال واحدة ، وما يؤيد فساد ما ذهبوا اليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد أخاك وان زيدا أخوك وظننت زيدا أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملا في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره ، وأما الآيات التي أوردوها فان الجواب عنها من وجهين أحدهما أنا لا نسلم أن الجزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب وانما هو بتقدير حرف الشرط الذي هو إن والنصب في الاسم بالفعل المذكور فإذا العامل في كل واحد منهما غير الآخر ، الثاني أنا نسلم أن كل واحد منهما عامل في الآخر الا انه باعتبارين فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لامن حيث هو اسم والنصب في الاسم بالفعل نفسه فهما شيان مختلفان وليس كذلك ما نحن فيه لانه باعتبار واحد يكون عاملا ومعمولا وهو كونه مبتدأ وخبرآ ، « وذهب البصريون » الى ان المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم الى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية وقال الآخرون هو التعرى وإسناد الظاهر اليه وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب ، والقول على ذلك أن التعرى لا يصح أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب وذلك أن العوامل توجب عملاً والعدم لا يوجب عملاً اذ لا بد للوجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة ، « فان قيل » العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة فأنثرا حسياً كالاحراق للنار والبرد والبل الماء وانما هي أمارات ودلالات والامارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ألا ترى انه لو كان ملك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر وصبغت أحدهما وترك صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ههنا « قيل » هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم أن التعرى عامل لأنه معروف للعامل اذ

لوزعم أنه معرف لكان اعتباراً بأن العامل غير التمري ، وكان أبو اسحق يجعل العامل في المبتدا ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدا ، والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه أولاً لثان كان خبراً عنه والاولية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقاً به وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل لان الفاعل شرط تحقق معنى الفعل وأن الفاعل قد أسند اليه غيره كما ان المبتدا كذلك الا ان خبر المبتدا بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سواء ، وأما العامل في الخبر فذهب قوم الى انه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى الى قوله « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما » وانما قلنا ذلك لانه قد ثبت أنه عامل في المبتدا فوجب أن يكون عاملاً في الخبر لانه يقتضيهما معاً ألا ترى أن كان لما اقتضت مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزئين كذلك هنا هذا معنى قوله « لانه معنى يتناولهما معاً تناوولا واحداً » يعني الابتداء ، وذهب آخرون الى أن الابتداء والمبتدا جميعاً يعملان في الخبر قالوا لانا وجدنا الخبر لا يقع الا بعد المبتدا والابتداء فوجب أن يعمل فيه وهذا القول عليه كثير من البصريين ولا ينفك من ضعف وذلك من قبل ان المبتدا اسم والاصل في الاسماء أن لاتعمل واذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فافضة ما لاثاثير له الى ما له تأثير لا تأثير له ، ويمكن أن يقال أن الشيتين اذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب ، والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملاً في المبتدا الا ان عمله في المبتدا بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدا يعمل في الخبر عند وجود المبتدا وان لم يكن للمبتدا أثر في العمل الا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا ، وذهب قوم الى أن الابتداء عمل في المبتدا والمبتدا وحده عمل في الخبر وهذا ضعيف لان المبتدا اسم كما ان الخبر اسم وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه لان كل واحد منهما يقتضى صاحبه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمبتدا على نوعين معرفة وهو القياس ونكرة اما موصوفة كاتى في قوله عز وجل (ولعبد مؤمن) واما غير موصوفة كاتى في قولهم أرجل في الدار أم امرأة وما أحد خير منك وثمر أمر ذا ناب وتحت رأسى سرج وعلى أبيه درع ﴾

قال الشارح : اعلم ان أصل المبتدا أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لان الغرض في الاخبار افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلك في علم ذلك الخبر ، والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى انك لو قلت رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة لانه لا يستذكر أن يكون رجل قائماً وعالم في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذى تنزل فيه المخاطب منزلك فيما تعلم فاذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدا وأن يكون الخبر النكرة لانك اذا ابتدأت بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت قائماً ينتظر الذى لا يعلمه فاذا

قلت قائم أو حكيم فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم فلو عكست وقلت قائم زيد فقائم منكورا لا يعرفه المخاطب لم يجعله خيرا مقدما يستفيد منه المخاطب ولا يصح أن يكون زيد الخير لأن الأسماء لا تستفاد ولا يساوي المتكلم المخاطب لأن النكرة مالا يعرفه المخاطب وإن كان المتكلم يعرفه ألا ترى أنك تقول عندي رجل فيكون منكورا وإن كان المتكلم يعرفه فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب فلذلك قال « المبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس » وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع النكرة الموصوفة والنكرة إذا اعتمدت على استفهام أو نفى وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفا أو جاريا ومجرورا وتقدم عليها نحو نحت رأسى سرج ولى مال وإذا كان في تأويل النفي نحو قولهم شر أمر ذا ناب ، فلما النكرة الموصوفة فنحو قولك رجل من بني تميم جاءنى ومثله قوله تعالى (واعبد مؤمن خبر من مشرك) لما وصف الرجل بأنه من بني تميم والعبد بأنه مؤمن يخص من رجل آخر ليس له تلك الصفة فقرب بهذا التخصيص من المعرفة فحصل بالاخبار عنه فائدة وإنما يراعى في هذا الباب الفائدة ، وكذلك إذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفى لأن الكلام صار غير موجب فتضمنت النكرة معنى العموم فأقادت مجاز الابتداء بها لذلك وذلك نحو قولك « أرجل عندك أم امرأة وما أحد خير منك » وقالوا في المثل « شر أمر ذا ناب » فلا ابتداء بالنكرة فيه حسن لأن معناه ما أمر ذا ناب الا شر فلا ابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل وجري مثلا فاحتمل والامثال نحتل ولا تغير ، ومعنى شر أمر ذا ناب أنهم سمعوا هرير كلب في وقت لاهر مثله فيه الا لسوء ظن ولم يكن قرضهم الاخبار عن شر وإنما يريدون الكلب أهزه شر وإنما كان محمولا على معنى النفي لأن الاخبار به أقوى لأنه أوكد ألا ترى ان قولك ما قلم الا زيد أوكد من قولك قام زيد وإنما احتيج الى التوكيد في هذه المواضع من حيث كان أمرا مهما لما ذكرناه ، ومما جاء من ذلك قولهم في المثل شيء ما جاء بك يقول الرجل لرجل جاءه وبجيشه غير معهود في ذلك الوقت أى ما جاء بك الا شيء أى حادث لا يعهد مثله ، وأما قولهم « نحت رأسى سرج وعلى أبيه درع ولك مال » فالذي سوغ ذلك كونك صدرت في الخبر معرفة هي الحدث عنها في المعنى ألا ترى ان السرج من قولك نحت رأسى سرج وإن كان الحدث عنه في اللفظ فالرأس مضاف الى ضمير المتكلم وهو الباء من رأسى وهذا الضمير هو الحدث عنه في المعنى كأنت قلت أنا متوسد سرجا وكذلك على أبيه درع كأنت قلت أبوه متدرع وكذلك لك مال المعنى أنت ذو مال فلما كان المعنى مفيدا جاز وإن كان اللفظ على خلافه ، والذي يؤيد عندك ما قلناه أنك لو قلت نحت رأسى سرج وعلى رجل درع ولرجل مال لم يكن كلاما ، وإنما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدما لوجهين . أحدهما ان الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة اذا نعتها بعدها لانه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقا باستقر وهو فعل وبديل أنه جملة أنه يقع صلة والصلات لا تكون الا جملا وإذا كان كذلك فلو قلت سرج نحت رأسى أو درع على أبيه أو قال درهم لى لنوم المخاطب أنه صفة وينظر الخبر فيقع عنده لبس ، والوجه الثانى أنهم استقبلوا الابتداء بالنكرة في الواجب فلما سمع ذلك عندهم في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر وإنما كان تأخير أحسن من تقديمه لانه وقع

موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصالح اللفظ وإن كنا قد أخطأنا علماً أنه المبتدأ ، ومن ذلك قولهم سلام عليك وويل له قال الله تعالى (سلام عليك سأستغفر لك ربى . وويل للمطففين) ومن ذلك أمت في حجر لافيك ، فهذه الاسماء كلها إنما جاز الابتداء بها لأنها ليست أخباراً في المعنى إنما هي دعاء أو مسألة فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة والتقدير ليسم الله عليك وليزله الويل ، وقولهم أمت في حجر لافيك معناه أليكن الأمت في الحجارة لا فيك والأمت اختلاف انخفاض وارتفاع قال الله تعالى (لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً) والمعنى أبداً الله بعد فناء الحجارة لأن الحجارة مما يوصف بالبقاء قال الشاعر

مَا طَيْبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْقَتَى حَجَرَ تَذَبُّوْا الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلُومٌ

فلما كانت في معنى الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل ، والفرق بين الرفع والنصب أنك إذا رفعت كأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر وإذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في إثباتها *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق ﴾

قال الشارح : أعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيدة السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك إذا قلت عبد الله منطلق فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة في انطلاقه وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند اليه الخبر الذي هو الانطلاق ، وخبر المبتدأ على ضربين مفرد وجملة فإذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزله فالاول نحو قولك زيد منطلق ومحمد نبينا فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبي صلى الله عليه وسلم ويؤيد عندك هنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك زيد منطلق فقل من زيد هذا الذي ذكرته لقلت هو المنطلق ولو قيل من المنطلق لقلت هو زيد فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على أنه هو ، وأما المنزل منزلة ما هو هو فنحو قولهم أبو يوسف أبو حنيفة فأبو يوسف ليس بأحنيفة إنما سد مسده في العلم وأغنى غناه ، ومنه قوله تعالى (وأزواجه أمهاتهم) أي هن كالأمهات في حرمة التزويج وليس بأمهات حقيقة ألا ترى إلى قوله تعالى (إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم) فبقى أن لا تكون أمهات حقيقة إلا اللواتي ، ثم المفرد على ضربين يكون متحملاً للضمير وخالياً منه فالذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات وذلك قولك زيد ضارب وعمرو مضروب وخالد حسن ومحمد خير منك ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه لأن هذه الأخبار في معنى الفعل فلا بد لها من اسم مسند اليه ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند أسند إلى ضميره وهذا هو التحقيق ؛ والذي يدل على تحمّلها الضمير المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمّر ظاهراً لكان مرفوعاً نحو زيد ضارب أبوه ومكرم أخوه وحسن وجهه وإذا عملت في الظاهر لكونه

فاعلامات في المضمر اذا أسندت اليه لكونه فاعلاً وذلك من حيث كان الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل كذلك هذه الاسماء ، وتحمل هذه الاشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوبا الى ذلك المضمر ولو نسبته الى ظاهر لم يكن فيه ضمير نحو زيد ضارب غلامه لان الفعل لا يرفع فاعلين وكذلك ما كان في حكمه وجارياً مجزاه « وأما القسم الثاني وهو ما لا يحمل الضمير من الاخبار » وذلك اذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشق من فعل نحو زيد أخوك وعمرو غلامك فهذا لا يتحمل الضمير لانه اسم محض عار من الوصفية ، والذي يتضمن الضمير من الاسماء ما تقدم وصفه من الاخبار المشتقة كاسم الفاعل وغيره مما ذكرناه وهذه الاسماء ليست كذلك وأما الاخبار بأنه مالك للغلام ومختص بأخوة زيد ، وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرماني من المتأخرين من البصريين الى انه يتحمل الضمير قالوا لانه وان كان اسماً جامداً غير صفة فانه في معنى ما هو صفة ألا تري انك اذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الاخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الاسماء وإنما المراد اسناد معنى الاخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة اليه وهذه المعاني معاني أفعال ، والصحيح الاول وعليه الاكثر من أصحابنا لان يحمل الضمير انما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ للفعل وهو معدوم ههنا ، واعلم ان خبر المبتدا اذا كان مفرداً سواء كان مشتقاً أو غير مشتق فانه يكون مرفوعاً مثل المبتدا لان الابتداء والتعري كما رفع المبتداً على ما ذكرناه كذلك رفع الخبر لان تناوله إياه كتناوله المبتداً الا ان تناوله المبتداً بلا واسطة وتناوله الخبر بواسطة المبتدا فكان المبتداً شرطاً لاعلة وقد تقدم ذلك •

قال صاحب الكتاب « والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار »
 قال الشارح : اعلم ان الجملة تكون خبراً للمبتدا كما يكون المفرد الا انها اذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى انه لو وقع المفرد الذي هو الاصل موقعها لكان مرفوعاً ، والذي يدل على ان المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب وبالبسيط أول والمركب ثان فاذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه ، والامر الثاني أن المبتداً نظير الفاعل في الاخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدا مفرد ، واعلم انه « قسم الجملة الى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية » وهذه قسمة أبي هلى وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لان الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل ، فثال « الجملة الفعلية » زيد قام أبوه فزيد مرتفع بالابتداء وقام في موضع خبره وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الاب في قوله زيد قام أبوه وهذا الضمير يعود الى المبتدا الذي هو زيد ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المبتدا وذلك لان الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه فاذا لم يكن في الجملة ذكر يرتبطها بالمبتدا

حتى تصير خبراً وتصير الجملة من تمام المبتدا وقعت الجملة أجنبية من المبتدا ولا تكون خبراً عنه ألا ترى أنك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن كلاماً لعدم العائد فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد وتكون الجملة التي العائد منها في موضع رفع خبراً ، وأما الجملة الاسمية فأن يكون الجزء الاول منها اسماً كما سميت الجملة الاولى فعلية لان الجزء الاول فعل وذلك نحو زيد أبوه قائم ومحمد أخوه منطلق فزيد مبتداً أول وأبوه مبتداً ثان وقائم خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره في موضع رفع لوقوعه موقع خبر المبتدا الاول كما كان قولك قام أبوه كذلك في المسئلة الاولى فأخبرت عن المبتدا الثاني وهو الاب بمفرد ولذلك لم تحتج الى ضمير وأخبرت عن المبتدا الاول بجملة من مبتدا وخبر وهي أبوه قائم والهاء عائدة الى المبتدا ولولا هي لم يصح الخبر كما قلنا في الجملة الفعلية ، وأما « الجملة الثالثة وهي الشرطية » فنحو قولك زيد ان يتم أقم معه فهذه الجملة وان كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الاصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو قام زيد الا انه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزء بالآخرى حتى صارتا كالجمل الواحد نحو المبتدا والخبر وكما ان المبتدا لا يستقل الا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل الا بذكر الجزاء والضرورة الشرط والجزاء كالجمل الواحد جاز أن يعود الى المبتدا منها عائد واحد نحو زيد ان تكرمه يشكرك عمرو فالهاء في تكرمه عائدة الى زيد ولم يعد من الجزاء ذكر ولو عاد الضمير منهما جاز وليس بلام نحو زيد ان يتم أكرمه ففي يتم ضمير من زيد وكذلك الهاء في أكرمه تعود اليه أيضاً ، « الرابعة الظرف » والظرف على ضربين ظرف من الزمان وظرف من المكان وحقيقة الظرف ما كان وعاء وسمى الزمان والمكان ظرفاً لوقوع الحوادث فيهما وقد يقع الظرف خبراً عن المبتدا نحو قولك زيد خلفك والقتال اليوم ، واعلم ان الظرف على ضربين ظرف زمان وظرف مكان والمبتداً أيضاً على ضربين جملة وحدث فالجملة ما كان شخصاً مرئياً والحدث ما كان معنى نحو المصادر مثل العلم والقدرة فإذا كان المبتداً جملة نحو زيد وعمرو وأردت الاخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف الا من ظروف المكان نحو قولك زيد عندك وعمرو خلفك وإذا كان المبتداً حدثاً نحو القتال والخروج جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان ، والجملة في ذلك أن الجملة قد تكون في مكان دون مكان فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الامكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره ، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان مثال ذلك قولك زيد خلفك فخلفك خبر عن زيد وهو مكان معلوم بجواز أن يخلو منه زيد بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى غيرهما فإذا خصصته بخلفك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده وكذلك القتال أمامك يجوز أن يقع في مكان غير ذلك ، وأما ظرف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد لان الاحداث ليست أموراً ثابتة موجودة في كل الاحيان بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت فإذا قات القتال اليوم أو الخروج بعد غد استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث ، وأما الجثث فاشخاص ثابتة موجودة في الاحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان اذ كانت موجودة في جميع الازمنة فإذا أخبرت وقلت زيد اليوم أو عمرو الساعة لم تغفد المخاطب شيئاً ليس عنده لان التقدير زيد حال أو مستقر

في اليوم وذلك معلوم لانه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم اذ كان الزمان لا يتضمن واحدا دون واحد ، « فان قيل » فأنت تقول الليلة الهلال واللال جنة فكيف جاز ههنا ولم يجوز فيما تقدم فالجواب انه انما جاز في مثل الليلة الهلال على تقدير حذف المضاف والتقدير الليلة حدوث الهلال أو طووع الهلال لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه للدلالة قرينة الحال عليه لانك انما تقول ذلك عند توقع طلوعه فلو قلت الشمس اليوم أو القمر الليلة لم يجوز الا أن يكونا متوقعين وكذلك لو قلت اليوم زيد لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز ، واعلم أن الخبر اذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو زيد في الدار وعمره عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لان الدار ليست من زيد في شيء وانما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك فهذه هي الاخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وانما حذفها وأقت الظرف مقامها ابجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها اذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص على ما تقدم بيانه فلو أردت بقولك زيد عندك أنه جالس أو قائم لم يجوز الحذف لان الظرف لا يدل عليه لانه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالسا أو قاعداً ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف هل هو اسم أو فعل فذهب الاكثر الى انه فعل وأنه من حيز الجمل وتقديره زيد استقر في الدار أو حل في الدار ويدل على ذلك أمران أحدهما جواز وقوعه صلة نحو قولك الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة « فان قيل » التقدير الذي هو مستقر في الدار كما قال ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً والمراد بالذي هو قاتل فكذلك هنا يكون الظرف متعلقاً باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف قبل اطراد وقوع الظرف خبراً من غير هو دليل على ما قلناه فان ظهرت في اللفظ كان حسناً وان لم تأت بها فحسن أيضاً ولم يبق قبح ما أنا بالذي قاتل لك ولا هو في قلبه فاطراد جاني الذي في الدار وقلة ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً يدل على ما ذكرناه ، والامر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلق به والاصل أن يتعلق بالفعل وانما يتعلق بالاسم اذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ولا شك أن تقدير الاصل الذي هو الفعل أولى ، وقال قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن الاخبار بالظرف من قبيل المفردات اذ كان يتعلق بمفرد فتقديره مستقر أو كائن ونحوهما والحجة في ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفرداً على ما تقدم والجملة واقعة وموقعه ولا شك أن اخبار الاصل أولى ووجه ثان أنك اذا قدرت فعلا كان جملة واذا قدرت اسما كان مفرداً وكلما قل الاخبار والتقدير كان أولى ، واعلم انك لما حذف الخبر الذي هو استقر أو مستقر وأقت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير المبتدأ في المعنى وثقلت الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ثم حذفت الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرح ابن جني بجواز اظهاره والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار وتقل الضمير الى الظرف لا يجوز اظهار ذلك المحذوف لانه قد صار أصلاً مرفوضاً فان ذكرته أولاً وقلت زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع ، واعلم انك اذا قلت زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلاً أو اسماً وفيه ضمير مرفوع والظرف وذلك

الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدا وإذا قلت زيد في الدار أو من الكرام فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك إذا قلت زيد عندك ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدا ، وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت زيد عندك أو خلفك لم ينتصب عندك وخلفك باضمار فعل ولا بتقديره وإنما ينتصب بخلاف الأول لأنك إذا قلت زيد أخوك فزيد هو الآخر فكل واحد منهما رفع الآخر وإذا قلت زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد لأنه ليس إياه فنصبناه بالخلاف ، وهذا قول فاسد لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثاني لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضا لأن الخلاف عدم المائثلة فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به ، وأيضا فإن من مذهبهم أن المبتدأ مرتفع بعائد يعود إليه من الظرف إذا قلت زيد عندك وذلك العائد مرفوع وإذا كان مرفوعا فلا بد له من رافع وإذا كان له رافع في الظرف كان ذلك الرفع هو الناصب فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع إلى المبتدأ وقولك في الدار معناه استقر فيها وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم البر الكركر بستين والسمن منوان بدرهم وقوله تعالى (ولئن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) ﴾

قال الشارح قد تقدم قولنا أن خبر المبتدأ إذا وقع جملة فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ بربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبية عن المبتدأ إذا كانت غير الأول ، وقوله ﴿ إذا قلت زيد في الدار معناه استقر فيها ﴾ يعني أنه يتعلق بمحذوف وقد تقدم بيان ذلك ، وقوله ﴿ وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره ﴾ يعني أن الراجع إلى المبتدأ إذا كان الخبر جملة فإنه يجوز حذفه واسقاطه مع شدة الحاجة إليه وذلك إذا كان موضع المضمرة معلوماً غير ملتبس كقولهم « السمن منوان بدرهم » فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والمنوان وخبره خبر المبتدأ الأول والعائد محذوف تقديره منوان منه بدرهم فوضع منه المحذوف رفع لأنه صفة لمنوين وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المنوان والثاني الهاء المجرورة وهي تعود إلى السمن لا بد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ ولم يتصل به وساغ حذف العائد ههنا لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أن السمن هنا جنس وما بعده بعض من الجنس وإنما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن فكأنه قل السمن كله منوان منه بدرهم ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله منوان وأنه بدرهم والمراد غير ذلك ، ومثله « البر الكركر بستين » إلا أن المحذوف ههنا شيان أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه وتقديره البر الكركر منه بستين إلا أن موضع منه هنا نصب على الحال لأنه لا يجوز أن يكون أمثلاً للكركر إذ كان معرفة والعامل في الحال الجار والمجرور الذي هو الخبر وهو بستين وصاحب الحال المضمرة المرفوعة فيه وجاز تقديمه عليه وإن كان العامل معنى لأن لفظ الحال جار ومجرور فصار كقولك كل يوم لك ثوب ، وفي منه ضميران على ما ذكر أحدهما مرفوع يعود إلى المضمرة في بستين والآخر الهاء العائدة إلى المبتدأ الأول الذي هو البر وهي الرابطة ، والثاني

من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائد وهو التمييز والتقدير البر الكبر بستين درهما فترك ذكر الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى أنك لو لم ترده لالتبس ولم يعلم من أي الأنواع هو الثمن ، ولا يستبعد حذف العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه فانه قد جاء حذف الجملة التي هي خبر بأسرها للدلالة عليها نحو قوله تعالى (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن) معناه فعدتهن ثلاثة أشهر الا انه حذف للدلالة الاولى عليه . وإذا جاز حذف الجملة بأسرها كان حذف شيء منها أسهل ، وأما قوله تعالى (ولن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور) فن في موضع رفع بالابتداء وصبر وغفر الصلة والعائد ضمير الفاعل فيها . وقوله « ان ذلك لمن عزم الأمور » في موضع الخبر ولان المكسورة تقدر تقدير الجملة فلذلك اذا وقعت خبرا افتقرت الى ضمير عائد الى المبتدأ كما تقتضيه الجملة اذا وقعت خبرا ولم يوجد العائد في الآية فكان مرادا تقدير او انما حذف لقوة الدلالة عليه والمعنى ان ذلك الصبر منه أي من الصابر *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك تيمى أنا ومشنوء من يشنؤك وكقوله تعالى (سواء محياهم ومماتهم وسواء عليهم أن أنذرتهم أم لم تنذرهم) المعنى سواء عليهم الانذار وعدمه ، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا وذلك قولك في الدار رجل * قال الشارح يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة فنال المفرد قولك قائم زيد وذاهب عمرو وقائم خبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك ذاهب خبر عن عمرو ومثال الجملة أبوه قائم زيد وأخوه ذاهب عمرو فأبوه مبتدأ وقائم خبره والجملة في موضع الخبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك أخوه ذاهب مبتدأ وخبر في موضع الخبر عن عمرو ، وذهب الكوفيون الى منع جواز ذلك واحتجوا بأن قالوا انما قلنا ذلك لانه يؤدي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى أنك اذا قلت قائم زيد كان في قائم ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فنقول قائمان الزيدان وقائمون الزيدون ولو كان خاليا عن الضمير لكان موحدا في الاحوال كلها وكذلك اذا قلت أبوه قائم زيد كانت الهاء في أبوه ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره ، والمذهب الاول لكثرة استعماله في كلام العرب قالوا « مشنوء من يشنؤك وتيمى أنا » فن يشنؤك مبتدأ ، وقوله مشنوء الخبر وهو مقدم وكذلك تيمى أنا أنا مبتدأ وتيمى خبر مقدم ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها انما هي كونه تيمى لا أنا المتكلم ، وأما قولهم أنه يؤدي الى تقديم المضمرة على الظاهر فنقول أن تقديم المضمرة على الظاهر انما يتمع اذا تقدم لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا وأما اذا تقدم لفظا والنية به التأخير فلا بأس به نحو ضرب غلامه زيد ألا ترى أن التلام ههنا مفعول ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل فهو وان تقدم لفظا فهو مؤخر تقديرا وحكما ، ومنه قوله تعالى « فأوجس في نفسه خيفة موسى » الهاء في نفسه عائدة الى موسى وان كان الظاهر متأخرا لانه في حكم التقدم من حيث كان فاعلا ، ومثله قولهم في المثل في أكنفانه لف الميت وقالوا في بيته يؤتى الحكم فقد تقدم المضمرة على الظاهر فيها لفظا لان النية بهما التأخير والتقدير لف الميت في أكنفانه ويؤتى الحكم في بيته وإذا ثبت هذا ذكرناه جاز

تقديم خبر المبتدأ عليه وان كان فيه ضمير لان النية فيه التأخير من قبل ان مرتبة المبتدأ قبل الخبر فاعرفه ، وأما قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وسواء عليهم نحييهم ومماتهم) فحييهم مبتدأ ومماتهم عطف عليه وسواء خبر مقدم وإنما وجد الخبر ههنا والخبر عنه اثنان لوجهين أحدهما أن سواء مصدر في معنى اسم الفاعل في تأويل مستو والمصدر لا يثنى ولا يجمع بل يعبر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا عدل وهذان عدل وهؤلاء عدل فكذلك ههنا ، والوجه الآخر أن يكون أراد التقديم والتأخير كأنه قال يحييهم وسواء ومماتهم كما قال * فاني وقيار بها لغريب * أراد فاني لغريب بها وقيار ، وكذلك قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) الفعل ههنا في تأويل المصدر والمعنى سواء عليهم الانذار وعدم الانذار فالانذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى وسواء الخبر وقد تقدم وسواء مصدر في معنى اسم الفاعل والتقدير مستويان على ما تقدم ألا ترى أن موضع الفائدة الخبر والشك إنما وقع في استواء الانذار وعدمه لا في نفس الانذار ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك اذ المعنى على التعيين والتحقيق لا على الاستفهام وإنما الهمزة ههنا مستعارة للتسوية وليس المراد منها الاستفهام وإنما جاز استعارتها للتسوية لاشتراكهما في معنى التسوية ألا ترى أنك تقول في الاستفهام أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد والشيثان اللذان يسأل عنهما قد استوى عليهما ثم تقول في التسوية ما أبلى أفعل أم لم يفعل فأنت غير مستفهم وان كان اللفظ الاستفهام وذلك لما شاركته الاستفهام في التسوية لان معنى ما أبلى أفعل أم لم يفعل أي هما مستويان في علمي كما قال في الاستفهام كذلك هذا هو التحقيق من جهة المعنى ، وأما اعراب اللفظ فقالوا سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة فكأنهم أرادوا اصلاح اللفظ وتوفيقه حقه ، وقوله « وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قولك في الدار رجل » قد تقدم في الفصل قبله لم ابتدي بالنكرة هنا ولم التزم تقديمه بما أغنى عن اعادته *

قال صاحب الكتاب * وأما سلام عليك وويل لك وما أشبههما من الأدعية فتروكة على حالها اذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل ، وفي قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال * قال الشارح : لما تقدم من كلامه أنه قد التزم تقديم الخبر اذا وقع المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً أورد علي نفسه اشكالاً وهو قولهم « سلام عليك وويل له » فان المبتدأ نكرة والخبر جار ومجرور ولم يتقدم على المبتدأ ثم أجاب بأن المبتدأ في قولك لك مال ونحتك بساط إنما التزم تقديم الخبر هناك خوفاً من التباس الخبر بالصفة وههنا لا يلبس لانه دعاء ومعناه ظاهر ألا ترى أنك اذا قلت سلام عليك وويل له بالرفع كان معناه كعناه منصوباً واذا كان منصوباً كان منزلاً منزلة الفعل فقولك سلاماً عليك وويلاً لك بمنزلة سلم الله عليك وعذبك الله فلما كان المعنى فيه ينزع الى معنى الفعل لم يغير عن حاله لان مرتبة الفعل أن يكون مقدماً ، وأما قوله « وفي قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال » يريد أنه قد التزم ههنا تقديم الخبر أيضاً وإنما قدم الخبر في هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام وذلك أنك اذا قلت أين زيد فأصله أزيد عندك خذفوا الظرف وأتوا بأين مشتملة على الامكنة كلها وضمنوها معنى همزة الاستفهام

فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لكونها خبراً ، وكذلك اذا قلت كيف زيد معناه على أى حال زيد واذا قلت متى القتال فمعناه ألتقال غداً ونحوه فعمل فيه ما عمل بأين وستوضح أحوال هذه الظروف المستفهم بها في أما كتبها إن شاء الله تعالى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز حذف أحدهما فن حذف المبتدأ قول المستهل الهلال والله وقولك وقد شمت ربحاً المسك والله أو رأيت شخصاً قتلت عبد الله وربى ومنه قول المرقش * إذ قال الخنيس نعم * ومن حذف الخبر قولهم خرجت فاذا السبع وقول ذي الرمة :
فَبَاطِيئَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ

وقوله تعالى (فصبر جميل) يحتمل الامرين أى فأمرى صبر جميل أو فصبر جميل أجمل * قال الشارح : اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة فحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تنفي عن النطق بأحدهما فيحذف لدلتها عليه لان الالفاظ انما جيء بها للدلالة على المعنى فاذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتى به ويكون مراداً حكماً وتقديراً ، وقد جاء ذلك مجيئاً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرة والخبر أخرى فما حذف فيه المبتدأ « قول المستهل الهلال والله » أى هذا الهلال والله والمستهل طالب الهلال كما يقال لطالب الفهم مستفهم ولطالب العلم مستعلم ، ومثله اذا شمت ربحاً طيبة قلت « المسك والله » أى هو المسك والله أو هذا المسك ، وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فاذا رأيته بعد قلت عبد الله وربى كأنك قلت ذلك عبد الله أو هذا عبد الله ، وكذلك لو حدثت عن شئ مثل رجل ووصف بصفات مثل مررت برجل راحم المساكين بار بوالديه فعرف بتلك الاوصاف قلت زيد والله أى هو زيد أو المذكور زيد ، وأما بيت المرقش الاكبر

لَا يَعْْبُدُ اللَّهَ التَّلْبَبُ وَالسَّغَارَاتِ إِذْ قَالَ الْخَنِيسُ نَعَمْ

فالتلبب لبس السلاح والخنيس الجيش والنعم الابل قال الفراء هو ذكر لا يؤنث يقال هذا نعم وارد ، والمعنى أنه يتأسف على الغير ولا سيما في أوقات اقبالهم على الغنائم فيقول الجيش نعم أى هذا نعم فاطلبوه إلا أنه حذف للعلم به ، وقد « حذف الخبر ايضاً » كما حذف المبتدأ وأكثر ذلك في الجوابات يقول القائل من عندك فتقول زيد والمعنى زيد عندي الا انك تركته للعلم به اذ السؤال انما كان عنه ، ومن ذلك قولهم « خرجت فاذا السبع » اعلم ان اذا تكون على ضربين زماناً وفيها معنى الشرط وتضاف الى الجملة الفعلية واذا وقع بعدها اسم كان ثم فعل بمقدر نحو (اذا السماء انشقت واذا الارض مدت) والتقدير اذا انشقت السماء انشقت واذا مدت الارض مدت كان ذلك لتضمنه معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل ، وتكون بمعنى المفاجأة وهى في ذلك على ضربين تكون اسماً وتكون حرفاً واذا كانت اسماً كانت ظرفاً من ظروف الامكنة واذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة كما أن إن حرف دال على معنى المجازاة والهمزة حرف دال على معنى الاستفهام فاذا قلت خرجت فاذا السبع وأردت به الظرفية لم يكن ثم حذف وكان السبع مبتدأ واذا الخبر قد تقدم كما تقول عندي زيد

ويتعلق الظرف باستقرار محذوف فان ذكرت اسما آخر كان منصوباً على الحال نحو خرجت فاذا السبع واقفاً أو عادياً والعامل في الحال الظرف وان شئت رفعته على الخبر وجعلت الظرف من صلته ، فان جعلتها حرفاً كان الخبر محذوفاً لا محالة والتقدير خرجت فاذا السبع حاضر أو موجود لان المبتدأ لا يبدله من خبر ولا خبر لها ههنا ظاهراً فوجب أن يكون مقدرًا ، وأما قول ذي الرمة * فيأطبية الوعاء * الخ فالخبر محذوف فيه والتقدير أنت الظبية أم أم سالم والمراد انكما التبتسا علي لشدة تشابهكما فلم أعرف احداً كما من الاخرى ، والوعاء الارض اللينة ذات الرمل ، وجلال موضع ويروى بالحاء غير المعجمة والنقا الكثيب من الرمل ، وقوله تعالى (فصبر جميل) احتمل الامرين وذلك أن يكون صبر مبتدأ والخبر محذوف والمضي فصبر جميل أجمل من غيره أو فعندى صبر جميل وجاز الابتداء بقوله صبر جميل وهو نكرة لانها قد وصفت والنكرة اذا وصفت جاز الابتداء بها وقد تقدم بيان ذلك ، ويجوز أن يكون صبر جميل خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير فأمرى صبر جميل أو صنعى صبر جميل *
 قل صاحب الكتاب * وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكن كذا اسد الجواب مسده ، وما حذف فيه الخبر اسد غيره مسده قولهم أقائم الزيدان وضربى زيداً قائماً وأكثر شربي السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الامير قائماً وقولهم كل رجل وضعته *

قل الشارح : اعلم أن لولا حرف يدخل على جملتين احدهما مبتدأ وخبر والاخرى فعل وفاعل فتعلق احدهما بالاخرى وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين فيربط احدهما بالاخرى فتصيران كجملة الواحدة فنقول قام زيد خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان لا تعلق لاحدهما بالاخرى فاذا أتيت بان الشرطية فقلت ان قام زيد خرج محمد ارتبطت الجملتان وتعلقت احدهما بالاخرى حتي لو ذكرت احدي الجملتين منفردة لم تفد ولم تكن كلاماً ، وكذلك لولا تقول زيد قائم خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان احدهما مبتدأ وخبر والاخرى فعل وفاعل فاعل فاذا أتيت بلولا وقلت لولا زيد قائم لخرج محمد ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الاولى فصارتا كجملة الواحدة الا انه حذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتي رفض ظهوره ولم يجز استعماله فاذا قلت لولا زيد لخرج محمد كن تقديره لولا زيد حاضر أو مانع ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الاول وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ لانه لا عائد منها الى زيد والجملة اذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائد الى المبتدأ وانما الام وما بعدها كلام يتعلق بلولا وجواب لها ، وقد شبه سيبويه ما حذف من خبر المبتدأ بعد لولا بقولهم اما لا ومعناه أن رجلاً أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه فوقف في فعلها فقليل له أفعّل كذا وكذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذفوا الفعل وما يتصل به وكثر حتي صار الاصل مهجوراً ، وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل لا شتر اكهما في معنى الآخر ألا ترى انه لا فرق من جهة المعنى بين زيد قائم وقام زيد قال الجموح

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتْ بَعْضَ الْأَسْهُمِ السُّودِ
 لَا دَرَّ دَرَكٌ لِي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدُوتُ وَلَا عَذْرَى لِمَحْدُودِ

والمراد لولا الحد ؛ وقال الكوفيون الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنبايتها عن الفعل والتقدير لولا يمنع زيد وهذا ضعيف لوجوه منها أنه لو كان الامر على ما ادعوه لجاز وقوع أحد بعدها لان أحد يعمل فيها النفي ولم يسمع عنهم مثل ذلك ، الوجه الثاني أنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولأن كيد النفي فتقول لولا زيد ولا خالد لا كرمك نحو قوله تعالى (وما يستوى الاعى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات) فلما لم يجوز ذلك ولم يستعمل دل على أن الجحود قد زایلها ، الوجه الثالث أن الحرف انما يعمل اذا اختص بالعمول نحو حروف الجر فاتها مختصة بالاسماء ونحو حروف الجزم اختصت بالدخول على الافعال ولولا هذه غير مختصة بل تدخل على الاسماء نحو لولا زيد لا كرمك وتدخل على الافعال في نحو ما أشدناه من البيتين فاعرفه ، قل ومن ذلك قولهم « أقائم الزيدان » يعني أنه حذف الخبر لسد الفاعل مسده ، واعلم ان قولهم أقائم الزيدان انما أفاد نظراً الى المعنى اذ المعنى يقوم الزيدان قيم الكلام لانه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا اصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث أن الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة ، ولو قلت قائم الزيدان من غير استفهام لم يجوز عند الاكثر وقد أجاز ابن السراج وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعل وان كان فيه قبيح لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ نحو زيد ضارب أبوه أو موصوف نحو مررت برجل ضارب أبوه أو ذى حال نحو هذا زيد ضارباً أبوه أو على استفهام أو نفي بخلاف الفعل فانه يعمل معتمداً وغير معتمد وسنذكر أحكامه مستقصى في فصل اسم الفاعل ؛ وأما قولهم « ضربني زيداً قائماً » فهي مسئلة فيها أدنى اشكال يحتاج الى كشف وذلك أن المعنى ضربت زيداً قائماً أو أضرب زيداً قائماً فالكلام تام باعتبار المعنى الا انه لا بد من النظر في اللفظ واصلاحه ليكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك أن قولك ضربني مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وزيداً مفعول به وقائماً حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع لان الخبر اذا كان مفرداً يكون هو الاول والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم ، ولا يصح أن يكون حالاً من زيد هذا لانه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربني لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من صلته واذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر لان الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن الخبر كان جزء غير الاول فكذلك ماسد مسده ينبغي أن يكون غير الاول ، واذا كان الامر كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدراً فيه ضمير فاعل يعود الى زيد وهو صاحب الحال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربني زيداً اذا كان قائماً فاذا هي الخبر والحق أنها في موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف تقديره استقر أو مستقر ثم حذف العامل للدلالة الظرف عليه على ما تقدم ونقل الضمير من الفعل الى الظرف وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع لانه خبر مبتدأ فالظرف وحده في موضع نصب يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيها كان معرباً نحو القتال اليوم وعندك ونحو ذلك والظرف

مع الضمير في موضع خبر المبتدا فإذا أريد المضي قدر باذ وإذا أريد المستقبل قدر باذا والظرف الذي هو اذا أو اذ يضاف الى الفعل والفاعل الذي هو كان والضمير الذي فيه وكان هذه المقدرة هي التامة وليست الناقصة فحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه ثم حذف الفعل لدلالة الظرف عليه ، « فان قيل » ولم قدر الخبر باذا أو اذ دون غيرهما من ظروف المكان قيل لانهما ظرفا زمان وظروف الزمان يكثر الاخبار بها عن الاحداث والاخبار بها مختص بالحدث فكان تقديره بها أولى ، وكانت اذ واذا أولى من غيرهما من ظروف الزمان لشمولهما فاذا تشمل جميع ما مضى واذا تشمل جميع المستقبل فلما أريد تقدير جزء من الزمان كان أولى بذلك لما ذكرناه ، « فان قيل » ولم قلتم ان كان المقدرة هي التامة دون أن تكون الناقصة قيل لو كانت كان المقدرة الناقصة لكان قائما من قولك ضربني زيدا قائما الخبر ولو كان خبرا لجاز أن يقع معرفة لان أخبار كان تكون معرفة ونكرة فالمعرفة نحو قولك كان زيد أخاك وكان محمد القائم ومثال النكرة كان زيد قائما فلما اقتصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه البتة دل ذلك على انه حال وليس بخبر ، وأما المسئلة الثانية وهي « أكثر شرابي السويق ملتوتا » فالكلام عليها كالكلام على المسئلة قبلها في تقدير الخبر والعامل فيه الا ان قوله أكثر شرابي ليس بمصدر وانما لما أضيفت أكثر الى شرابي الذي هو المصدر صار حكما حكيم المصدر لان أفعل بعض ما يضاف اليه تقول زيد أفضل القوم فيكون بعض القوم والياقوت أفضل الحجارة لانه بعض الحجارة ولو قلت الياقوت أفضل الزجاج لم يجوز لانه ليس من الزجاج فكذلك اذا قلت صمت أحسن الصيام تنصب أحسن على المصدر لانه لما أضفته الى المصدر صار مصدرا فكذلك لما أضفت أكثر الى الشرب الذي هو مصدر صار مصدرا وجاز أن يخبر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر ، وأما المسئلة الثالثة وهي « أخطب ما يكون الامير قائما » فهي في تقدير حذف الخبر كالمسئلة الاولى الا ان فيها اتساعا أكثر من الاولى وذلك أن فيها وجهين من التقدير أحدهما نحو المسئلة قبلها فقوله أخطب ما يكون الامير بمعنى أخطب كون الامير لان ما مع الفعل بتأويل المصدر نحو قول الشاعر * يسر المرء مذهب الليالي * وكذلك ما يكون بمعنى الكون والمراد بكونه وجوده والتقدير أخطب وجود الامير اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة ويكون اذا انظر وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم يدل على ذلك انه قد حكى عن بعض العرب أخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بنصب يوم فدل ذلك على ان اذا في موضع نصب كما تقول زيد عندك وفيه ضمير والظرف والضمير في موضع رفع لانه انظر ، الوجه الثاني أن يكون قوله أخطب ما يكون بمعنى الزمان لان ما تكون بمعنى الزمان لانها في تأويل المصدر والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال أخطب أوقات كون الامير كما يقال مقدم الحاج وخفوق النجم أى زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ويكون انظر اذا كان قائما على ما تقدم الا أن اذا على هذا في موضع رفع خبرا عن الاولى كما تقول وقت القتال يوم الجمعة فكأنه قال أخطب الاوقات التي يكون الامير فيها خطيبا اذا كان قائما ، ومثله على سعة الكلام (بل مكر الليل والنهار) وهما لا يمكن ان لكن لما كان فيهما جملة لهما ، ومثله (ألم يروا أنا جعلنا الليل يسكنوا فيه والنهار مبهرآ) والنهار لا يبصر انما يبصر فيه ، والذي أحوج الى تقدير

المصدر بالزمان ههنا أنه قد نقل عنهم أخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع فكذلك قدر الاول بالزمان وقضى على اذا التي هي المنبر بالرفع فاعرفه ، وأما قرلهم « كل رجل وضعته » فالمراد كل رجل وضعته مقرونان الا انك حذف الخبر واكتفيت بالمعطوف لان معني الواو هنا كعني مع فقولك كل رجل وضعته بمعنى مع ضيعته وهذا كلام مكتف قالوا وههنا كالواو في قولك استوى الماء والخشبة الا ان قولنا استوى الماء والخشبة أوله فعل يعمل فيه وليس ههنا فعل وانما هو اسم عطف على اسم بالواو التي معناها معنى مع فمطفت لفظا والمعنى معنى الملابس ، واعلم ان الواو التي بمعنى مع لا بد فيها من معنى الملابس والواو التي لطلق العطف قد تخلو من ذلك ألا ترى انك اذا قلت ما صنعت وأباك المعنى ما صنعت مع أبيك وما صنع أبوك معك وكذلك اذا قلت كل رجل وضعته لان معناه مع ضيعته ولو قلت زيد وعمرو خارجان لم يجوز حذف الخبر لانه ليس في اللفظ ما يدل عليه وليس كذلك كل رجل وضعته لان معناه مع ضيعته ومع تدل على المقارنة فاعرفه •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين مآ كقولك زيد المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا ومنه قولك أنت أنت وقول أبي النجم • أنا أبو النجم وشعري وشعري • ولا يجوز تقديم الخبر ههنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ ﴾

قل الشارح : قد تقدم من قولنا أن حق المبتدأ أن يكون معرفة وحق الخبر أن يكون نكرة بما أخفى عن اعادته « وقد يكون المبتدأ والخبر معاً معرفتين » نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا فاذا قلت زيد أخوك وأنت تريد أخوة النسب فانما يجوز مثل هذا اذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم انه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا فتقول زيد أخوك أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون القائمة في اجتماعهما وذلك الذي استفادته المخاطب فحي كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت القائمة في مجموعهما فان كان يعرفها مجتمعين لم يكن في الاخبار فائدة ، وكذلك اذا قلت « زيد المنطلق » فالمخاطب يعرف زيدا ويعرف أن شخصاً انطلق ولا يعلم أنه زيد فيقال زيد المنطلق فزيد معروف بهذا الاسم منفرداً والمنطلق معروف بهذا الاسم منفرداً غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجمل أن أحدهما هو الآخر ألا ترى أنك لو سمعت بزيد وشهر أمره عندك من غير أن تراه لكنت عارفاً به ذكراً وشهرة ولو رأيت شخصاً لكنت عارفاً به عيناً غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيت الا بمعرفة أخرى بأن يقال لك هذا زيد فاعرفه ، فأما قولهم « الله ربنا ومحمد نبينا » فانما يقال ذلك رداً على الخائف والكافر أو يقال على سبيل الاقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله ، وأما قولهم « أنت أنت » فظاهر اللفظ فاسد لانه قد أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والخبر عنه لفظاً ومعنى وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ ، وانما جاز ههنا لان المراد من التكرير بقوله أنت أنت أي أنت على ما عرفته من الوثيرة والمنزلة لم تتغير معنى وتكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته وههنا مفيد يتضمن ما ليس في الجزء الاول ، وعليه قول أبي النجم • أنا أبو النجم وشعري وشعري •

معناه وشعري شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت وهى هذا قياس الباب ، وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجوز تقديم الخبر لانه مما يشكل ويلتبس اذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً وخبراً عنه فأيهما قدمت كان المبتدأ ، ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو ضرب عيسى موسى اللهم الا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما نحو قوله * لعاب الافاعي القاتلات لعابُهُ * وقوله

بَنُوْنَا بَنُوْنَا أَبْنَانَا وَبَنَانَا * بَنُوْنَهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْبَاعِدِ

الا ترى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ لانه يلزم منه أن لا يكون له بنسون الا بنى أبناؤه وليس المعنى على ذلك فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل اذا كان عليه دليل نحو أكل كثرى موسى وأبرأ المرضى عيسى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وقد يجيء المبتدأ خبران فصاعداً منه قولك هذا حلو حامض وقوله عز وجل (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) *

قال الشارح يجوز أن يكون المبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعددة فنقول « هذا حلو حامض » تريد أنه قد جمع بين الطعمين كأنك قلت هذا مز فالخبر وان كان متصداً من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى لان المراد أنه جامع الطعمين وهو خبر واحد ؛ وتقول هذا قائم قاعد على معنى راكع قال الشاعر

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتَّى مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَى
تَخَذْنَاهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتٍّ سَوْدٍ جَمَادٍ مِنْ نِعَاجِ الدَّشْتِ

ومثله « قوله تعالى (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) » واعلم انك اذا أخبرت بخبرين فصاعداً كان العائد على الخبر عنه راجعاً من مجموع الجزأين والمراد العائد المستقل به جميع الخبر وذلك انما يعود من مجموع الاسمين فأما كل واحد منهما على الافراد ففيه ضمير يعود اليه لا محالة من حيث كان راجعاً الى معنى الفعل فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة الى الموصوف والطرف الى المظروف فأما عود الضمير من الخبر المستقل به الى المبتدأ فأما يكون من المجموع سواء كان الخبران ضدّين أم لم يكونا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة أو الصفة فصلاً أو ظرفاً كقول الله تعالى (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) وقوله (وما بكم من نعمة فن الله) وكقولك كل رجل يأتيني أوفى الدار فله درهم ، فاذا دخلت ليت أو لعل لم تدخل الفاء بالايجاع وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب *

قال الشارح : اعلم ان الاسماء على ضربين منها ما هو عار من معنى الشرط والجزاء وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء فلاول نحو زيد وعرو وشبههما فا كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره تقول

زيد منطلق ولو قلت زيد فمنطلق لم يجز ، وكان أبو الحسن الاخفش يجز ذلك على زيادة الفاء وذكر ان ذلك ورد عنهم كثيراً حكى أخوك فوجد على معنى أخوك وجد والفاء زائدة وأنشد

وقائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأَنْكَحَ فَنَأْتَهُمْ وَانْكَرُومَةُ الْحَيِّينَ خِلَؤُكُمْ هِيَ

والمراد وقائلة خولان أنكح فئاتهم ، وسبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على انها عطف وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، « وما كان متضمناً معنى الشرط فالأسماء الموصولة والذكرات الموصوفة » فالأسماء الموصولة نحو الذي والى وأخواتها فهذه الأسماء لا تتم الا بصلات وعائد وصلاتها تكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وهي الجمل التي تقع أخباراً للمبتدأ فالوصول لا يخبر عنه حتى يتم بصلته فإذا استوفى صلته صار بمنزلة الاسم الواحد فقوله الذي أبوه قائم أو الذي قام أبوه بمنزلة زيد أو عمرو ويفتقر الى جزء آخر ليكون خبراً حتى يتم كلاماً كما يفترق زيد وعمرو فتقول الذي أبوه قائم منطلق فيكون الذي أبوه قائم بمنزلة زيد ثم أخبرت عنه بمنطلق كما تقول زيد منطلق ، فإذا كان الموصول شامعاً لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل أو ظرف أو جار ومجرور وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء وذلك قولك « الذي يأتيك فله درهم » والذي عندي فمكرم قال الله تعالى (الذين ينفقون أموالهم) الخ وقال تعالى (وما بكم من نعمة فمن الله) وقوله (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية) كله من صلة الذين وهو في موضع اسم مرفوع بالابتداء وقوله (فلهم أجرهم) في موضع الخبر وكذلك قوله (وما بكم من نعمة فمن الله) فقوله من الله الخبر ، وأما اشتراطنا لدخول الفاء ان يكون شامعاً غير مخصوص وأن تكون صلته فعلاً أو جاراً ومجروراً لانه اذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الشرط المحض وذلك أنه اذا كان شامعاً كان مبهماً غير مخصوص وباب الشرط مبني على الإبهام فان جعلته لواحد مخصوص نحو زيد الذي أتاني فله درهم لم يجز دخول الفاء في خبره لبعده عن الشرط والجزاء ألا ترى أنك تقول من يخرج فله درهم فيكون مبهماً غير مخصوص فكذلك اذا قلت الذي يأتيك فله درهم لا بد أن يكون شامعاً لا لمخصوص ؛ فان قيل فأنت تقول ان أتاني زيد فله درهم فيكون الاول مخصوصاً فهلا جاز ذلك في الذي اذا أردت به مخصوصاً ، فالجواب أن الشرط لا بد فيه من إبهام فأنت اذا قلت من يأتيك فله درهم فالإبهام واقع في الفعل والفاعل معا ألا ترى ان الفعل مبهم بمجهول أن يوجد وأن لا يوجد والفاعل مبهم يعود الى من واذا قلت ان أتاني زيد فله كذا فالفاعل وان كان مخصوصاً فالفعل مبهم وأنت اذا قلت الذي يأتيك وأردت به مخصوصاً لم يكن فيه إبهام البتة لان الموصول مخصوص والفعل مبني على يقين وجوده بخلاف من إبهام البتة ففارق الشرط ، وأما اشتراط وصله بالفعل لان الشرط لا يكون الا بالفعل البتة فلو قلت الذي أبوه قائم له درهم لم يجز دخول الفاء في الخبر ههنا لعدم مشابهة الشرط « وأما اذا وصل الموصول بظرف أو جار ومجرور » فانه وان لم تكن صلته فعلاً ملفوظاً به فانه مقدر حكماً فاذا قلت الذي في الدار أو عندك فكأنك قلت الذي استقر أو وجد أو نحو ذلك فاذا وجدت هذه الشرائط في الموصول جاز دخول الفاء في خبره ، فان قيل فما الفرق بين الخبر عن الموصول اذا كان فيه الفاء وبينه

إذا لم يكن قيل إذا كان الخبر عن الموصول بالفاء أذن ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الاول ألا ترى أنك إذا قلت الذى يأتينى فله درهم أذن ذلك بأن الدرهم مستحق له بآتيانه لأن الفاء للتعقيب والسبب يوجد عقيب السبب وإذا قلت الذى يأتينى له درهم يدل على استحقاق الدرهم من غير أن يدل على أنه بالآتيان ، وكذلك « النكرة الموصوفة » بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور نحو كل رجل يأتينى أو في الدار فله درهم حكمه حكم الموصول في دخول الفاء في خبرها لشبهها بالشرط والجزاء كالموصول لأن النكرة في إبهامها كالموصول إذا لم يرد به مخصوص والصفة كالصلة فإذا كانت بالفعل أو ما هو في تقدير الفعل من جار ومجرور كانت كالموصول في شبه الشرط والجزاء فدخلت الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصول ؛ فإن وقع في الصلة شرط وجزاء لم تدخل الفاء في آخر الكلام وذلك قولك الذى ان يزننى أزره له درهم ولو قلت هنا فله لم يجز لأن الشرط لا يجاب دفعين وكذلك كل رجل ان يزننى أكرمه له درهم ولا يجوز فله درهم لأن الصفة قد تضمنت الجواب ولم يحتج الى اعادته ، ولو قلت الذى أبوه أبوك فزيد لم يجز لأنه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط وكذلك لو قلت كل انسان فله درهم لم يجز لأنه لم يتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط فجري هذان في الامتناع مجرى زيد فقائم وعمر فمطلق « فان دخلت على هذا الموصول أو النكرة الموصوفة الحروف الناصبة للمبتدا الرافعة للخبر « وهى إنَّ وأنَّ وكأنَّ وليت ولعل ولكن فذهب سيديويه الى أن كأن وليت ولعل ولكن تمنع من دخول الفاء في الخبر لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنى فهى جارية مجرى الافعال العاملة فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بعبت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الافعال وغيرها ، وأما أن فذهب سيديويه الى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الاشياء لأنها وان كانت عاملة فانها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء ، وقال الاخفش لا يجوز دخول الفاء مع ان لأنها عاملة كأخواتها والاول أقرب الى الصحة وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى (ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقال (ان الذين يكفرون بآيات الله) الى أن قال (فبشرهم بعذاب أليم) وقال (قل ان الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم) فأدخل الفاء في الخبر فالاخفش يجعل الفاء في ذلك كله على الزيادة ، والاول أظهر لان الزيادة على خلاف الاصل وسيوضح ذلك في حروف العطف ان شاء الله تعالى *

خبر إن وأخواتها

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المرفوع في نحو قولك ان زيدا أخوك ولعل بشراً صاحبك ؛ وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لأنه أشبه الفعل في لزومه الاسماء والماضى منه في بنائه على الفتح فالحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفعل ونزل قولك ان زيدا أخوك منزلة ضرب زيدا أخوك وكأن عمراً

الاسد منزلة فرس عمر الاسد ، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه ❀

قال الشارح : اعلم أن هذه الحروف هي ان وأخواتها وهي ستة ان وأن ولكن وليت ولعل وكأن من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً وإنما عملت لشبهها بالافعال وذلك من وجوه منها اختصاصها بالاسماء كاختصاص الافعال بالاسماء ، الثاني أنها على لفظ الافعال اذ كانت على أكثر من حرفين كالافعال ، الثالث أنها مبنية على الفتح كالافعال الماضية ، الرابع أنها يتصل بها المضمير المنصوب ويتعلق بها كمتعلقه بالفعل من نحو ضربك وضربه وضربني فلما كانت بينهما وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر وهي مقضية لها جميعاً ألا ترى أن ان لنا كيد الجملة ولكن للاستدراك فلا بد من الخبر لانه المستدرك ولا بد من المبتدأ ليعلم خبر من قد استدرك ؛ وليت في قولك ليت زيداً قادم عن لقوم زيد ولعل ترج وكأن تقتضي مشبهاً ومشبهاً به فلما اقتضيتها جميعاً جرت مجرى الفعل المتعدي فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الافعال بما قدم مفعوله على فاعله فقولك ان زيداً قائم بمنزلة ضرب زيداً رجل ، وإنما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقاً بينهما وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل في العمل جري على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعاً على الافعال ومحولة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل على ما ذكر « وذهب الكوفيون » الى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد وذلك من قبل أن الابتداء قد زال وبه بالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه ، ومع ذلك فانا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره نحو ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وكذلك كان وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وليس فيه تسوية بين الاصل والفرع لانه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه ❀

❀ فصل ❀ قال صاحب الكتاب ❀ وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفاً كقولك ان في الدار زيداً ولعل عندك عمراً وفي التنزيل (ان الينا إليهم ثم ان علينا حسابهم) ❀

قال الشارح : يعني ان هذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر وكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز في هذه الحروف لا فرق فالمراد بأصنافه كونه مفرداً وجملة وبأحواله كونه معرفة ونكرة وبشرائطه افتقاره الى عائد من الخبر اذا كان جملة ، وقوله « من أصنافه » يعني ان خبر المبتدأ كما يكون مفرداً أو جملة أو ظرفاً كذلك في هذه الحروف تقول في المفرد ان زيداً قائم كما تقول في المبتدأ زيد قائم وفي الجملة ان زيداً أبوه قائم كما تقول زيد أبوه قائم وان زيداً قام أبوه كما تقول زيد قام أبوه وتقول في الظرف ان زيداً عندك وان محمداً في الدار فوضع الظرف رفع لانه خبر ان كما كان خبر المبتدأ قبل دخول هذه

المراد به خبر
في أقوالهم
عيسى وقال إنها
تنصب اذ انصب
بها ضمير نصب
نحو علمناك والله
اعلم بغيره

الحروف ، فان كان اسم ان جئة وأخبرت عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف الا ظرف مكان ولا تخبر عنه بالزمان فتقول ان زيدا عندك ولو قلت ان زيدا اليوم لم يجوز لان هذه الأخبار في الحقيقة انما هي أخبار أسماء هذه الحروف وأما قولهم خبر ان وخبر كان فتقريب لان الحروف والافعال لا يخبر عنها ، وقوله « وأحواله » يعنى ان أحوال أخبار هذه الحروف كأحوال أخبار المبتدا من أنه يكون الخبر نكرة ومعرفة كما يكون كذلك في المبتدا والخبر فتقول ان زيدا قائم وان زيدا أخوك كما تقول ذلك في المبتدا ، وأما « شرائطه » فانه اذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر هو النكرة كما كان كذلك في المبتدا والخبر واذا كان جملة فلا بد فيها من عائد الى المبتدا كما كان كذلك في المبتدا والخبر فكل مجاز في المبتدا والخبر جاز مع ان وأخواتها لا فرق بينهما الا ان الذى كان مبتداً مرفوعاً ينتصب ههنا بان وأخواتها « ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها » ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدا وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعاً على الافعال في العمل فالتحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم في الافعال نحو قائماً كان زيد وكان قائماً زيد ولم يجوز ذلك في هذه الحروف اللهم « الا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً » فلا يجوز أن تقول ان منطلق زيدا ويجوز أن تقول ان في الدار زيدا وذلك انهم قد توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرة استعمال ألا ترى انهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف اليه في نحو قوله * لله در اليوم من لامها * والمعنى لله در من لامها اليوم ومثله

كأنْ أَصَوَاتٍ مِنْ لِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصَوَاتُ الْفَرَارِيجِ

والمراد أصوات أواخر الميس من اغالهن بنا ، ومنه

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

والمراد بكف يهودى يوماً ، واذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهما كالثى الواحد كان جوازه في ان واسمه أسهل اذ هما شيئان منفصلان ، ومما سوغ الفصل بالظرف هنا كون هذه الحروف ليست مما يعمل في الظروف وانما العامل الاستقرار المحذوف فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف في نحو قولهم ان مالا وان ولدا وان عدداً أى ان لهم مالا ، ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم فيقول ان زيدا وان عمرا أى ان لنا ، وقال الاعشى

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْمَحَلًّا وَإِنَّ فِي السَّمْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا

ونقول ان غيرها مبالا وشاء أى ان لنا ، وقال * ياليت أيام الصبي رواجما * أى ياليت لنا ، ومنه قول عمر بن عبد العزيز لقرشى مَتَّ اليه بقرابة فان ذاك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك أى فان ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل ، وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري ﴿

قل الشارح : اعلم ان أخبار هذه الحروف اذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فانه قد يجوز حذفها

و صنفها

والسكوت على أنماها دونها وذلك لكثرة استعمالها والانتساع فيها على ما ذكرناه ودلالة قرائن الاحوال عليها ؛ وذلك قولهم « ان مالا وان ولدا وان عددا » كان ذلك وقع في جواب هل لهم مال وهل ولد وهل عدد فقيل في جوابه ان مالا وان ولدا وان عددا أى ان لهم مالا وان لهم ولدا وان لهم عددا ولم يمتنع الى اظهاره لتقدم السؤال عنه ، ولم يأت ذلك الا فيها كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، قال « ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم » أى ألب « فيقول ان زيدا وان عمرا » المعنى ان لنا زيدا وان لنا عمرا واستغنى عن ذكره لتقدمه في السؤال « قال الاعشى * ان محلا الخ * » ويروي وان للسفر اذ مضوا مهلا ومعناه ان لنا محلا يعنى في الدنيا اذا عشنا وان لنا مرتحلا الى الآخرة وأراد بالسفر المسافرين من الدنيا الى الآخرة فيقول في رحيل من رحل ومضى مهل أى لا يرجع ، وقيل ان في السفر يريد من قدم لآخرته فاز وظهر والمهل السبق ، فهذا كله عند سيديوه على حذف الخبر كنحو ما تقدم تقديره ، ولا يري الكوفيون حذف الخبر الا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة ، وكان الفراء يذهب الى أنه انما يحذف مثل هذا اذا كررت ان يعلم ان أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف ، وحكي ان أعرابيا قيل له الزبابة الفأرة قال ان الزبابة وان الفأرة ومعناه ان هذه مخالفة لهذه والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر ، والفائدة ان المحل خلاف المرتحل وهو قول غير مرضى عند أصحابنا فانه قد ورد في الواحد الذى لا يخالف معه قال الاخلط

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ إِنْ الْأَكْرَمَ نَهَشَلَا

وقالوا « ان غيرها إبلا وشاء » فقولهم غيرها اسم ان والخبر مضر على النحو الذى ذكرناه كأنه قال ان لنا غيرها أو عندنا غيرها وانتصب إبلا وشاء على التمييز ؛ ويجوز أن يكون إبلا وشاء اسم ان وغيرها حالا ؛ وقد نص سيديوه على ان الابل والشاء انتصابهما انتصاب الفارس اذا قلت ما في الناس مثله فارسا كأنه يقدره بالمشق أى ماشية ؛ ولا يحسن أن يكون عطف بيان لان عطف البيان لا يكون الا في المعارف ؛ ومنه قول رؤية * « ياليت أيام الصبي رواجما » على تقدير ياليت لنا أيام الصبي رواجما فيكون أيام الصبي اسم لبيت والخبر الجار والمجرور والمقدر ورواجما حال وتنوينه ضرورة ؛ وقيل تقديره أقبلت رواجما فيكون أقبلت الخبر ورواجما أيضا حال ؛ وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيها لها بوددت وتمنيت لانها في معناها وهي لغة بنى تميم يقولون ليت زيدا قائما كما يقولون ظننت زيدا قائما وعليه الكوفيون والاول أقيس وعليه الاعتماد وهو رأى البصريين ؛ فأما « ما حكي عن عمر بن عبد العزيز » فالخبر محذوف أى فان ذلك مصدق ولعل مطلوبك حاصل قائما ساغ حذف الخبر ههنا وان لم يكن ظرفا لدليل الحال عليه كما يحذف خبر مبتدأ عند الدلالة عليه نحو قولك من القائم فيقال زيد أى زيد القائم ، والجيد أن يقدر المحذوف ظرفا نحو ان لك ذلك أى حق القرابة ولعل لك ذلك فالمعنى واحد الا انه من جهة اللفظ جار على منهاج القياس ؛ وقوله « مت عليه بقرابة » المت المد والمراد تدلى اليه بقرابة والموات الوسائل ؛ قال « وقد التزم حذفه في قولهم ليت شمري » يجوز في قد الكسر والضم فالكسر أجود لانه الاصل في النقاء الساكنين والضم للاتباع لثقل الخروج

من كسر الي ضم من نحو وعذاب أركض و (وعيون ادخلوها) ؛ والمراد قد التزم حذف الخبر وذلك أن شعري مصدر شمرت أشعر شعرا وشمرة اذا فطن وعلم ولذلك سمي الشاعر شاعرا لانه فطن لما خفي على غيره ؛ وهو مضاف الى الفاعل فتوكل ليت شعري بمعنى ليت علمي والمعنى ليتني أشعر فأشعر هو الخبر وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر ونابت الياء في شعري عن اسم ليت الذي في قولك ليتني ، وأشعر من الافعال المتعدية وقد يعلق عن العمل فيقال ليت شعري أزيد قلم أم عمرو ومعنى التعليق ابطال عمله في اللفظ واعماله في الموضع فيكون موضع الاستفهام وما بعده نصبا بالمصدر فهو داخل في صلاته ، وقيل الخبر محذوف وقد ناب معمول المصدر عن الخبر فلم يظهر وا خبر ليت ههنا لسد معمول المصدر مسده وصار ذلك كقولهم لولا زيد لا كرمك في حذف الخبر لسد جواب لولا مسده ، وقالوا ليت شعري زيد عندك أم عند عمرو ورفعوا زيدا ولم يعملوا فيه المصدر لانه داخل في الاستفهام ، وقيل ان الجملة بعد شعري في موضع الخبر والاول أقيس لعدم العائد من الجملة فاعرفه •

خبر لا التي لنفي الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو في قول أهل الحجاز لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ، وقول حاتم * ولا كريم من ولدان مصبوح * يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائفتيه الى اللغة الحجازية والثاني أن لا يجعل مصبوحا خيرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى ، وارتفاعه بالحرف أيضا لان لا محذوبها حدوان من حيث أنها تقيضها ولازمة للاسماء لزومها ﴾

قال الشارح : انما خص أهل الحجاز دون غيرهم لان أهل الحجاز يظهر ون الخبر فيظهر فيه العمل وبنو تميم لا يظهر ونه البتة فلا يظهر فيه عمل لا ، واعلم ان لا النافية على ضربين عاملة وغير عاملة فالعاملة التي تنفي على جهة استفراق الجنس لانها جواب ما كان على طريقة هل من رجل في الدار فدخل من في هذا لاستفراق الجنس ولذلك تختص بالنكرات لشمولها ألا ترى انه لا يجوز هل من زيد في الدار كما يجوز هل زيد في الدار ، فهذه التي لاستفراق الجنس عاملة النصب فيما بعدها من النكرات المفردة ومبنية معها بناء خمسة عشر وانما استحققت أن تكون عاملة لشبهها بان الناصبة للاسماء ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أن كذلك وأنها تقيضة ان لان لا لنفي وان للايجاب وحق النقيض أن يخرج على حد تقيضه من الاعراب نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا فقورك ضربت زيدا ففل وفاعل ومفعول وقورك ما ضربت زيدا نفي لذلك ومع ذلك فقد أعربت اعرابه من حيث كان تقيضه يشمر بمعنى الرفع له ، فلما أشبهت لا ان وكانت ان عاملة في المبتدأ والخبر كانت لا كذلك عاملة في المبتدأ والخبر لانها تقتضيها جميعا كما تقتضيها ان ولما نصبوا بها لم تعمل الا في نكرة على سبيل حرف الخفض الذي في المسئلة لانها كالنايبة عنها الا ان لا بنيت مع النكرة لانها لما وقعت في جواب هل من رجل عندك على سبيل الاستفراق وجب أن يكون الجواب أيضا بحرف الاستفراق الذي هو من ليكون الجواب مطابقا للسؤال فكان قياسه لا من رجل في الدار ليكون النفي عاما كما

كان السؤال عاما ثم حذف من من اللفظ تخفيفا وتضمن الكلام معناها فوجب أن يبنى لتضمنه معنى الحرف كما بنى خمسة عشر حين تضمن معنى حرف العطف ، « فان قيل » أيكون الحرف مع الاسم اما واحدا قيل هذا موجود في كلامهم ألا ترى انك تقول قد علمت أن زيدا منطلق فان حرف وهو مع ما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد ، وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت أريد أن تقوم والمعنى أريد قيامك فكذلك لا والاسم للتكرار بعدها بمنزلة اسم واحد ، وفتحة قولك يا ابن أم فلانم الثاني في موضع خفض بلاضافة وجعلا اسما واحداً وكذلك لا رجل في الدار فرجل في موضع منصوب منون لكنه جعل مع لا اسما واحداً ولذلك حذف منه التنوين وبني على حركة لان له حالة تمكن قبل البناء فبني بالحركة عما بني من الاماء ولم يكن له حالة تمكن نحو من وكم وخص بالفتحة لانها أخف الحركات وليس الندريس الا تحريكه فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل منها فلذلك تقول لا رجل عندك ولا غلام لك تريد النفي العام ، قل الله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) وقال (لا ملجأ من الله الا اليه) وموضع لا وما عملت فيه مبتدأ لانها جواب ما حاله كذلك ألا ترى أن قولك هل من رجل في الدار في موضع رفع بالابتداء كذلك لا رجل ، فان قدرت دخولها على كلام قد عمل غيرها فيه لم تعمل فيه شيئاً وكان الكلام على ما كان عليه موجباً وذلك قولك أريد في الدار أم عمرو فتقول لا زيد في الدار ولا عمرو وكذلك تقول أرجل في الدار أم امرأة والجواب لا رجل في الدار ولا امرأة وكذلك ان جعلتها جواباً كقولك هل رجل في الدار قلت لا رجل في الدار وهذا قليل اذ كان التكرير والبناء أغلب عليها وكان هذا في مواضع لا ونعم ، واعلم انه قد ذهب الكوفيون وأبو اسحق الزجاج وجماعة من البصريين الى أن حركة لا رجل ولا غلام حركة اعراب واحتجوا لذلك بقولهم لا رجل وغلاما عندك بالعطف على اللفظ فلو لا أنه معرب لم يجز العطف عليها لان حركة البناء لا يعطف عليها لانه انما يعطف للاشتراك في العامل ، والقول هو الاول لحذف التنوين منه اذ لو كان معرباً لثبت فيه التنوين كما ثبت في قولك لا خيراً منك في الدار ونحو ذلك من الموصوفات ، وأما قولهم أنه جاز العطف على اللفظ نحو لا رجل وغلاماً فتقول انما جاز كما جاز فيه الوصف على اللفظ نحو لا رجل ظريفاً بالتنوين وذلك من قبل انها وان كانت حركة بناء فهي مشبهة بحركة الاعراب وذلك لا طرادها في كل نكرة منفصلة بلا من غير اختصاص باسم بعينه فخرت لذلك مجرى العامل الذي يعمل في كل اسم يباشره ويلاقيه ، ومثله الضمة في الاسم المفرد المنادى العلم نحو يا حاكم لا طرادها في كل منادى مفرد علم ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر لا فذهب بعضهم الى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين بخلاف ان فاتها مشبهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل ولا هذه لا تشبه الفعل وانما تشبه ان المشددة فخرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو أن ولن وهي لا ترفع شيئاً كذلك هذه ، وذهب أبو الحسن ومن يتبعه الى أن لا هذه ترفع الخبر وذلك لانها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيها جميعاً وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر وليس كذلك نواصب الافعال لانها لا تقتضي

الا شديداً واحداً وهو المختار، وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان وهي قاعدتهم في ان وأخواتها *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ولا قتي إلا على ولا سيف إلا ذو الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً﴾

قال الشارح: اعلم أنهم «يحذفون خبر لا» من لا رجل ولا غلام ولا حول ولا قوة وفي كلمة الشهادة نحو لا إله إلا الله والمعنى لا رجل ولا غلام لنا ولا حول ولا قوة لنا وكذلك لا إله في الوجود إلا الله ولا أهل لك ولا مال لك ولا بأس عليك ولا قتي في الوجود إلا على ولا سيف في الوجود إلا ذو الفقار فالخبر الجار مع المجرور وهو محذوف، ولا يسح أن يكون الخبر الله في قولك لا إله إلا الله وذلك لامرين؛ أحدهما أنه معرفة ولا لا تعلم في معرفة؛ الثاني أن اسم لا هنا عام وقولك إلا الله خاص والخاص لا يكون خبراً عن العام ونظيره الحيوان إنسان فإنه ممتنع لأن في الحيوان ما ليس بإنسان وقولك الإنسان حيوان جائز لأن الإنسان حيوان حقيقة وليس في الإنسان ما ليس بحيوان، ويجوز اظهار الخبر نحو لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك هذا مذهب أهل الحجاز «وأما بنو تميم فلا يجوزون ظهور خبر لا البتة» ويقولون هو من الأصول المرفوضة ويتأولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم لا رجل أفضل منك أن أفضل نمت لرجل على الموضع وكذلك خبر منك نمت لأحد على الموضع، وكان أبو العباس المبرد يجوز أن يكون أفضل منك مرفوعاً بلا على الخبر ويجوز أن يكون رفعاً بخبر الابتداء إذا كانت لا وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدم، وأما البيت الذي هو * ولا كريم من ولدان مصبوح * أنشده لحاتم الطائي وما أظنه له قال الجرمي هو لابي ذؤيب الهذلي وقبيله

هَلَّا سَأَلْتَ هَذَاكَ اللَّهُ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشَّأِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرَفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

المصبوح الذي سقى اللبن صباحاً، وصف سنة شديدة الجذب قد ذهبت بالمرتفق قال ابن عندهم متعذر لا يسقاه الوليد الكريم فضلاً عن غيره لعمدته فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرونه للضيف إذا لا ابن عندهم، والحرف الناقة المسنة، ومصبوح بجوز أن يكون صفة للنفي على الموضع ويضم الخبر وعليه بنو تميم ويجوز أن يكون خبراً كما قال أهل الحجاز واختاره الجرمي «فان قيل» لم جاز اطراذه في المنفى نحو لا رجل ولا غلام ولا ملجأ ولم يطرد في الاثبات نحو إن مالا وإن ابلا فالجواب أن عموم النفي يني عن معنى الخبر وليس الاثبات عموم كعموم النفي فان أردت خبراً خاصاً لم يكن بد من ذكره نحو لا رجل في الدار لان عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص فان وقع النفي في جواب هل من رجل في الدار مصرحاً به فقلت في جوابه لا رجل ومعناه في الدار جاز وان لم تذكره لتقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه *

اسم لا وما المشبهتين بليس

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿هو في قولك ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك ، وشبهها بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر الا أن ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً فقل ما زيد منطلقاً وما أحد أفضل منك ولم تدخل لا الا على النكرة فقل لا رجل أفضل منك وامتنع لا زيد منطلقاً ، واستعمل لا بمعنى ليس قليل ومنه بيت الكتاب من صدّ عن زيارتها فأنّا ابن قيس لا يروح﴾

قال الشارح : اعلم أن ما حرف نفي يدخل على الاسماء والافعال وقياسه أن لا يعمل شيئاً وذلك لان عوامل الاسماء لا تدخل على الافعال وعوامل الافعال لا تدخل على الاسماء على حد همة الاستفهام وهل ألا ترى أنك لما قلت هل قام زيد وهل زيد قائم فولية الفعل والفعل والمبتدأ والخبر لم يحز اعمالها في شيء من الاسماء والافعال لعدم اختصاصها فهذا هو القياس في ما لانك تقول ما قام زيد كما تقول ما زيد قائم فليها الاسم والفعل غير أن أهل الحجاز يشبهونها بليس ويرفون بها الاسم وينصبون بها الخبر كما يفعل بليس كذلك تقول ما زيد منطلقاً وما أخوك خارجاً ، فاللغة الاولى أقيس والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى (ما هذا بشراً) وقال (ما هن أمهاتهم) وبروى عن الاصمعي أنه قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب يعني نصب خبر ما المشبهة بليس ، وما هذه وإن كانت مشبهة بليس وتعمل عملها فهي أضعف عملاً منها لان ليس فعل وما حرف ولذلك من الضعف اذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر نحو قولك ما قائم زيد وما مسمى من أعتب وما زيد الا قائم قال الله تعالى (وما محمد الا رسول) وأما ليس فلهما تعمل على كل حال تقول ليس زيد قائماً وليس قائماً زيد وليس زيد الا قائماً ، ووجه الشبه بين ليس وما أنهما جميعاً لنفي ما في الحال وأن ليس مختصة بالمبتدأ والخبر فاذا دخلت ما على المبتدأ والخبر أشبهتها من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر ، وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم لم يكن لها عمل لان تقاض النفي بدخول الا وكذلك اذا تقدم الخبر نحو ما قائم زيد لان نفي الابداء والخبر قد غير ، وذهب الكوفيون الى أن خبر ما في قولك ما زيد قائماً ليس منتصباً بما وإنما هو منصوب بإسقاط الخافض وهو الباء كان أصله ما زيد بقائم فلما سقطت الباء انتصب الاسم وهذا غير مرضي لان الخافض اذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده اذا كان الجار والمجرور في موضع نصب فاذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما هو في معناه الى المجرور فنصبه فالنصب إنما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض ألا ترى أنك تقول كفى بالله شهيداً فيكون الاسم مجروراً بالباء فاذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعاً نحو كفى الله لانه لم يكن موضعاً منصوباً بل رفعا وكذلك تقول بحسبك زيد فاذا سقط الخافض قلت حسبك زيد بالرفع لانه كان في موضع مبتدأ وكذلك تقول ما جاءني من أحد وتقول ما جاءني

ترد على عمد لا بحرية
عمد ليس

أحد فترفع لأن موضعه كان مرفوعا فبان بما ذكرته أن خبر ما ليس منصوبا بما ذكره من سقوط الباء وأما هو بنفس الحرف الذي هو ما للشبه الذي ذكرناه ، وأما بنو نعيم فإنهم لا يعملونها ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلة هل والهمزة ونحوهما مما لا عمل له لعدم الاختصاص على ما تقدم ، وأما « لا المشبهة بليس » فحكمها حكم ما في الشبه والاعمال ولها شرائط ثلاث ، أحدها أن تدخل على نكرة ، والثاني أن يكون الاسم مقدما على الخبر ، والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره فتقول لا رجل منطلقا كما تقول ليس زيد منطلقا ، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر ليس وما تقول لا رجل بقائم كما تقول ليس زيد بقائم ، ويجوز حذف الخبر منه قال سعد بن مالك * من صد عن نيرانها الخ * وصفت نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب إذا فر الأفران ، والمها في نيرانها تعود إلى الحرب ، جعل لا بمنزلة ليس ورفع براح بها والخبر محذوف وتقديره لا براح لي ، ويجوز أن يكون رفع براح بالابتداء وحذف الخبر وهو رأى أبي العباس المبرد ، والاول أجود لأنه كان يلزم تكرير لا كقوله تعالى (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شناعة) هذا رأى سيديويه ، ومن ذلك قوله تعالى (ولات حين مناص) هي لا هذه دخلت عليها الزاء لتأكيد الكلمة لأن لا كلمة ومثلها تاهت ، وقيل دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا علامة ونسابة ، والتقدير ولات حين مناص فالاسم محذوف إلا أن عملها مختص بالحين فللات حال مع الحين ليست لها مع غيره كما كان للدين مع غدوة حين نصبها نحو لادن غدوة ، ولا يكون اسمها المضمرا وقد شبهها سيديويه بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث أن اسمها لا يكون المضمرا من نحو أتاني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وكذلك لات مع الحين ، وقد قالوا لات حين مناص بالرفع على أنه الاسم والخبر محذوف وهو قليل والاول أكثر « وما أقعد وأوغل في شبه ليس » لأن ما لنفي ما في الحال لا غير ولا قد يكون لنفي الماضي نحو قوله تعالى (فلا صدق ولا صلى) أي لم يصدق ولم يصل ومنه قول الشاعر * وأى أمر سبيء لا فعله * أي لم يفعله ، فلما كانت ما ألزم لنفي ما في الحال كانت أوغل في الشبه بليس من لا فلذلك قل استعمال لا بمعنى ليس وكثر استعمال ما فكانت لذلك أعم تصرفات في المعرفة والنكرة نحو ما زيد قائما وما أحد مثلك ولا ليس لها عمل إلا في النكرة نحو لا رجل أفضل منك ؛ وقال أبو الحسن الأفش لا ولات لا يعملان شيئا لانهما حرفان وليسا فملين فاذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف واذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل فاذا قل ولات حين مناص كان التقدير ولا أرى حين مناص ، ونحو قول جرير

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لَنَيْمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا أَرَدَحَمَ الْجُدُودُ

على تقدير فلا ذكرت حسبا كذلك في لات *

ذكر المنصوبات

* المفعول المطلق *

* فصل * قال صاحب الكتاب * هو المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ، ويسميه سيديويه

ورأى أنها تعلق في بعض
ساعة كقول الشاعر
لأنهم البينة ولات ساعة مندم

الحديث والحديثان وربما ساء الفعل ، وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين ❦

قال الشارح : اعلم ان المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يمدنه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل يدل عليه والافعال كلها متعدي اليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما ، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى ان زيدا من قواك ضربت زيدا ليس مفعولا لك على الحقيقة وانما هو مفعول لله سبحانه وانما قيل له مفعول على معنى أن فعاك وقم به ، وانما « سمي مصدرا لان الفعل صدر عنه » وأخذ منه ولهذا قيل للمكان الذى يصدر عنه الابل بعد الري مصدر كما قيل مورد لمكان الورود ، « ويسميه سيبويه الحديث والحديثان » وذلك لانها أحداث الاسماء التى تهندسها والمراد بالاسماء أصحاب الاسماء وهم الفاعلون ، « وربما ساء الفعل » من حيث كان حركة الفاعل ، واعلم ان الافعال مشتقة من المصادر كما ان أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولذلك قال لان الفعل صدر عنه ، وانما قلنا ذلك لان المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الاجناس ألا تراك قول ضربت ضربا وذهبت ذهابا وقعدت قعودا وكذبت كذابا ولم تأت على منهاج واحد ولو كانت مشتقة من الافعال لجرت على سنن واحد فى القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ألا ترى ان الفاعل من الثلاثى يأتى على فاعل لا يختلف نحو ضرب فهو ضارب وقتل فهو قاتل ومن الرباعى على مفعل نحو أخرج فهو مخرج وأكرم فهو مكرم ومن فاعل على مفاعل نحو ضارب فهو مضارب وقتل فهو مقاتل ، فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الاجناس نحو رجل وفرس وغلام ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الاصل ، ومما يدل على ان المصادر أصل وأن الافعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان ولو كانت المصادر مشتقة من الافعال لدلت على ما فى الافعال من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول وكذلك كل مشتق يكون فيه الاصل وزيادة المعنى الذى اشتق له فلما لم تكن المصادر كذلك علم انها ليست مشتقة من الافعال ، وذهب الكوفيون الى ان الافعال هى الاصل والمصادر مشتقة منها واحتجوا فى ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الافعال وتصح بصحتها ألا ترى انك تقول قام قياما فيمتل المصدر اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل تقلبها ألفا وتقول لاوذ لواذا فيصح المصدر وان كان على زنته لصحة فعله وهو لاوذ ، وقالوا أيضا رأينا الفعل عاملا فى المصدر ورتبة العامل أن يكون قبل المفعول ومقدا عليه ، وهذا الذى ذكره لاحجة لهم فيه أما قولهم انه يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته فلا يدل على ان المصدر فرع لانه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الاصل لما بينهما من الملازمة طلبا للتشاكل ولا يدل على انه أصل ألا ترى ان بعض الافعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا يدل ذلك على ان بعضها أصل لبعض ألا ترى انك قلت أقام وأقال فأعلمتهما بقلب عينهما ألفا بالحمل على قام وقال حين اعتلا لتجري الافعال على سنن واحد ومنهاج واحد فى الاعتلال والصحة وكذلك قالوا أغزيت وأدعيت فقلبوا الواو ياء حملا على يغزي ويدعى فقد رأيت كيف اعتل كل واحد من

الافعال لا اعتلال الآخر ولا يدل على ان بعضها فرع على بعض ، وأما قولهم ان الافعال تكون عاملة في المصادر فتقول يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلا لها وذلك لانا قد أجمعنا على ان الافعال والحروف عاملة في الاسماء ولم يقل أحد أنها أصل لها كذلك ههنا ، وأما قوله « وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين » فالمعنى به أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو قمت قياما وجلست جلوسا فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فملك ألا ترى أنك اذا قلت ضربت دل على جنس الضرب مبهما من غير دلالة على كميته أو كيفيته فاذا قلت ضربت ضربا كان كذلك فصار بمنزلة جاءني القوم كلهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على ما في القوم ، وبذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو قولك ضربت ضربة وضربتين فالمصدر ههنا قد دل على الكمية لان بذكره عرفت عدد الضربات ولم يكن ذلك معلوما من الفعل ، ومثله في زيادة الفائدة ضربته ضربا شديدا وقمت قياما طويلا أفدت أن الضرب شديد والقيام طويل ؛ وقوله « موقت » يعني ان له مقدارا معيناً وان لم يتعين هو في نفسه كما تقول في الازمنة مرت يوما وليلة فيكون لها مقدار معين وان لم يتعين اليوم والليلة ومثله في الامكنة سرت فرسحا وميلا فهو موقت لان له مقدارا معينا وان لم يتعينا في أنفسهما فاعرفه *

فصل قال صاحب الكتاب وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين ما يلاقى الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى (والله أنبتكم من الارض نباتا) وقوله (وتبتل اليه تبتيلا) وما لا يلاقيه فيه كقولك قدمت جلوسا وحسبت منعا ؛ وغير المصدر نحو قولك ضربته أنواعا من الضرب وأي ضرب وأيما ضرب ومنه رجع القهقري واشتمل السماء وقعد القرفصاء لانها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود ومنه ضربته سوطا *

قال الشارح : قد تقدم ان المصدر أحد المفعولات ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان لان الفعل يتضمن كل واحد منهما والفعل انما ينصب ما كان فيه دلالة عليه فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف نحو قمت قياما وضربت ضربا اقوة دلالاته عليه اذ كانت دلالاته عليه لفظية ؛ وكذلك يعمل فيما كان في معناه وان لم يكن جاريا عليه وهو على ضربين ، أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه وهذا معنى قوله « ما يلاقى الفعل في اشتقاقه » يريد أن فيه حروف الفعل والثاني مالا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه فالاول نحو قولك اجتوروا تجاورا وتجاوزوا اجتوارا لان معنى اجتوروا وتجاوزوا واحدا ؛ ومثله قوله تعالى (وتبتل اليه تبتيلا) ألا ترى أن التبتيل ليس بمصدر تبتل وانما هو مصدر تبتل فهو فعل مثل كسر ومصدره الجاري عليه التكسير وتبتل تفعل مثل تكسر وتجرع ومصدره انما هو التبتل مثل التجرع فجرى التبتيل على تبتل وليس له في الحقيقة لان معناها يؤول الى شيء واحد ؛ ومنه قوله تعالى (والله أنبتكم من الارض نباتا) فنبات في الحقيقة مصدر نبت وقد جرى على أنبت ، وفي قراءة ابن مسعود وأنزل فتزيلا اذ معنى أنزل ونزل واحد ، ومنه بيت الكتاب

وخير الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبعه اتباعا

قانه أكد قوله تنبئه بقوله اتباعا واتباع افتعال وهو في الحقيقة مصدر اتبع وقياسه أن يقول تنبعا ولكن لما كان معنى تنبئ واتباع واحدا أكد كل واحد منهما بمصدر صاحبه ، وقال رؤية :
 * وقد تطويت انطواء الحظب * الحظب بالخاء غير المعجمة والاضاد المعجمة الحية لان تطويت وانطويت في المعنى واحد وهكذا كل مصدرين يرجعان الى معنى واحد ، فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى وهو رأى أبي العباس المبرد والسيرافي وبعضهم يضم لها فعلا من لفظها فيقول التقدير اجتوروا فتجاوزوا وتجاوزوا واجتوروا اجتورا ، وكذلك قوله تعالى « أنبتكم من الارض نباتا » أي أنبتكم فنبتم نباتا فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه ، وأما « الضرب الثاني وهو مالا يلاقي الفعل في الاشتقاق » بأن يكون من غير لفظه وان كان معناها متقاربا نحو قولك شئتته بفضا وأبفضته كراهة وقعدت جلوسا وحبست منعافا كثر النحويين يميز أن يعمل الفعل في مصدر الآخر وان لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى نحو أعجبني الشيء حبا لانه اذا أعجبك فقد أحببته قال الشاعر

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرْدُ وَالتَّمَرُ حُبًا مَالُهُ مَزِيدُ

وقالوا رضته اذلالا ، وذهب الآخرون الى ان الفعل لا يعمل في شيء من المصادر الا أن يكون من لفظه نحو قمت قياما لان لفظه يدل عليه اذا كان مشتقا منه وما كان مما تقدم ذكره نحو قعدت جلوسا وحبست منعافا فهو منصوب بفعل مقدر دل عليه الظاهر فكأنك قلت قعدت فجلست جلوسا وحبست فنبتم منعافا وكذلك كل ما كان من هذا الباب ، وهو رأى سيبويه لان مذهبه انه اذا جاء المصدر منصوبا بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه باضمار فعل من لفظ ذلك المصدر ، فأما قولهم « ضربته أنواعا من الضرب وأي ضرب وأيما ضرب » فهذه تعمل فيها الافعال التي قبلها بلاخلاف وانتصابها على المصدر والحق فيها أنها صفات قد حذفت موصوفاتها فكأنه اذا قال ضربته أنواعا من الضرب فقد قال ضربته ضربا متنوعا أي مختلفا واذا قال أي ضرب وأيما ضرب فقد قال ضربته ضربا أي ضرب وأيما ضرب على الصفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما « رجع القهقرى واشتمل السماء وقعد القرفصاء » فقد قال سيبويه أنها مصادر وهي منصوبة بالفعل قبلها لان القهقرى نوع من الرجوع فاذا تعدى الى المصدر الذي هو جنس عام كان متعديا الى النوع اذا كان داخلا تحته وكذلك القرفصاء نوع من القعود وهي قعدة المحتبي والسماء أن يلقى طرف ردايه الايمن على عاتقه الايسر ، وقال أبو العباس هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها فاذا قال رجع القهقرى فكأنه قال الرجعة القهقرى واذا قال اشتمل السماء فكأنه قال الاشتمالة السماء واذا قال قعد القرفصاء فكأنه قال القعدة القرفصاء ، والفرق بين انتصابه اذا كان صفة وبين انتصابه اذا كان مصدرا وان كان العامل الفعل في كلا الحالين أن العامل فيه اذا كان مصدرا عمل بمباشرة من غير واسطة واذا كان صفة عمل فيه بواسطة الموصوف المقدر ، وأما « ضربته سوطا » فهو منصوب على المصدر وليس مصدرا في الحقيقة وانما هو آلة للضربة فكأن التقدير ضربته ضربة بالسوط فوضع قولك بالسوط نصب صفة لضربة ثم حذفت الموصوف

وأقمت الصفة مقامه ثم حذف حرف الجر فعدى الفعل فنصب وأفاد العدو الدلالة على الآلة فأعرفه *
فصل قال صاحب الكتاب * والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع ما يستعمل
 اظهار فعله واضماره وما لا يستعمل اظهار فعله وما لا فعل له أصلاً ، وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاء ،
 فالنوع الاول قولك للقادم من سفره خير مقدم ولم يقرمط في عداته مواعيد عروق والغضبان غضب
 الخيل على اللجم ؛ ومنه قولهم أو فرقا خيراً من حب يعني أو أفرقك فرقا خيراً من حب *
 قال الشارح : قد تقدم من قولنا أن المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات « وقد يحذف فعله »
 لدليل الحال عليه وهو في قواك على ثلاثة أضرب منها ضرب يحذف فعله ويجوز ظهوره فأنت فيه الخيار
 إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته . وضرب لا يجوز استعمال فعله ولا اظهاره . وضرب ليس له فعل البتة ؛
 « فالضرب الاول » نحو قواك لمن لقيته وعليه وعناء السفر ومعه آله فعملت أنه آيب من سفره فقلت
 « خير مقدم » أي قدمت خير مقدم فغير منصوب على المصدر لانه أفعّل وانما حذفته لأنه تخفيفاً وأفعّل
 بعض ما يضاف اليه فلما أضفته الى مصدر صار مصدراً ، ومن ذلك اذا رأيت رجلاً يمد ولا يفي قلت
 مواعيد عروق أي وعدتني مواعيد عروق فهو مصدر منصوب بوعدتني واكنه ترك لفظه استثناء
 عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بلم الخاطب بالمراد قال الشماخ :

وَوَاعَدْتَنِي مَالاً أَحَاوِلُ نَفْعَهُ مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ يَبْتَرِبُ

ويروى للأشجعي :

وَعَدْتِ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ يَبْتَرِبُ

وهذا عروق وعد وعدا فأخلف فضرب به المثل وذلك أنه أناه أخ له يسأله شيئاً فقال عروق اذا
 أطعم نخلي فلما أطعم قال اذا أبلع فلما أبلع قال اذا أزهى فلما أزهى قال اذا أرطب فلما أرطب قال اذا
 صار تمراً فلما صار تمراً أخذه من الليل ولم يعطه شيئاً ؛ أنكر أبو عبيد يترب لأن عروقاً رجل من
 العالقي وكانوا بالبعد من يترب مدينة الرسول ﷺ وانما هي يترب بقاء معجبة فثنين من فوقها وراء
 مفتوحة وهي موضع قريب من اليمامة ؛ ومن ذلك قولهم « غضب الخيل على اللجم » وذلك مثل يضرب
 لمن يغضب علي من لا يرضيه والمراد غضبت غضب الخيل على اللجم ويجوز أن يكون المراد شدة الغضب
 فنصب المصدر بالفعل المحذوف ؛ ومن العرب من يرفع هذا كله فيقول لقادم من سفره خير مقدم أي
 قدومك خير مقدم فيكون خير مقدم خبر مبتدأ محذوف وكذلك مواعيد عروق أي عداتك مواعيد
 عروق ومنه غضب الخيل على اللجم أي غضبك غضب الخيل على اللجم ، وأما قولهم « أو فرقا خيراً
 من حب » فتكلم بذلك رجل عند الحجاج وذلك أنه كان قد صنع عملاً فاستجاده فقال الحجاج أكل
 هذا حبا فقال الرجل مجيباً أو فرقا خيراً من حب أي فعلت هذا لاني أفرقك فرقا خيراً من حب فهو
 أنبل لك وأجل ولو رفع لجاز كأنه قال أو أمري فرق خير من حب ، فهذا النوع أنت مخير فيه بين
 اظهار العامل وحذفه فان أظهرته فزيادة في البيان وان حذفته فتحة بدليل الحال عليه *

قال صاحب الكتاب * والنوع الثاني قواك سقيا ورجيا وخيبة وجدعا وعقرا وبؤساً وبهدا وسحقا

وحدا وشكرا لا كفرا وعجبا وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعم ونعمة عين ونعام عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولا أفعلن ذلك ورغما وهوانا ﴿

قال الشارح : اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة بإظهار فعل وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك في الدعاء للانسان سقيا ورعيا والمراد سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا فانتصبا بالفعل المضمر وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا الحذر الحذر والمعنى احذر الحذر ولم يذكروا احذر فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سقيا ورعيا كقولك سقاك الله ورعاك الله فلو أظهرت الفعل صار كشكرار الفعل ، ومن ذلك قولك المدعو عليه « خيبة وجدعا وعقرا وبؤسا وبعدا وسحقا » فتوكل خيبة بدل عن خيبك الله وهو مصدر منصوب به وكذلك جدعا معناه جدعك الله ومثله عقرا وبؤسا وبعدا وسحقا أى عقره الله عقرا وأبأسه الله بؤسا وأبعده الله بعدا وأسحقه الله سحقا على حذف الزوائد ، وكل هذه المصادر دعاء عليه أوله وهى منصوبة بفعل مضمر متروك اظهاره لأنها صارت بدلا من الفعل ، وبعضهم يظهر الفعل تأكيدا فيقول سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وليس بالكثير ، ومنهم من يرفع فيقول سقى لك ورعى والمعنى مفهوم كما يقال سلام عليكم وإنما يخرج مخرج ما قد ثبت قال الشاعر

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة لأوّل من يلقى شرّ مُيسرٍ

يصف أسدا ، وأما قولهم « حدا وشكرا الخ » فهذه المصادر ليست من المصادر التى قبلها من وجه وهي منها من وجه آخر وذلك أن هذه المصادر أفعالها الناصبة لها المضرة أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه وليست بدعاء لاحد أو عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهة أن الفعل المضمر مستقبل أشبهت الدعاء لاستقباله فعناها أحمد الله حمدا وأشكره شكرا وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأمرك مسرة ، وأما قولهم « لا كيدا ولا هما » فعناها لا أكاد كيدا أن أفعل وهو من كدت أكاد من أفعال المقاربة وليس من الكيد الذى هو المكر ولا أهم به هما من الهمة لا من الهم الذى هو الحزن كأنه يؤكد ما ينفي أن يفعل ، وقوله « لا أفعلن ذلك ورغما وهوانا » أى أرغمك بفعله ورغما وأهينك به هوانا وأصل الرغم لصوق الانف بالتراب وهو كناية عن الذل ، وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعا بأنه خبر مبتدا محذوف قال رؤبة :

عَجَبُ إِيَّاكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فَيْكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

حكاه يونس مرفوعا كأنه قال أمرى عجب ، قال سيديويه وسمننا من العرب الموقوف يعرّيتهم من يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه بالرفع كأنه قال أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه ، والنصب هو الوجه على الفعل المتروك اظهاره *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه أما أنت سيرا سيرا وما أنت الا قتلا قتلا والا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل ، ومنه قوله تعالى (فاما منا بعد واما فداء) ومنه مروت فاذا له صوت صوت حمار واذا له صراخ صراخ الشكى واذا له دق دقك بالتمحاز حب القمل ﴾

قال الشارح : أما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره وليس ذلك مما يختص بالمخاطب بل تستعمله في الأخبار عن الغائب كما تستعمله في المخاطب فتقول زيد سيرا سيرا إذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى وتقول أنت الدهر سيرا سيرا وأنت هذا اليوم سيرا سيرا وكان عبدالله سيرا سيرا إذا أخبرت بشيء متصل بعينه ببعض ، وإن رفعت وقلت ما أنت إلا سير سير على معنى ما أنت إلا صاحب سير وحذفت الصاحب وأقيمت السير مقامه لم يدل على كثرة ومواصلة كما دل النصب إنما أخبرت أنه صاحب سير لا غير ، واعلم أنك إذا رفعت كان على وجهين ، أحدهما أن يكون على حذف مضاف وهو صاحب على ما تقدم ، والثاني أن يجعله نفس السير والقتل لما كثر ذلك منه توسعاً ومجازاً كما يقال رجل عدل ورضي إذا كثر عدله والرضى عنه كما يقال ترنّع ما غفلت حتى إذا أدركت فإني إنما هي إقبال وإدبار

جعلها نفس الإقبال والادبار بمبالغة وتوسعا ، فالرفع في ذلك كله على ما ذكرت لك والنصب على تقدير فعل مضمّر لا يظهر إذ قد صار المصدر بدلا منه فتقولك « إنما أنت سيرا سيرا وما أنت إلا قتلا قتلا » معناه تسير سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلا ، وقوله « إلا سير البريد والأضرب الناس والأشرب الأبل » معناه ما أنت إلا تسير سيرا مثل سير البريد وما أنت إلا تشرب شربا مثل شرب الأبل ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم حذف المضاف وهو مثل وأقام المضاف إليه مقامه على حد واسأل القرية وهذا الحذف والاضمار وإن كثر فهو فاش في كلام العرب مطرد ، وأما ضرب الناس فتقديره ما أنت إلا تضرب الناس ضربا ويجوز في هذا وحده التثوين ونصب الناس لانه مصدر مضاف الى مفعول ولا يكون مضافا الى الفاعل لانه يصير معناه يضربه مثل ضرب الناس وهو من الناس إلا أن يريد أن يضربه الضرب المعهود المتعارف فيحينئذ يكون من قبيل شرب الأبل وسير البريد ، وأما قوله تعالى (فاما منا بعد واما فداء) فالمعنى فاما أن تمنوا منا واما أن تقادوا فداء فهما مصدران منصوبان بفعل مضمّر ، وأما قولهم « مررت فاذا له صوت صوت حمار الخ » فهو منصوب وفي نصبه وجهان أحدهما أن يكون منصوبا بالمصدر المذكور إذ كان في معنى الفعل وذلك أن قولنا له صوت في معنى يصوت فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب صوت حمار على هذا إما على المصدر وإما على الحال وعلى كلا الوجهين في صوت حمار معنى التشبيه فاذا نصبته على المصدر فتقديره فاذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار ثم حذفت على ما ذكرنا متقدما وإذا كان حالا فتقديره فاذا هو مشبها صوت حمار أو ممثلا صوت حمار ، والوجه الثاني أن يكون نصبه باضمار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه فاذا كان من لفظه فتقديره فاذا له صوت يصوت صوت حمار ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو ما تقدم وإذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الاول لم يكن نصب صوت حمار إلا على الحال لا غير كأنك قلت له صوت يخرج صوت حمار أو يمثله صوت حمار ، ومثله « له صراخ صراخ الشكلى وله دق دقك بالمنحاز حب القفل » والمنحاز الهاوون والقفل بالكسر وقافين حب أسود وهو أصلب ما يكون من الحبوب والعامة تقول فلفل بالضم والفاء وهو تصحيف منهم والكلام عليها كالكلام في المسألة المتقدمة ،

والسكتة في ذلك أنه يريد مرت به وهو يصوت ولم يرد أن يصفه بذلك أو يبدله منه فاعرفه *
 قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه ما يكون تأكيداً لما لغيره كقولك هذا عبد الله حقاً والحق لا الباطل
 وهذا زيد غير ما تقول وهذا القول لا قولك وأجدك لا تفعل كذا أو لنفسه كقولك له على ألف درهم
 عرفاً وقول الاحوص :

إِنِّي لَا مَنَعَكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَا مِثْلَ

وقوله تعالى (صنع الله وعد الله وكتاب الله عليكم وصيغة الله) وقولهم الله أكبر دعوة الحق *
 قال الشارح : اعلم ان «حقاً والحق» ونحوهما مصادر والثائب لما فعل مقدر قبلها دل عليه معنى الجملة
 فتؤكد الجملة ، وذلك الفعل أحق وما جرى مجراه وذلك أنك إذا قلت هذا عبد الله جاز أن يكون
 اخبارك عن يقين منك وتحقيق وراز أن يكون على شك فأكدته بقولك حقاً كأنك قلت أحق ذلك حقاً ،
 وهذه المصادر يجوز أن تكون نكرة نحو حقاً ويجوز أن تكون معرفة نحو «الحق لا الباطل» وذلك
 لان انتصابها انتصاب المصدر المؤكد لا على الحال التي لا يجوز أن تكون الا نكرة وإذا قلت هذا عبد الله
 الحق لا الباطل فالحق منصوب على المصدر المؤكد لما قبله والباطل عطف عليه بلا كما يقال رأيت
 زيداً لا عمراً ، وإذا قال «هذا عبد الله غير ما تقول» فغير منصوب على المصدر وتحقيقه هذا عبد الله
 حقاً غير ما تقول أى غير قولك فحذفت الموصوف وأقامت الصفة مقامه ، والفهوم من هذا الكلام ان
 المتكلم قد اعتقد ان قول مخاطب باطل وتلخيص معناه هذا عبد الله حقاً لا باطلاً ، وإذا قال «هذا
 القول لا قولك» فكأنه قال هذا القول لا أقول قولك أى مثل قولك يعنى اننى أقول الحق ولا أقول
 باطلاً مثل قولك ، ولو أسقطت الاضافة وقلت هذا القول لا قولاً وهذا القول غير قول لم يحسن الحذف
 لسقوط الفائدة لانه لم يكن فيما بقى ما يدل على البطلان ، فلو وصفته بما يدل على البطلان نحو هذا القول
 لا قولاً كذا أو غير قبل ضيف ونحو ذلك مما يدل على ضده أو صحته لجاز لحصول الفائدة والتوكيد
 وهذا هو المطلوب من هذا الفصل ، وقال الزجاج إذا قلت هذا زيد حقاً وهذا زيد غير قيل باطل لم
 يجوز تقديم حقاً لا تقول حقاً هذا زيد فان ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت زيد حقاً أخوك جاز ،
 وأما سبويه فلم يمنع من جواز تقديم حقاً بل قل في الاستفهام «أجدك لا تفعل كذا وكذا» كأنه قال
 أحقاً لا تفعل كذا وكذا ففى ذلك إشارة الى جوازه ، واعلم ان قولهم فى الاستفهام أجدك لا تفعل كذا
 أصله من الجدل الذي هو يقضي الهزل كأنه قال أجدك ذلك جداً غير انه لا يستعمل الا مضافاً حتى يعلم من
 صاحب الجدل ولا يجوز ترك الاضافة نحو لبيك ومعاذ الله على ماسياتى قال الشاعر

* أجدك لا تقضيان كرا كما * وأما ما يكون تأكيداً لنفسه فنحو قولهم «له على ألف درهم عرفاً»
 ومثله قوله * انى لا منحك الصدود الخ * وذلك أنه لما قال له على ألف درهم فقد أقر واعترف فاذا قال
 عرفاً يعنى اعتراف فلم يزد بذكره عما تقدم من الكلام فكان تأكيداً نحو ضربت ضرباً ، والفرق بين
 هذا والذي قبله حنى جعل هذا تأكيداً لغيره وجعل هذا تأكيداً لنفسه أنك إذا قلت هذا عبد الله حقاً
 فقولك من قبل أن تذكر حقاً يجوز أن يظن أن ما قلته حق وأن يظن ان ما قلته باطل فتأتى بحقاً فتجمل

الجملة مقصورة على أحد الوجهين الجائزين عند السامع وقوله له على ألف درهم هو اعتراف حقا كان أو باطلا فصار هذا توكيدا لنفسه اذ كان الذي ظهر هو الاعتراف ، وأما قوله في البيت « قسما » فهو مصدر مؤكد وذلك أن قوله « واني اليك مع الصدود لأميل » يفهم منه القسم فاذا قال قسما كان تأكيدا لنفسه ، وأما قوله تعالى (صنع الله) فهو مصدر من هذا القبيل وذلك أن قبله (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء) فصنع الله منصوب على المصدر المؤكد لان ما قبله صنع الله في الحقيقة ، وكذلك « وعد الله » لان قبله (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم وعد الله لا يخلف الله وعده) نصب وعد الله لان ما قبله وعد من الله فكان تأكيدا لذلك ، وأما قوله « كتاب الله عليكم » فقد اختلف النحويون فيه وذهب أصحابنا والفراء من الكوفيين الى انه نصب على المصدر المؤكد وذلك أنه لما تقدم من قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم) الى قوله (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم) فقوله كتاب الله عليكم بمنزلة فرض الله عليكم وتحريم الله عليكم لان الابتداء تحريم المذكورات من النساء الا من سبي وأخرج من دار الحرب قلنا تحمل لمن ملكها وان كان لها زوج لانه تقع الفارقة بينها وبين زوجها فهذه شريعة شرعها الله وكتاب كتبه عليكم فان نصب المصدر بما دل عليه سباق الآية كأنه فعل تقديره كتب الله عليكم فأضيف المصدر الى الفاعل ، وقال الكسائي كتاب الله منصوب بعلينكم على الاغراء كأنه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب قال وذلك جائز قد ورد به السماع وهو القياس فالسماع قول الرازي

يَا أَيُّهَا الْمَائِجُ دَلَوِي دُونَكُمْ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

والمراد دونك دلوي وأما القياس فان الظرف نائب عن الفعل تقديره إلزمو كتاب الله ولو ظهر الفعل لجاز تقديم معموله عليه فكذلك ما ناب عنه ، والحق المذهب الاول لان هذه الظروف ليست أفعالا وانما هي نائبة عن الفعل وفي معناه فهي فروع في العمل على الافعال والفروع أبدا منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز ، وأما ما أنشده من البيت فلا حجة فيه لانا نقول دلوي رفع بالابتداء والظرف الخبر كما نقول دلوي عندك ، وأما القياس الذي ذكره فليس بصحيح لانه يؤدي الى التسوية بين الاصل والفرع ، وقد أجاز بعض النحويين أن يكون دلوي منصوبا باضمار فعل كأنه قال لإملا دلوي ويؤيد ذلك أنه لو قال يا أيها المسامح دلوي ولم يزد عليه جاز لدليل الحال عليه ، ومن ذلك قولهم « الله أكبر دعوة الحق » لان قولك الله أكبر انما هو دعاء الى الحق وأن يثني السامع الى جملة القائلين بالتوحيد والى من شعارهم قول الله أكبر فيكون دعوة يتداعون بها كأنه قال دعوا دعاء الحق ، ومثله قوله

إِنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارًا دَعْوَةً أَبْرَارٍ دَعَوْا أَبْرَارًا

نصب دعوة على المصدر لان معنى أصبحت نزارا أي يتداعون نزارا وذلك ان نزارا وهو أبو ربيعة ومضر لما وقع بين ربيعة ومضر تبان وحروب بالبصرة وصارت ربيعة مع الازد في قتال مضر

وكن رئيسهم مسعود بن عمرو الأزدي ثم ان ربيعة صالحت مضر فصار كأن زارا تفرقت ثم اجتمعت فقال أصبحت زارا أى أصبحت مجتمعة الاولاد اذ دعا بعضهم بعضا فى حال التباين كان يقول المضري بالمضر ويقول الربيعي بالريبعة لان أحد الفريقين ماكن ينصر الآخر ، فقوله أصبحت زارا بمنزلة قوله دعا بعضهم بعضا بهذا اللفظ ثم جاء بالمصدر وهو دعوة أبرار وأضافه الى الفاعل لانه أبين اذ لو قال تمرّ مر السحاب صنعا أو كتابا لم يكن فيه من البيان ما فيه مع الاضافة ، وفى الجملة هذا الفصل الذى فيه المصدر المؤكّد لذيره نحو هذا زيد حقا وما أكّد نفسه نحوه على ألف درهم عرفا ينتصب على اضممار فل غير كلامك الاول لانه ليس بحال ولا مفعول له كأنه قال أحقّ حقا وأنجد جدا ولا أقول قولك وكتب الله عليكم كتابا ولا يظهر الفعل كما لم يظهر فى باب سقيا لك وحدا فأعرفه *

قل صاحب الكتاب ﴿ ومنه ما جاء منى وهو حنانيك ولييك وسعديك ودواليك وهذا ذيك ، ومنه ما لا يتصرف نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله ﴾

قل الشارح : اعلم ان هذه « المصادر التى وردت بلفظ التثنية » الغرض من التثنية فيها التأكيد وأنه شئ يعود مرة بعد مرة وليس المراد منها الاثنين فقط كما تقول أدخلوا الاول فالاول والغرض أن يدخل الجميع وجنت بالاول فالاول حتى يعلم أنه شئ بعد شئ ، ومنه يقال جاءنى القوم رجلا رجلا على هذا المعنى ولا يحتاج الى أكثر من تكريره مرة واحدة ، وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير نحن علينا نحننا ونفى مبالغة وتكثيرا أى نحننا بعد نحن ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة وإنما يراد بها التكثير فجعلت التثنية علما لذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره ، وهذا المنى لا يتصرف ومعنى عدم التصرف أنه لا يكون الا مصدرا منصوبا ولا يكون منى الا فى حال الاضافة كما لم يكن سبحانه الله ومعاذ الله الا مضافين ، وإنما لم يتمكن اذا نفيت لانه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير فدخل هذا اللفظ هذا المعنى فى موضع المصدر فقط فلذلك لم يتصرفوا فيه ، وربنا وحدوا حنانا قل الله تعالى (وحنانا من لدنا) وقال الشاعر

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا أَذْوَ نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَى عَارِفٌ

فرغم لما أفرد لانه لم يدخله معنى غير الذي يوجب اللفظ كما كان ذلك فى حال التثنية ، فاذا قلت « حنانيك » فهو منصوب بفعل مضمر تقديره نحن نحننا بعد نحن لكنهم حذفوا الفعل لان المصدر صار بدلا منه كما كان ذلك فى سقيا لك ورعيا قال الشاعر

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضُنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

والتنحنن الرحمة والظير فعنى قول القائل حنانيك نحننا بعد نحن أى كلما كنت فى رحمة وخير فلا تقطعن ذلك وليكن موصولا بآخر من رحمتك ، وأما « لبيك وسعديك » فهما منيان ولا يفرد منهما شئ ولا يستعملان الا مضافين لما ذكرته لك من ارادة معنى التكثير فلما تضمن لفظ التثنية ما ليس له فى الاصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة لينبئ عن ذلك المعنى ، فليبك مأخوذ من قولهم ألب بالمكان اذا أقام به وألب على كذا اذا أقام عليه ولم يفارقه وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة ، واذا قال

الانسان ليك فكأنه قال دواما على طاعتك واقامة عليها مرة بعد مرة وكذلك سعديك أى مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة فهما اسمان مثنيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت فى لييك داومت وأقمت وفى سعديك تابعت وطاوعت ، وليس من قبيل سقيا لك ورعيا تقديره سقاك الله ورعك الله اذ لا يحسن أن يقال ألب لييك وأسعد سعديك اذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبهما اذ كانت غير متصرفة ولا هى مصادر معروفة كسقيا ورعيا ، وأما قولهم لبي يلبى فهو فعل مشتق من لفظ لييك كما قالوا سبحل وحمدل من سبحان الله والحمد لله ، وقد ذهب يونس الى أن لييك اسم مفرد غير مثنى وأن الياء فيه كالياء التى فى عليك ولديك وأصله لبب ووزنه فعلل ولا يكون فعلا قللة فعل فى الكلام وكثرة فعلل قلبت الياء التى هى لام من لبب ياء هربا من التضعيف فصارت لبي ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبا ثم لما أضيفت الى الكاف فى لييك قلبت الالف ياء كما قلبت الالف فى الى ولدى اذا وصاتهما بالضمير فقلت اليك وعليك ولديك ، ووجه التشبيه بينهما أن لييك اسم ليس له تصرف غيره من الاسماء لانه لا يكون الا مضافا كما ان اليك وعليك ولديك لا تكون الا منصوبة المواضع ملازمة الاضافة فقبلوا ألفه ياء فقالوا لييك كما قالوا لديك وعليك ، واحتج سيبويه على يونس فقال لو كانت الياء فى لييك بمنزلة ياء لديك واليك لوجب أنك متى أضفتها الى ظاهر أقررت ألفها بحالها كما انك اذا أضفت لى ولدى والى الى الظاهر أقررت ألفها وكنت تقول هذا لى زيد ولبي جعفر كما تقول لى زيد والى عمرو وأنشد

دَعَوْتُ لِمَا نَابَتِي مِسُورًا فَلَبَّيْ نَابَتِي يَدَيَّ مِسُورَ

فجعل لى يدى مسور بالياء وان كان مضافا الى الظاهر الذى هو يدى دليل على أنه تشبيه ولو كان مفردا من قبيل لى وكلا لكان بالالف ، وبعض العرب يقول لب اب مبنية على الكسبر ويجعله صوتا معروفة مثل غلق كأنه على صوت الملبى فاعرفه ، ومن ذلك قولهم « دواليك » كأنه مأخوذ من المداولة وهى المناوبة فدواليك تشبيه دوال كما أن حواليك تشبيه حوال ودوال وقع موقع مداولة والمراد الكثرة لا نفس التشبيه قال الشاعر عبد بنى الحساس

إِذَا شَقَّ بُرْدٌ شَقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابَسُ

فدواليك فى البيت فى موضع الحال ومعناه اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك أى متداولين وذلك أن من عادة العرب كانت اذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل واحد منهما برد الآخر ثم تداولا على تخريقه هذا مرة وهذه مرة فهو يصف تداولهما على شق البرد حتى لا يبقى فيه ملبس وقالوا « هذاذك » والكلام عليه على ما تقدم وهو مأخوذ من هذا يهث اذا أسرع فى القراءة والضرب قال العجاج * ضرباً هذاذك وطعناً وخصاً * كأنه يقول هذا بعد هذا من كل جهة فضرماً منصوب على المصدر أى يضرب ضرباً وهذاذك نصب على المصدر وهو بدل من الاول وثنى للتكثير كأنه يقطع الاعناق بضربه ويبلغ الاجواف بطعنه ، والوخض الطعن الجائف ، وأما قولهم « سبحان الله » فهو مصدر منصوب غير متصرف ولا منصرف وأما كونه غير متصرف فانه لم يستعمل الا منصوباً ولا

يدخله رفع ولا جر ولا الف ولا م كما تدخل على غيره من المصادر نحو السقي والرعى وهو من المصادر التي لا تستعمل أفعالها كأنه قال سبح سبجانا بتخفيف الباء كقولك كفر كفرانا وشكر شكرانا ومعناه التزنيه والبراءة ، وقد استعمل مضافا وغير مضاف وإذا لم يضاف ترك صرفه فقل سبجان من زيد كأنه جعل علما على معنى البراءة وفيه الالف والنون زائدتان نحو قول الاعشى

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عَظَمَ الْفَاخِرِ

وهو مثل عثمان في منع الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون ، فأما سبح يسبح فهو فعل ورد على سبجان بعد أن ذكر وعرف معناه فاشتقوا منه فعلا قالوا سبح زيد أى قال سبجان الله كما تقول بسمل إذا قال بسم الله ، وقد يجي سبجان منونا في الشعر قال الشاعر

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمْدُ

وفي تنوينه وجهان أحدهما أن يكون نكرة والثاني أن يكون معرفة إلا أنه نونه ضرورة ، ويروى نعوذ به بالدال غير المجبة أى نعاوده مرة بعد مرة ، وقالوا « معاذ الله وعياذ الله » وكلاهما منصوب على المصدر تقول أعوذ بالله أى أُلجأ الى الله عوذا وعيادا فهذان مصدران متصرفان تقول العوذ بالله والعياذ بالله وأما معاذ الله فلا يكون الا منصوبا ولا يدخله الالف واللام ولا الرفع والجر ، وأما قولهم « عمرك الله » فهو مصدر لم يستعمل الا في معنى القسم ونصبه على تقدير فعل وفي تقدير ذلك الفعل وجهان منهم من يقدر أسألك بعمرك الله وبتعميرك الله أي وصفك الله بالبقاء والعمر والعمر البقاء تقول بعمرك الله كأنك تحلف ببقاء الله قال

إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ بِعَمْرِ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

ومنهم من يقدر أنشدك بعمرك الله فيكون الناصب أنشدك وهم يستعملون أنشدك في هذا المعنى كثيرا ثم حذف الباء فوصل الفعل فنصب عمرك ثم حذف الفعل فبقى عمرك الله والله منصوب بالمصدر الذي هو عمرك كأنه قال بوصفك الله بالبقاء ، وقد أجاز الاخفش الرفع في الله بالمصدر كأنه قال يذكر الله إياك بالبقاء ، وقالوا « قعدك الله » بمعنى عمرك الله وفيه لغتان قعدك الله وقعدك الله ومعناه أسألك بقعدك أى بوصفك الله بالثبات والدوام مأخوذ من قواعد البيت وهى أصوله ، والاصل في ذلك القعود الذي هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة معه ، ولا يستعمل عمرك الله وقعدك الله الا في القسم •

قال صاحب الكتاب ﴿ والنوع الثالث نحو دفرأ وهرأ وأنة وثقة ووبحك وويسك وويلك وويبك ﴾ قال الشارح : وأما القسم الثالث وهو نحو « دفرأ وهرأ وأنة وثقة » فهذه أيضا من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث أنها غير متصرفة بأن تكون مرفوعة أو مجرورة أو بالالف واللام وأنها منصوبة بأفعال غير مستعملة الا أن الفرق بينهما أن ما قبلها لها أفعال ولم تستعمل وهذه لا يؤخذ منها فعل البتة فاذا شئت عنها مثلت بقولك نذنا تقرب معناهما وليس من أنة وثقة وهرأ ودفرأ فعل وإنما تردها الى نذنا لانه مصدر لفعل معروف وهو نذنا ، وقد قالوا بهر القمر الكواكب إذا غطاها ومنه قول ذى الرمة

حَتَّى بَهَرَّتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا
ويقال بهراً في معنى عجباً ومنه قول عمر بن أبي ربيعة
نُمُ قَالُوا نُحِبُّهَا قُلْتُ بِهِرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَا وَالْثَرَابِ

ويقال بهراً لفلان إذا دعى عليه بسوء كأنه قال نساء له ولا أعلم أحداً تعرض لتفسير ذلك إلا سيبويه
وتفسير دفراً تنناً أيضاً والدفرة النتن ولذلك سميت الدنيا أم دفر ولم يستعمل منه فعل ، وأما قولهم
« ويحك وويسك وويلك وويبك » فهي من المصادر التي لا أفعال لها كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلاً
لاعتلال عينها وفائها لما يلزم من النقل في تصريف فعلها لو استعمل فاطرح لذلك وأجروها مجري المصادر
المفردة المدعو بها وجعلوا الاضافة فيها بمنزلة اللام في قولهم سقيا لك لانه لولا اللام في سقيا لك لما علم
من يعنى وكذلك لولا الاضافة في هذه المصادر لم يعلم المكلم من يعنى والاضافة فيها مسموعة ولا يجوز
القياس عليها فلا يجوز أن تقول سقيك قياساً على ويحك لان العرب لم تدع به وإنما وجب اتباع العرب
فيما استعملوه ههنا ولم يجاوزوه لانها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب
أرادوه من الدعاء فلا يجوز تجاوزه لان الازهار والحذف اللازم واقامة المصادر مقام الافعال حتى لا تظهر
الافعال معها ليس بقياس مستمر فتجاوز فيه الموضع الذي زموه ، فقد شبه سيبويه هذا الموضع بقولهم
عددتك وعددت لك ووزنتك ووزنت لك وكلتك وكلت لك لا تتجاوز هذه الافعال فلا يقال وهبتك
في معنى وهبت لك ؛ واعلم أن مذهب سيبويه والبصريين أجمعين أن أصلها ويح وويل وويس وويب
دخلت عليها كاف الخطاب ، وقال الفراء أصلها كلها وى فأما ويلك فهي وى عنده زيدت عليها لام الجر
فاذا كان بعدها مضمرة كانت اللام مفتوحة كقولك ويلك وويله وان كان بعدها ظاهر جاز فتح اللام
وكسرهما ففتح اللام مع الظاهر لانه وهو الاصل فيها والكسر على قياس الاستعمال وأنشد

يَا زَيْرُ قَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَبِلَ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ

أنشده بفتح اللام وكسرهما فالذين كسروا اللام تركوها على أصلها والذين فتحوها خلطوها بوى كما
قالت العرب يال تيم ثم أفردت هذه اللام فخلطت بياؤها كأنها منها ثم كثر استعمالها فادخلوا عليها لاماً
أخري فقالوا ويل لك ، وأما ويح وويس وويب فكنائيات عن الويل فويل كلمة تقال عند الشتم
والتوبيخ معروفة وكثرت حتى صارت لتعجب بقولها أحدهم لمن يجب ولن يبخس ، وكنوا بالويس
عنها ولذلك قال بعض العلماء ويس ترحم كما كنوا عن غيرها فقالوا قاتله الله ثم استعملوا ذلك فقالوا
قاتمه الله وقاتمه وله نظائر ، والقول ما قاله سيبويه ولو كان الامر على ما قال الفراء لما قيل ويل لزيد بضم
اللام والتنوين ، واعلم أن هذه المصادر إذا أضيفت لم تنصرف ولم تكن الا منصوبة لما ذكرناه ولأنك
لو رفعتها بالابتداء لم يكن لها خبر فان أفردتها وجئت باللام جاز الرفع فتقول وبيل لك ويح له فيكون
الجار والجرور الخبر ، ويجوز النصب مع اللام فتقول ويحاً له وويلاً له قال جرير
كَسَا الدَّوْمُ تَيْمًا خَضِرَةً فِي جُلُودِهَا قَوِيلًا لَتَيْمٍ مِنْ مَرَايِلِهَا الْخَضِرُ

والفرق بين النصب والرفع أنك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر وفيها ذلك المعنى أغنى الدعاء كما أن حسبك فيه معنى النهي وإذا نصبت كنت ترجاه في حال حديثك وتعمل في اثباته قاهره *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك الجرى وهي على ضربين جواهر نحو قولهم تراباً وجندلاً وفاها لفيك وصفات نحو قولهم هنيئاً مريئاً وعائداً بك وأقاماً وقد قصد الناس وأقاعداً وقد سار الركب﴾

قال الشارح : اعلم أن الأسماء على ضربين جواهر ومعان والمراد بالجواهر في عرف النحويين الأشخاص والاجسام المتشخصة والمعاني هي المصادر كالعلم والقدرة فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل منوروك اظهاره نحو ما تقدم من نحو سقيا ورعيا وحنانك ولييك وويله وويله وما أشبه ذلك مما دعي به من المصادر فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبها على سبيل الدعاء وذلك نحو قولهم « تراباً وجندلاً » ومعناه أكرمك الله أو أطعمك الله تراباً أي تراباً وجندلاً أي صغراً واختزل الفعل ههنا لانهم جعلوه بدلاً من قولك تربت يداك وجندلت فان أدخلت لك ههنا وقلت تراباً لك وجندلاً لك كان دخولها كدخولها في سقيا لك لبيان من تعني بالدعاء فان علم الداعي أنه قد علم من يعنى جاز أن لا يأتي به لظهوره وربما جاء به مع العلم تأكيذاً وإن لم يعلم المعنى بالدعاء فلا بد من الاتيان به ، وربما رفعت العرب هذا فقالوا ترب له فرفعه بالا ابتداء قال الشاعر

أَقْدَأَبُ الْوَاشُونَ أَلْبَا لِيَيْنِهِمْ قُتِرُبُ لَا فَوَاوِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ

وترب مبتدأ والخبر لافوا الوشاة وفيه معنى المنصوب في الدعاء كما كان في قولك سلام عليك معنى الدعاء ، وأما قولهم « فاها لفيك » فقد حكى أبو زيد فاها لفيك بمعنى الخيبة لك وأنشد لرجل من بلهجم وهو أبو سدره الاسدي

فَقُلْتُ لَهُ فَاها لَفِيكَ فَأَيْهَا قُلُوصُ امْرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَازِرُهُ

وأما يعنون به فم الداهية فالضمير يعود الى الداهية يدل على ذلك قوله

وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي الْمَنُو نِ يَحْسِبُهَا النَّاسُ لَا قَالَهَا

وفاها منصوب بمنزلة تراباً وجندلاً كأنك قلت تراباً لفيك وإنما يحضون الفهم بذلك لان أكثر المتألف فيها يأكله الانسان ويشربه وصار فاها بدلاً من اللفظ بقولك دهالك الله وأما قلنا بدلاً من ههنا اللفظ تقريباً لانه فم الداهية في التقدير فقدر الفعل المنصرف من الداهية وليس القصد الا تقدير فعل ناصب ليس شيئاً معيناً لا يتجاوز وأما بقصد ما يلائم المعنى ويقارب اللفظ ، وقالوا « هنيئاً مريئاً » وهما صفتان تقول هذا شيء هنيئ مريئ كما تقول هذا رجل جميل صبيح ونحوهما ما هو على فعيل من الصفات ، ولم يأت من الصفات ما يدعى به الا هذان الحرفان وليسا بمصدرين إنما هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل وانتصابهما بفعل مقدر تقديره ثبت لك ذلك هنيئاً مريئاً فتكون حقيقة نصبه على الحال وذلك قوله لشيء تراه عنده مما يأكل أو يستمتع به على سبيل الدعاء بلفظ الخبر كما تقول وجهه الله ثم حذف

الفعل وجعل بدلا من اللفظ بقولهم يهناك يدل على ذاك أنه قد يظهر يهناك في الشعر على سبيل الدعاء قال الاخطل :

إلى إمام تُفادينا فَوَاضِلُهُ أَظْفَرُهُ اللَّهُ فَلْيَهْنِ لَهُ الظَّفَرُ

دعاء له يهني والظفر فاعله فصار يهني له الظفر بنزلة هنيئاً له الظفر وصار اختزال الفعل وحذفه في هنيئاً له كحذفه في قولهم الخذر وتقديره اخذر الخذر ، وقالوا « عائذا بك » قال الشاعر
الْحَقُّ عَدَاكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَعَوْا وَعَائِذَا بِكَ أَنْ يَعْلَوْا قَيْطُوفِي

وقالوا « أقامنا » وقد قدم الناس وأقعدا وقد سار الركب « فإن هذه أسماء فاعلين وهي منصوبة على الحال وقد قدر سيبويه العامل فيها بأفعال من الفاظها على حد قولك أقياما والناس تعود و* أطربا وأنت قَيْشَرِيٌّ * فكأنه قال أعوذ عائذا بك وأتقوم قائما وأتقدم قاعدا وحذفه استغناء ، وقد أنكره بعض النحويين وقال الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالا من لفظ الفعل لعدم الفائدة إذ قد علم أنه لا يقوم الا قائماً ولا يقعد الا قاعداً لان الفعل قد دل عليه وإذا ورد شيء من ذلك فتأوله بالمصدر فيكون تقدير عائذاً وقائماً وقاعداً إذا جعلت العامل أعوذ وتقوم وتقدم بتقدير عياداً وقياماً وقعوداً وهو رأى أبي العباس ، والذي قدره سيبويه لا يمتنع لان الحال قد يرد مؤكداً كما يرد المصدر مؤكداً وان كان الفعل تد دل على ما دل عليه اسم الفاعل قال الله تعالى (وأرسلناك للناس رسولا) فذكر رسولا وان كان الفعل قد دل عليه على سبيل التأكيذ ، واعلم أنه لا يجوز اضممار الفعل الدال على الحال الا أن تكون الحال مشاهدة تدل عليه لو قلت مبتدئاً من غير حال تدل عليه قائماً أو قاعداً كما تقول في المصدر قياماً يازيد لم يجوز لان المصدر مأخوذ من لفظ الفعل فهو دال على فعل معين وليس كذلك الحال لانه لا يدل على فعل مخصوص لانه يجوز أن تقول ثبت قائماً أو جاء قائماً أو ضحك قائماً وإنما جاز أن تقول أقيماً وقد قدم الناس لما شوهده منه من أمارات القيام والتأهب له حتي صار بنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود وكذلك عائذاً بك كأنه رأي شيئاً يتقي فصار عند نفسه في حال استعاذته فقال عائذاً بك كأنه قال أعوذ عائذاً بك وإذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكرك إياه فأنت تعمل في تثبيته فاعرفه *

فصل * قال صاحب الكتاب * ومن اضممار المصدر قولك عبد الله أظنه منطلق فجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت عبد الله أظن ظني منطلق ، وما جاء في الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا محتمل عندي أن يوجه علي هذا *

قال الشارح : قوله « ومن اضممار المصدر » يؤهم أنه قد تقدم اضممار مصدر حتى عطف عليه والذي تقدم اضممار فعل عامل في المصدر ، وقوله « عبد الله أظنه منطلق » فعبد الله مبتدأ ومنطلق الخبر والظن ملني والهاء ضمير المصدر أضمر لتقدم ذكر الفعل والفعل دال على مصدره إذ كان من لفظه ومشقاً منه فصار تقدمه كتقدم المصدر فكما يكنى عن المصدر إذا تقدم فكذلك يكنى عنه إذا تقدم الفعل وذاك قولهم من كذب كان شراً له أي كان الكذب شراً له فكذلك تقول عبد الله ظننته منطلقاً فيكون الهاء

عائدة الى الظن قال الشاعر العبيدي

فَجَالَ عَلَيَّ وَخَشِيَهُ وَتَخَالَهُ
على ظَهْرِهِ سَبَاباً جَدِيداً بِمَانِيَا

فالهاء في تخاله عائدة على المصدر كأنه قال فتخال الخال ألا ترى انه أتى بمفعول تخال وهو الجار والمجرور الذي هو علي ظهره وسببا فاستوفى الفعل ما يقتضيه فلم يبق الا أن يكون ضمير المصدر ، واعلم انك اذا أتيت بضمير المصدر نحو عبد الله ظننته منطلق فبح إلغاء الفعل لان الاتيان بضمير المصدر كالاتيان به اذ كان كناية عنه والمصدر مؤكد للفعل وقبح النאוذ بعد تأكيده ، وأقبح من ذلك أن تصرح بالمصدر ثم تلغيه نحو عبد الله ظننت ظنا منطلق لان التصريح بالمصدر كتكرير الفعل فلذلك كان أقبح ، ولو قلت ظننته عبد الله منطلقا لم يحز الالفاء البتة لانك اذا قدمت الفعل على مفعوله لم يحز الالفاء فاذا أكد بالمصدر مع ذلك كان الناوذ أجدر بالامتناع ؛ قل « وما جاء في الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا » يجوز أن تكون الهاء عائدة الى ما تقدم لان من جملة الدعاء وأمتعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا ما أحيينا فيجوز أن تكون الهاء عائدة الى المذكور كأنه قل واجعل الامتاع الوارث منا ؛ قل ويمكن أن يوجه على اضمار المصدر كأنه قل واجعل الوارث منا أى أعضاءنا إشارة الى السمع والبصر جملا ثم كنى عن الجمل *

المفعول به

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب ﴿ هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمرا وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي ويكون واحدا فصاعدا الى الثلاثة على ماسيا تيك بيانه في مكانه ان شاء الله ؛ ويجيء منصوبا بعامل مضر مستعمل اظهاره أو لازم اضماره ﴾ قال الشارح : قد تقدم القول ان المصدر هو المفعول في الحقيقة فاذا قلت قم زيد وفعل زيد قياما كانا في المعنى سواء ألا ترى ان القائل اذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله ؛ والمفعول به ليس كذلك ألا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا لم يصح تعبيره بأن تقول فعلت زيدا لان زيدا ليس مما تفعله أنت وانما أحلت الضرب به وهو المصدر وهذا معنى قوله « هو الذي يقع عليه فعل الفاعل » يريد يقع عليه المصدر لان المصدر فعل الفاعل وذلك نحو ضرب زيد عمرا وأكرم محمد خالدا ؛ وقوله « هو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي » يعني ان اعتبار المتعدي انما هو بالمفعول به لان جميع الافعال لازما ومتعديا يتمدى الى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان وأما المفعول به فلا يصل اليه الا ما كان متعديا ؛ ومعنى التمدى أن المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين ضرب منهما يلاق شيئا ويؤثر فيه فيسبى متعديا وضرب منهما لا يلاق شيئا فيسبى غير متعدي فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سميت متعديا وكل حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة أى هي لازمة للفاعل لا تتجاوز نحو قام وقعد وسيوضح ذلك في قسم الافعال « ويكون واحدا فصاعدا الى الثلاثة » يعني ان الفعل قد يتعدي الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا وقد يتعدي الى مفعولين

نحو أعطى وظن وقد يتعدى الى ثلاثة نحو أعلم وأرى وسيوضح أمر ذلك في فصل الافعال ، وقد يحذف العامل في المفعول وذلك على ضربين أحدهما ما يجوز اظهاره وحذفه والثاني ما لا يجوز ظهوره ولا يستعمل الا محذوف العامل وسيوضح ذلك في فصل عقيب هذا الفصل فاعرفه *

النصب بالمستعمل اظهاره

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو قولك لمن أخذ يضرب القوم أو قال أضرب شر الناس زيداً باضمار إضرب ولن قطع حديثه حديثك ولن صدرت عنه أفاعيل البخلاء أكل هذا بخلا باضمار هات وتفعل ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان قرائن الاحوال قد تغنى عن اللفظ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتاج الى اللفظ المطابق فان أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وان لم يؤت به فلاستغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل ، وهو في ذلك على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز حذف العامل وضرب يجوز حذفه وانباته وضرب يحذف ولا يجوز انباته ، فالاول أن تقول زيداً مثلاً وتريد إضرب زيداً وليس ثم ترينة تبدل عليه فهذا لا يجوز لاحتمال أن يكون المراد أضرب زيداً أو أكرم زيداً أو اشم زيداً أو غير ذلك مما لا يحصى فهذا يكون إلباساً فلذلك لا يجوز مثله ، والضرب الثاني وهو ما يجوز استعماله وحذفه وأنت مخير فيه فهو أن ترى رجلاً يضرب أو يشتم فتقول « زيداً تريد إضرب زيداً » ويجوز اظهاره فتقول اضرب زيداً أو قال أضرب شر الناس فقال بعض السامعين زيداً أى اضرب زيداً فانه شر الناس ، وكذلك اذا كان رجل في حديث ثم حضر من قطع الحديث من أجله فتقول « حديثك » مناهات حديثك « أو أتم حديثك » وكذلك « اذا صدرت من انسان أفاعيل البخلاء » مثل أن يطلب منه ماجرت العادة أن لا يرد من مثله أو يخبر عنه بمثل ذلك فتقول « أكل هذا بخلا » معناه أنه فعل كل هذا بخلا ، وهذه الاشياء كلها منصوبة بالعامل المحذوف للدلالة عليه ولو ظهر لجاز *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه قولك لمن زكمت أنه يريد مكة مكة ورب الكعبة ولن سدد سهماً القرطاس والله والمستملين اذا كبروا الهلال والله تضمير يريد ويصيب وأنصروا ولرائي الرؤيا خيراً وما امر وخيراً لنا وشر المدونا أى رأيت خيراً ولن يذكرك رجلاً أهل ذاك وأهله أى ذكرت أهله ومنه قوله

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَقَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبًا

أى وترى لها ، ومنه قولهم كالיום رجلاً باضمار لم أرقأ أوس * كالיום مطلوباً ولا طلباً * قال الشارح : قوله « ومنه » يريد ما حذف منه الفعل ويجوز اظهاره فان حذفته فلاستغناء عنه وان أظهرته فلما كيد البيان ؛ فن ذلك اذا رأيت رجلاً متوجها وجه الحاج قاصدا في هيئة الحاج قلت « مكة والله » كأنك قلت يريد مكة والله وان شئت أضمرت لفظ الماضي كأنك قلت أراد مكة كأنك أخبرت

بهذه الصيغة أنه كان فيها أمس ولو أظهرت ما أضمرت لجاز ؛ وكذلك اذا رأيت أن رجلا قد سددهما قبل القرطاس فقلت « القرطاس والله » أى يصيب القرطاس كأنك لما شاهدت اجادة التسديد فحدث الاصابة وكذلك لو سمعت وقع السهم فى القرطاس قلت القرطاس والله أى أصاب القرطاس ؛ ومن ذلك لو رأيت ناسا يرقبون الهلال وأنت متباعد منهم فكبروا فقلت « الهلال والله » أى أبصروا الهلال والله ؛ ومن ذلك اذا قص انسان عليك رؤيا رآها فعبرتها له قلت « خيرا لنا وما سر وخيرا لنا ومثرا لعدونا » تقول ذلك على سبيل التناؤل كأنك قلت رأيت خيرا وأبصرت خيرا ورأيت ماسر أى الذى سر ورأيت خيرا لنا ومثرا لعدونا وما أشبه ذلك ؛ ومن ذلك اذا ذكر رجل فأثنى عليه خير أو شر فقلت « أهل ذاك أو أهله » معناه ذكرت أهل ذاك أو أهله والماء تعود الى الذكر أو الثناء كأنك قلت ذكرت أهلا لذلك الذكر أو الثناء لانه فى ذكره غملة على المعنى ؛ وأما « قول الشاعر * لن تراها الخ * » فقد ذهب سيبويه الى أنه منصوب على المعنى لانه لما قل ان تراها الا ولها فى مفارق الرأس طيبا دل على ان الطيب داخل فى الروية فنصبه على هذا التأويل ومثله قوله

تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا

لان الاخوال والاعمام تدخلوا فى التذكر ؛ وقد رد هذا وأشباهه أبو العباس المبرد وذكر ان مثل هذا لا يجوز لانه لا يعمل على المعنى الا بعد تمام الكلام الاول لانه حمل على التأويل ولا يصح تأويل الكلام الا بعد تمامه ؛ وأما التقدير ان تراها وان تأمات الا رأيت لها فى مفارق الرأس طيبا فهو منصوب بظهور فعل واليه ذهب صاحب هذا الكتاب •

❦ فصل ❦ قال صاحب الكتاب ❦ قال سيبويه وهذه حجة سمعت من العرب يقولون اللهم ضبعا وذنباً واذا سألتهم ماتعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعا وذنباً ؛ وسمع أبو الخطاب بعض العرب وقيل له لم أفدتم مكانكم فقال الصبيان بأبى أى لم الصبيان ؛ وقيل لبعضهم أما بمكان كذا وجد قتل بلى وجازاً أى أعرف به وجازاً ❦

قال الشارح : قوله « وهذه حجة سمعت من العرب » يعنى شواهد من كلام العرب على جواز حذف الفعل العامل وذلك قولهم فى مثل من أمثالهم « اللهم ضبعا وذنباً » كأن ثأله يدعو على غنم غيره فاذا قيل ماتعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعا وذنباً فأضر العامل ؛ قال سيبويه كلهم يقسم ما ينوى يعنى يقدر المحذوف على هذا الوجه ؛ قال أبو العباس سمعنا ان هذا دعاء لما لا دعاء عليها لان الضبع والذئب اذا اجتمعا تقارلا فأفلتت الغنم ؛ قال وأما ما وضعه سيبويه عليه فانه يريد ذنباً من ههنا وضبعا من ههنا فلا يصل كل واحد منهما الى الآخر وان اجتمعا فى الغنم ؛ ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبى الخطاب الاخفش وكان من مشايخ سيبويه أنه سمع بعض العرب وقد قيل له « لم أفدتم مكانكم فقال الصبيان بأبى » خلاف أن يلام فقال لم الصبيان فأضر ما ينصب ؛ ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال وحديثي من يوثق به أنه قيل لبعضهم « أما بمكان كذا وجد » بالجيم المعجمة والذال المعجمة وهو فقرة فى الجبل تمسك الماء فقال « بلى وجازاً أى أعرف به وجازاً » فأضر العامل •

المنصوب باللازم اضماره

﴿ المنادى ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ منه المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا أريد أو أعني عبد الله وليكنه حذف المكرة الاستعمال وصار يا بدلاً منه ، ولا يخلو من أن ينتصب لفظاً أو محلاً فانصبه لفظاً اذا كان مضافاً كعبد الله أو مضارعاً له كقولك يا خيراً من زيد ويا ضارباً زيدا ويا مضروباً غلامه ويا حسناً وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين أو نكرة كقوله ﴿ فيأركبا إياها عرضت فبلغن ﴾ ﴿ قال الشارح : اعلم أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات والاصل في كل منادى أن يكون منصوباً وإنما بنوا المفرد المعرفة على الضم لعله نذكرها والذي يدل على أن الاصل في كل منادى النصب قول العرب يا إياك لما كان المنادى منصوباً وكنوا عنه أتوا بضمير المنصوب هذا استدلال سيدي ، وقد قالوا يا أنت أيضاً فكمنوا عنه بضمير المرفوع نظراً الى اللفظ كما قالوا يا زيد الظريف فأتبعوا التمتع على اللفظ قال الشاعر :

يا مُرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أنْتا أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عاماً جُمُئنا

فإذا قلت يا إياك كان تقديره يا إياك أعني ، ومن قال ان إياك مضاف على ما سيشرح في موضعه قال لم ينصب أنت لانه مفرد ونصب إياك لانه مضاف ، ومما يدل على أن أصل المنادى النصب نصيبهم المضاف في قولهم يا عبد الله والمشا به له من نحو يا خيراً من زيد والمنكور من نحو يا رجلاً وباركاً والنائب له فعل مضمّر تقديره أنادي زيدا أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا اللفظ به لان يابند نائب عنه ولانك اذا صرحت بالفعل وقلت أنادي أو أريد كان اخباراً عن نفسك والنداء ليس باخبار وإنما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الاخبار عنه فيما بعد فتقول ناديت زيدا ، وكان أبو العباس المبردي يقول الناصب نفس يا لتبانيها عن الفعل قل ولذلك جازت امالتها ، وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه الى أن يا ليس بحرف وإنما هو اسم من أسماء الفعل والمذهب الاول وهو مذهب سيدي ، والمنصوب في النداء على ضربين « منصوب في اللفظ ومنصوب في المحل » فللمنصوب في اللفظ على ثلاثة أضرب مضاف ومشا به للمضاف ونكرة فأما « المضاف » فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه النصب كما بينا المعرفة والنكرة في ذلك سواء فتقول في المعرفة يا عبد الله أتقبل ويا غلام زيد افعل وتقول في النكرة يا عبد امرأة تعال ويا رجل سوء تب ، وأما « المضارع للمضاف » فيمكنه النصب أيضاً كما كان المضاف كذلك وذلك قولك « يا خيراً من زيد ويا ضارباً زيدا ويا مضروباً غلامه ويا حسناً وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين » كله منصوب لما ذكرناه من شبه المضاف ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه أحدها أن الاول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف اليه « فان قيل » المضاف عامل في المضاف اليه الجبر وهذا عامل نصبا أو رفعا فقد اختلفنا قيل الشيء اذا أشبه الشيء من جهة فلا بد أن يمارقه من جهات أخرى ولولا

تلك المغارة لكان اياه فلم تكن المغارة قاذبة في الشبه ، الوجه الثاني من المشابهة أن الاسم الاول مختص
 بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف اليه ألا تري أن قولنا يا ضاربا رجلا أخص من قولنا يا ضارباً ،
 الثالث أن الاسم الثاني من تمام الاول كما أن المضاف اليه من تمام المضاف ألا ترى أن الجار والمجرور
 في قولك يا خيراً من زيد من صلة خير واذا كان من صلتة ومتعلقا به كان من تمامه وكذلك يا ضاربا
 زيدا فزيد منصوب بضارب فهو من تمامه وكذلك يا مضروباً غلامه فالغلام مرتفع باسم المفعول الذي هو
 مضروب وكذلك يا حسناً وجه الاخ نصبت الوجه على الشبه بالمفعول ولا يحسن رفعه لانه يفتقر الى عائد
 فهذه كلها منصوبة سواء جعلتها أعلاماً أو لم يجعلها فان جعلتها أعلاماً نصبتها شبيهاً بالمضاف وان جعلتها
 معرفة بال قصد فهي منصوبة لذلك وان كانت نكرة كانت منصوبة كسائر النكرات ، والتنوين في جميع
 ذلك كحرف من وسط الاسم اذ كان ما بعده من تمامه وصلته فصارت الراء من خير والياء من ضارب
 بمنزلة الياء من الذي ، وأما قوله « يا ثلاثة وثلاثين » فان سميت بهما وجعلتهما عطفاً نصبتهم كما لو
 سميت بزيد وعمر ولا تلك جعلتهما بازاء حقيقة واحدة فكان الثاني من تمام الاول وتاباً له في اعرابه
 باشتراك الواو فصار كأن الاول عامل في الثاني فانتصب كما ينتصب يا خيراً من زيد فحرف النداء نصب
 الاسم الاول والثاني يتبعه في الاعراب لزوماً لطريقته التي كان عليها قبل التسمية وهي متابعة المعطوف
 المعطوف عليه في الاعراب ، فان ناديت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلاثة وثلاثون وان شئت نصبت
 الثاني قلت يا ثلاثة وثلاثين كما تقول يا زيد والحارث والحارث فالرفع عطف على اللفظ والنصب عطف
 على المحل لانهما اسمان متغايران كل واحد منهما بازاء حقيقة غير الاخرى وليس كذلك اذا سميت بهما
 وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة « الثالث النكرة » وهي منصوبة أيضاً في النداء وذلك قولك يا رجلاً
 ويا غلاماً فغلام ورجل في هذا الموضع يراد به الشائم لانه لم يوجه الخطاب نحوهما مختصاً بالنداء ، ومثال
 ذلك الاعمي يقول يا رجلاً خدي يدي ويا غلاماً أجزني فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه ولا رجلاً بعينه فالتنصب
 في هذه الاتسام الثلاثة من جهة واحدة ، وأما قول الشاعر وهو عبد يغوث

فَيَا رَاكِبًا إِنَّمَا عَرَضَتْ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ تَجْرَانِ أَنْ لَا تَلْقَا

فالشاهد فيه نصب راكب لانه منادى منكور اذ لم يقصد قصد راكب بعينه انما أراد راكباً من
 الركبان يبلغ خبره ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم ، وانما قال هذا لانه كان أسيراً •
 قال صاحب الكتاب ﴿ وانتصابه محلاً اذا كان مفرداً معرفة كقولك يا زيد ويا غلام ويا أيها الرجل
 أو داخلة عليه لام الاستغاثة أو التعجب كقوله * يا لعطافنا ويا لرباح * وقولهم يا لئلاء ويا للدواهي أو
 مندوباً كقولك يا زيدا ﴾

قال الشارح : « وأما انتصابه محلاً » فاذا كان المنادى مفرداً معرفة فانه يبنى على الضم ويكون موضعه
 نصباً وذلك على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء والثاني ما كان متعرفاً في النداء ولم يكن قبل
 كذلك وذلك نحو يا زيد ويا رجلاً فرجل نكرة في الاصل وانما صار معرفة في النداء وذلك أنك لما
 قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك اياه بالخطاب دون غيره قال الاعشى

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَارَهَا وَيَلَى عَلَيْكَ وَيَلَى مِنْكَ يَارَجُلُ

لما أرادت رجلا بعينه بناء على الضم وأما يازيد وياحكم فهى معارف أيضاً «فان قيل» هل التعريف الذى فى يازيد وياحكم فى النداء تعريف العلمية بقى على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية فالجواب أن المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء وهذا قول أبى العباس المبرد ، وقد خالفه أبو بكر بن السراج أى خلاف الصواب وزعم أن قول أبى العباس فاسد قال وذلك أنه قد وقع فى الاسماء المفردة ما لا يشاركه فيه غيره نحو فرزدق وزعم أن معنى تشكير اللفظ أن نجعله من أمة كل واحد منهم له مثل اسمه ، والقول ما قاله أبو العباس وأورده أبو بكر فغير لازم لانه ليس ممتنعاً أن يسمى الرجل ابنه أو عبده الساعة فرزدقا فتحصل الشراكة بالقوة والاستعداد ، ونظير ذلك أن الشمس والقمر من أسماء الاجناس فتعرفهما بالالف واللام واذا نزهناهما منهما صارا نكرتين وان لم يكن لهما شريك فى الوجود فانما ذلك بالاستعداد لانه ليس مستحيلاً أن يخلق الله مثلهما واذا جاز ذلك فى أسماء الاجناس كان فى الاعلام أسوغ فصيح بما ذكرناه أنك اذا ناديت العلم تشكر ثم جعل فيه تعريف آخر قصدي غير التعريف الذى كان فيه وصار ذلك كإضافة الاعلام ومن المعلوم أنك لما أضفتها فقد ابتزمتها تعريفها وحصل فيها تعريف الاضافة وذلك نحو زيدكم وعمركم فكذلك ههنا فى النداء « وان قيل » اذا قلت يازيد وياخالداً أمينى هو أم معرب وهل الضمة فيه حركة بناء أو حركة إعراب فالجواب أنه مبني على الضم والذى يدل على ذلك حذفهم التنوين منه ولو كان معرباً لما حذف التنوين منه كما لم يحذف من الشكرة نحو * فيارا كبا إما عرضت * ومما يدل أنه غير معرب أن موضعه نصب ألا ترى ان المضاف اذا وقع موقعه يكون منصوباً نحو ياعبد الله وأن نعت المفرد والمعطوف عليه يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب نحو يازيد الظريف والظريف ويازيد والحارث والحارث قال الشاعر

أَلَا يَا قَيْسُ وَالضَّحَّاكُ سِيرًا وَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَدَرَ الطَّرِيقِ

يروى برفع الضحاك ونصبه ولو لا ان موضعه نصب لما جاز النصب فى نتمه وما عطف عليه وذلك أن العامل اذا عمل عمله من رفع أو نصب أو جر لم يكن لذلك الاسم موضع سوى ما ظهر ألا ترى ان المضاف لما لم يكن له موضع سوى ما هو عليه لم يميز فى نتمه غير النصب فبان بذلك أنه مبني مضموم ، وقد ذهب قوم الى أنه بين المعرب والمبني والمذهب الاول الا ان حركته وان كانت حركة بناء الا انها مشبهة بحركة الاعراب من أجل ان كل اسم متمكن يقع فى هذا الموضع يضم فأشبهه من أجل ذلك المرفوع بquam ونحوه من الافعال لان كل اسم متمكن يستداليه الفعل فهو مرفوع ولذلك حسن أن يتبعه النعت على اللفظ فتقول يازيد الطويل كما تقول قام زيد الطويل « فان قيل » فلم ينبى وحق الاسماء أن تكون معربة فالجواب أنه انما ينبى لوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى انه وقع موقع المضموم والمتمكنة من الاسماء انما جعلت للغيبية فلا تقول قام زيد وأنت تحمدته عن نفسه انما اذا أردت أن تحمدته عن نفسه فتأتى بضميره فتقول تمت والنداء حال خطاب والمنادى مخاطب فالقياس فى قولك يازيد أن تقول يا أنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادى صاحبه اذا كان مقبلاً عليه وما لا يلتبس نداؤه بالمكنى فيناديه بالمكنى على الاصل فيقول يا أنت قال الشاعر

يا مُرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أنثا أنتَ الَّذي طَلَّقْتَ عاماً جُعْتَا

غير أن المنادي قد يكون بعيداً منك أو غافلاً فإذا ناديته بأنت أو اياك لم يعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره فجنّت بالاسم الذي يخصه دون غيره وهو زيد فوق ذلك الاسم موقع المكنى فتبينه لما صار اليه من مشاركة المكنى الذي يجب بناؤه « فان قيل » قللنا ذلك المنكور والمضاف قد وقعا الموقع الذي ذكرته من حيث انهما مخاطبان فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن المنادي المفرد المعرفة انما بني مع وقوعه الموقع الذي وصفناه لانه في التقدير بمنزلة أنت وأنت لا يكون الا معرفة غير مضاف فخرج المنكور اذا كان مخافاً لأنك من جهة التذكير والمضاف لان أنت غير مضاف فلم يبين لذلك مع تمكنه بالاضافة ، والوجه الثاني ان المفرد يؤثر فيه السنداء ما لم يؤثر في المضاف والمنكورة فالضاد معرفة بالمضاف اليه كما كان قبل النداء والمنكورة في حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالاشارة والاقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف فلما لم يؤثر النداء في معناه لم يؤثر في بناءه ، « فان قيل » فلم يبن على حركة ولم كانت حركته ضمة فالجواب أما تحريكه فلأن له أصلاً في التمكن فوجب أن يبرز عن ما بني ولا أصل له في التمكن فبني على حركة تمييزاً له عن مثل من وم وغيرهما مما لم يكن له سابقة إعراب ، وخص بضم لوجهين أحدهما شبهه بالغايات نحو قبل وبعد ووجه الشبه بينهما أن المنادي اذا أضيف أو نكر أعرب واذا أفرد بني كما ان قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين وتبينان في غير ذلك فكما بني قبل وبعد على الضم كذلك المنادي المفرد يبني على الضم ، والثاني أن المنادي اذا كان مضافاً الى مناديه كان الاختيار حذف ياء الاضافة والا كتفاء بالكسر منها واذا كان مضافاً الى غائب كان منصوباً وكذلك اذا كان منكوراً فلما كان الفتح والكسر في غير حال البناء وبني جعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بناءه وهو الضم فذلك علة بناءه على الضم ، وانتصابه محلاً قولهم « يا أيها الرجل » فأى منادى مبهم مبنى على الضم لكونه مقصوداً مشاراً اليه بمنزلة يارجل وها تنبيه والرجل نعت والنرض نداء الرجل وانما كرهوا ايلاء أداة النداء ما فيه الالف واللام فأثروا بأى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فصار أى وها وصفته بمنزلة اسم واحد ولذلك كانت صفة لازمة ، وكان الاخفش يذهب الى أن أيا من قولك يا أيها الرجل موصولة وأن الرجل بصددها صلتها قال لان أيا لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء الا بصلة وهو قول فاسد لانه لو كان الامر على ما ذكر لما جاز ضمه لانه لا يبني في النداء ما كان موصولاً ألا تري انه لا يقال ياخير من زيد بالضم انما تقول ياخيراً من زيد بالنصب لان من زيد من تمام خير فكذلك الرجل من تمام أي ، واعلم ان حقيقة هذا النعت وما كان مثله في نحو هذا الرجل انما هو عطف بيان وقول النحويين أنه نعت تقريب وذلك لان النعت تجميعية الموصوف بمعنى فيه أو في شيء من سببه وهذه أجناس فهي شمرح وبيان الاول كالبدل والتأكيك فذلك كان عطف بيان ولم يكن نعتاً ، وما هو منصوب في التقدير والموضع وان لم يكن لفظه منصوباً ما دخل عليه « لام الاستغاثة » نحو يا زيد اذا استغثت به لغيره ودعوته لنصرته وحق هذه اللام أن تكون مكسورة لانها لام الاضافة ولان الاضافة تكون مكسورة مع الظاهر نحو قولك المال لزيد غير انه وقعت هذه اللام لعينين

أحدهما المستغاث به والآخر المستغاث من أجله فلم يكن بد من التفرقة بينهما ففتحت لام المستغاث به وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها للفرق فإذا قلت يا زيد بالفتح علم أنه مستغاث به وإذا قلت يا زيد بالكسر علم أنه مستغاث من أجله قال الشاعر

تَكْفَنِي الْوُشَاةُ فَأَرْجُوْنِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَاشِي الْمَطَاعِ

فتح اللام الأولى من الناس لأنهم مستغاث بهم وكسر الثانية لانه مستغاث من أجله ، ومنه ما يروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما حضر به العليج قال يا لله للمسلمين ، وموضع هذه اللام المفتوحة نصب العامل فيها العامل في المنادى المضاف النصب وهو ما ينوب عنه حرف النداء من الفعل فإذا قال يا زيد فكأنه قال أدعوكم زيد وكان اللام المكسورة مفعولا ثانياً ، وأما قوله • يا لعطافنا وبإلرياح • فهو إشارة الى قول الشاعر وهما من أبيات الكتاب

يَا لِقَوْمِي مِنَ الْعَلَى وَالْمَسَاعِي يَا لِقَوْمِي مِنَ الْبُؤْسِ وَالنَّجَاحِ
يَا لِعَطَافِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ وَأَبِي الْحَشْرِجِ الْفَقِي النَّفَّاحِ

يرني رجالا من قومه هذه أسماؤهم يقول لم يبق للعلى والمساعى من يقوم بهما بعدهم ، والنفاخ الكثير العطاء ويروى الواضح من الوضع وهو البياض كأنه أبيض الوجه لكرمه ، وأما « دخول اللام للتعجب » فنحو قولهم « يا لهاء » كأنهم رأوا عجباً وماء كثيراً فقالوا تعال يا عجب وبإماء فانه من إبانك ووقتك ، وقالوا « بالدواهي » أى تعالين فانه لا يستنكر لكن لانه من أحيانكن وكل قولهم هذا فى معنى التعجب والاستغانة ومثله قول الشاعر

لُخْطَابُ لَيْلَى بِالْبُرْنِ مِنْكُمْ أَدْلُ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِيرِ

كأنه رأى عجباً من كثرة خطاب ليلى وإفسادها عليه فقال بالبرن على سبيل التعجب أى مثلكم من يدعى للعظيم ، وقال الخليل هذه اللام بدل من الزيادة اللاحقة فى الندبة آخر الاسم من نحو يا زيدا ولذلك تمايزان فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومجراها واحد لانك لا تدعو أحداً منهما ليستجيب فى الحال كما فى النداء ، وقال الفراء أصل يا فلان يا آل فلان وإنما خفف بالجذف وهو ضعيف لان الاكل والأهل واحد فلو كان الاصل ما ذكره لجاز أن يقع وقته الأهل فى بعض الاستعمال ولم يرد ذلك فاعرفه ، ومن ذلك « قولهم فى الندبة وزيداه » وواحدة موضعه نصب وهو فى تقدير مضموم حيث كان معرفة مفرداً وإنما فتح آخره لجأورة ألف الندبة كما بكسر لجأورة ياء الاضافة فى قولك يا زيدى وسيوضّح ذلك فى موضعه ،

— تم الجزء الاول من شرح المفصل للعلامة ابن يعيش —

• وبليه ان شاء الله تعالى الجزء الثانى وأوله نوابغ المنادى •

قهرست الجزء الاول من شرح المفصل للعلامة ابن يعيش

صفحة	صفحة
وأمثله ذلك بما يسر الناظر	٢ خطبة صاحب الشرح
٧١ القول في وجوه اعراب الاسم من رفع .	٣ الكلام على لفظ الجلالة من الاشتقاق والمعنى
ونصب وجر . وتعريفها	٤ تفسير الحمد وبيان الفرق بينه وبين المدح
٧٤ بيان المرفوعات وتعريفها وقد بسط المؤلف	٤ تفسير الغضب . والعصبية . والصميم . والانصار
الكلام فيها بما يعجب الناظر	وامتاز
٨٣ الكلام على المبتدأ والخبر وتعريفهما	٥ تفسير المذهب . والرشق . والالسة . والمشق
٨٥ تقسيم المبتدأ الى نوعين معرفة ونكرة	والألسة ٧ تفسير الآكل
٨٧ تقسيم الخبر الى نوعين مفرد وجملة	١٤ كلام الامام محمد بن الحسن الشيباني في ما
٨٨ تقسيم الجملة الواقعة خبرا الى اربعة أضرب	أودع كتابه من القواعد النحوية
٩٢ بيان جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشرطه	١٧ بيان الباعث على تأليف هذا الكتاب
وما جاء مخالفا للشرط	١٨ الكلام على معنى الكلمة والكلام والفرق بينهما
٩٤ بيان جواز حذف المبتدأ أو الخبر اذا دلت	١٩ تقسيم الكلمة الى ثلاثة أنواع
قوة على ذلك	٢٠ بيان التركيب الذي يتعقد به الكلام
٩٨ جواز وقوع المبتدأ والخبر معرفتين	٢٢ تعريف الاسم وبيان محترزاته
٩٩ بيان أنه قد يجيء للمبتدأ خبر ان فصاعدا	٢٥ تعريف اسم الجنس وتقسيمه الى نوعين
١٠١ خبر ان وأخواتها	٢٧ تعريف الاسم العلى وتقسيمه
١٠٥ خبر لا التي لنفي الجنس	٢٩ تقسيم العلم المنقول الى ستة أنواع . وضرب
١٠٨ اسم لا وما المشبهتين بليس	الامثلة لها بما لا يوجد في كتاب
١٠٩ ذكر المنصوبات منها المفعول المطلق	٣٢ تقسيم المرنجل الى ضربين وبيان أمثلتهما
١١٣ تقسيم المصادر المنصوبة بأفعال مضمره الى	٤١ تقسيم ما يدخله لام التعريف من الاعلام
ثلاثة أنواع	الى نوعين وأمثلتهما
١١٨ بيان ما جاء من المصادر مثنى ومالا يتصرف	٤٥ كل مثنى أو مجموع من الاعلام يعرف باللام
١٢٢ بيان ان بعض أسماء غير مصادر تجري مجرى	وأمثله ذلك
المصادر وهي على ضربين	٤٩ الكلام على الاسم العرب
١٢٤ تعريف المفعول المطلق	٥١ الكلام على الاسماء الستة التي تعرب بالحروف
١٢٥ بيان المنصوب بالمستعمل اظهارة	٥٦ تقسيم الاسم العرب الى نوعين من حيث
١٢٧ المنصوب باللازم اضراره ومنه المنادى وبه	الصرف وعدمه
يتم الجزء الاول	٥٨ بيان الملل التي تمنع الاسم من الصرف